قراءات إفريقية
مجلة ثقافية فصلية محكمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية
السنة العاشرة / العدد ١٥ / رجب - رمضان ١٤٣١هـ / يوليو - سبتمبر ٢٠١٠م

دور المتغير النفطي
في السياسة الهندية
تجاه القارة الإفريقية

الانتخابات النيجيرية
الحدث والتفاعلات

سدّ النهضة:
هيمنة إثيوبية على مياه النيل!

المسرح الإفريقي التقليدي..
جذوره ووظائفه

قراءة في التجربة الرواندية..
من الاقتتال إلى التعايش

حالياً في الأسواق

متوفر باللغة الإنجليزية ،
واللغة الفرنسية وقريباً
اللغة الإسبانية

ترجمات معاني القرآن الكريم

مميزات الترجمة :

- سلامة اللغة و سهولة الترجمة
- الدقة العلمية في الترجمة
- اختيار القول الراجح من كتب التفسير
- قام بالترجمة فريق من الغربيين المسلمين
- متوفر بأحجام مختلفة
- أسعار مناسبة للجميع

www.quranabc.com

المملكة العربية السعودية ـ الرياض
جوال : 966502210920+ هاتف : 966114944949+ فاكس : 966114942900+

المحتوى

كلمة التحرير

المتابع للشأن الإفريقي.. يكاد يجزم بأنّ شعوب هذه القارة، التي طالما عاشت تحت ذلّ الاستعمار لعقود طويلة، وبعد رحيل المستعمر عانت قهر أنظمة سلطوية لسنوات طويلة، بدأت تنفض غبار الذلّ والقهر عنها، وتنهض من جديد، وتبحث عن موطئ قدم لها بين شعوب العالم المتقدّم.

فموجة المطالبة بالحريات والمشاركة في صنع القرار تجتاح دول القارة، وسطوة الأنظمة المستبدة تتراجع شيئاً فشيئاً، وتيار الانتخابات الحرة ينتقل من بلد إلى آخر، كان آخرها الانتخابات النيجيرية، التي أُجريت بقدرٍ كبيرٍ من الشفافية والنزاهة- بشهادة المراقبين-، حتى تلك الشعوب التي ما تزال ترزح تحت حكمٍ ديكتاتوريٍّ سلطويٍّ نراها هي الأخرى بدأت تتململ وتتطلع إلى غيرها، وتعمل جاهدة على اللحاق بهم.

كان من نتاج هذا الحراك أن شعرت الشعوب بانتمائها لبلدانها، فأخذت تخطو خطواتها الأولى نحو التنمية، فحسب تقرير صادرٍ عن البنك الدولي؛ فإنّ كثيراً من البلدان الإفريقية يشهد نموّاً اقتصادياً بمعدلاتٍ سريعةٍ ومطردة، حتى أصبحت هذه البلدان ساحة جذب للاستثمارات العالمية، وتغيّر نتيجةً لذلك وضع إفريقيا اقتصادياً على الصعيد العالمي، فبعد أن كان يُنظر إليها بوصفها قارةً ميؤوساً منها؛ أصبحت تعدّ من أقطاب النموّ للاقتصاد العالمي خلال القرن الجاري.

لكن على الرغم من هذه المبشرات؛ فإنّ الطريق ما يزال طويلاً أمام إفريقيا، فيجب أن ينعكس هذا الحراك السياسي والتقدم الاقتصادي على الحياة الاجتماعية للأفارقة، وأن تسعى الحكومات إلى الاهتمام بصناعة الإنسان المتميز الجاد المنتج، الذي يعتمد على نفسه، ويشعر بالتحديات التي تواجهه، ويملك القدرة على تحويل ما لديه من موارد وطاقات وإمكانيات إلى قوة عظيمة، يستطيع بها أن يسابق غيره، وصناعة مثل هذه النوعية من البشر تحتاج إلى إعادة النظر في برامج التعليم، ونظام الصحة، والعمل على محو الأمية، والتثقيف، وتعميق الهوية، ونقل التكنولوجيا.

رئيس مجلس الإدارة
خالد بن عبد الله الفواز
fawaz@qiraat.org

المشرف العام
عبدالله بن عبد المغني الفايز

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله اللعبون
info@qiraat.org

مدير التحرير
رأفت صلاح الدين
editors@qiraat.org

الهيئة الاستشارية
المشير: عبدالرحمن سوار الذهب (السودان)
د. إبراهيم أبو عباة (السعودية)
أ. إبراهيم كنتاو (مالي)
د. حقار محمد أحمد (تشاد)
أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن (مصر)
أ. د. عبدالغفور البوسعيدي (كينيا)
د. محمد أحمد لوح (السنغال)
د. محمد الثاني عمر (نيجيريا)

هيئة التحرير
أ.د. جلال الدين محمد صالح
أ.د. محمد عاشور مهدي عاشور
د. ربيع محمد القمر الحاج
أ. محمد العقيد محمد أحمد
أ. بسام المسلماني

الإخراج الفني
وائل خالد كريزان

المراسلات: بريطانيا - لندن:
7 Bridges Place, Parsons Green
Fulham, London SW6 4HW, UK
هاتف: 0044-207-4718261
فاكس: 0044-207-7364255

المملكة العربية السعودية - الرياض:
هاتف: 0096614944949
فاكس: 0096614942900
جوال: 00966555097415

جمهورية مصر العربية - القاهرة:
هاتف: 002 02 22874277
فاكس: 002 02 22874275

جمهورية السودان - الخرطوم:
هاتف: 00249188266666
فاكس: 00249183285830
التسويق/التوزيع: marketing@qiraat.org

قراءات إفريقية

ثقافية فصلية محكّمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي

أسعار البيع والاشتراك السنوي لمجلة قراءات إفريقية

الدول	الجهة	سعر البيع	اشتراكات	
			أفراد	مؤسسات
مصر وإفريقيا		١,٥ دولار	١٠ دولار	٢٠ دولار
السعودية والخليج		١٠ ريال	٦٠ ريال	١٠٠ ريال
أوروبا وأمريكا		-	٢٠ دولار	٣٠ دولار

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

إفريقيا في مواجهة الجنائية الدولية ٤

الكتاتيب القرآنية في إفريقيا: وأثرها في تشكيل الهويّة الوطنيّة بجزر القمر ٨
د. نور الدين محمد باشا

أهداف المنصّرين ودورهم في محو الآثار العربية عن اللغة السواحلية ٢٠
د. مبورالي كامي

الانتخابات الرئاسية النيجيرية.. رصدٌ وتأريخ ٣٢
أ. عبد الحكيم نجم الدين

دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا (حالة نيجيريا) ٤٢
أ. آمد ممد جالو

دور المتغير النفطي في السياسة الهندية تجاه القارة الإفريقية ٥٢
أ. حنان رزايقية

سدّ النهضة: هيمنة إثيوبية على مياه النيل! ٦٤
د. راوية توفيق

أثر السياسات النقدية على الصادرات الإفريقية ٧٦
د. دياب علي البري

رواندا ... من الاقتتال إلى التعايش ٨٨
أ. يونس موشومبا

المسرح الإفريقي التقليدي .. جذوره ووظائفه ٩٦
د. عمر عبد الفتاح

المشهد الإفريقي ١٠٨
تحرير المجلة

تقرير حملة القلوب الصغيرة في دار السلام بتنزانيا ١٢٢
تحرير المجلة

تقرير ملتقى المنتدى الإسلامي السنوي (١٢) ١٢٤
تحرير المجلة

قراءة في كتاب: (معذبو الأرض) ١٢٨
أ. عبد الله الشباني

العدد ٢٥
رجب - رمضان ١٤٣٦هـ
يوليو - سبتمبر ٢٠١٥م

إفريقيا في مواجهة الجنائية الدولية

موقف الاتحاد الإفريقي ودولة جنوب إفريقيا برفض طلب الجنائية الدولية، وطلب بعض المنظمات الحقوقية المحلية في دولة جنوب إفريقيا، تسليم الرئيس السوداني المشير عمر البشير[1]؛ أثار كثيراً من الأسئلة؛ وسلّط الأضواء من جديد على المحكمة الجنائية الدولية: هدفها، ودورها، وقابلية مشروعها للتطبيق؛ في ظلّ كثيرٍ من المعطيات المتداخلة.

فهل ما حصل هو حالة خاصة؟ أو تعبيرٌ عن موقفٍ إفريقيٍّ جماعيٍّ من المحكمة؟ وهل هذا الموقف ينطلق من قناعات تتعلق بالمحكمة ودورها وعدالتها الانتقائية؟ أو هو موقفٌ مبنيٌّ على موازنة بين الاستحقاقات والمصالح الإفريقية، والمصالح الدولية؟ أو هناك أسبابٌ ومبررات أخرى؟ أسئلة مفتوحة ومتنوعة..

عندما نشأت المحكمة الجنائية الدولية The International Criminal Court ICC بموجب اتفاقية روما ١٧ يوليو ١٩٩٨م، وبدأت عملها في أول يوليو ٢٠٠٢م بوصفها أول محكمة جزاء دولية (دائمة)؛ بدلاً من قيام مجلس الأمن بتشكيل محاكم خاصّة لمحاكمة مجرمي الحرب ومنتهكي حقوق الإنسان والمتورطين في جرائم ضدّ الإنسانية في العالم، استبشر بها الضعفاء في عالم اليوم خيراً، وظنّوا أنها ستعوّضهم عن ظلم الدول الكبرى، وتعيد التوازن إلى العالم، وحتى الآن تمّ توجيه ٣٢ اتهاماً علنيّاً من قِبل المحكمة، مع إدانةٍ واحدةٍ فقط كانت لتوماس لوبانغا بتهمة ارتكاب جرائم حرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لكن بمرور الوقت وضح أنّ إلزام الدول والأشخاص المتهمين بقراراتها بات محلّ شك؛ نظراً لتعدد حالات الإفلات من العقاب من جهة، ونظراً لعدم امتلاك المحكمة جهازاً تنفيذيّاً مستقلاً يُلزم الجميع بقراراتها من جهة أخرى، مع العلم أنه بموجب قانون الجنائية الدولية فإنّ عدم توقيع أي دولة على المعاهدة لا يعفي مسؤوليها من المحاكمة؛ إذ يمكن للجنائية الدولية محاكمة أشخاص من أمريكا أو إسرائيل، أو دولٍ أخرى رفضت التوقيع على المعاهدة، في أي قضية؛ إذا ما كانت الدولة التي وقعت فيها الجرائم صدّقت على المعاهدة.

(١) كانت المحكمة الجنائية الدولية الابتدائية في لاهاي قد أصدرت، يوم الأربعاء الثالث من مارس ٢٠٠٩م، قرارها بتوقيف الرئيس عمر حسن أحمد البشير، في سابقة تُعدّ الأولى من نوعها ضدّ رئيس دولة في أثناء توليّه الرئاسة، وذلك حسب ادعائها لمسؤوليته غير المباشرة عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ارتُكبت في الفترة من أبريل ٢٠٠٣م إلى منتصف أغسطس ٢٠٠٨م (موعد إعداد مذكرة المدّعي العام)، ضدّ مجموعات من المدنيين تنتمي إلى قبائل: (الفور، والمساليت، والزغاوة) في دارفور.

لم تعد هذه المحاكم الدولية ملاذاً للضعفاء بقدر ما تحولت لعصا غليظة في يد القوى الكبرى، تستخدمها أداةً لمعاقبة «الدول المارقة» الرافضة للسير في ركابها

وأصبح واضحاً من سلوك المنظمة الدولية أنهـا تنتهج الانتقائيـة في ممارسـتها، والتي لا يخضـع لهـا إلا الأفارقة على مـا يبدو، بل إنّ القضايـا المنظورة التـي تبحثها المحكمة هي ثمانـي قضايا فـي دول إفريقيـة فقط، هي: (أوغنـدا - إفريقيا الوسـطى - الكونغو الديمقراطية - دارفور (بالسـودان) - ليبيا - كوت دي فـوار - مالي - كينيا)، حتى سـخر منهـا البعض وقالوا: إنهـا مخصّصة لمحاكمة «الأفارقة» فقط!

يفضح هذه الانتقائية أنّ هناك جرائم دولية كثيرة أشدّ فداحة وجرماً مما حدث في دارفور أو كينيـا، ومع ذلك لم تحرّك المحكمة الجنائية ساكناً، وغضّت الطرف عمّا حدث فيها! فالعالم يشاهد ويتابع عبر البث المباشر مذابح الأطفال والضعفاء، واستخدام الأسلحة الممنوعة دوليّاً، في غزة وسـوريا والعراق وبورما وغيرها، ومع ذلك لا تحـرك الجنائية سـاكنًا؛ وكأنه يحدث فـي كوكبٍ آخر، وما يحدث في إفريقيا من قِبل أنظمة غربية، مثل ممارسات فرنسا في رواندا ومالي وإفريقيا الوسـطى، لا تتحرك المحكمة تجاهها وكأنها ليست داخلة في اختصاص نظر المحكمة!

يُضاف لذلك أنه في كلّ مرةٍ كان يصدر فيها قرارٌ من الجنائيـة الدولية برفض التحقيق في جرائـم أمريكية أو إسـرائيلية أو أوروبية؛ كان بالمقابل يصـدر منها قبـول للتحقيق مع دول إفريقية فقط، برغـم أنّ الحجج في اتهام هذه الدول الإفريقية كانت متهافتة، وكانت ازدواجية المعايير واضحة.

ففي الحالة السـودانية؛ كانـت المفاجأة حينمـا تبنّى المدعي العـام للمحكمة الجنائية الدولية لويس أوكامبو سياسـة مختلفة تماماً- برغم أنّ السودان ليست عضواً في ميثاق روما- ؛ عندمـا قبل التحقيق بعدمـا أحال له مجلس الأمن قرارَ التحقيق فيما سُـمّي جرائم حرب و «إبادة جماعية» فـي دارفور، ولم يكتف أوكامبو بخـرق دوره بوصفه مدّعياً عامّـاً فيما يخصّ التحقيق في حالة السودان، بل تجاوز دوره حيث قام بإعلان نتائج تحقيقاته في وسائل الإعلام، وطالب علانية باعتقال البشير بدلاً من أن يقدّم توصياته للمحكمـة الجنائية، ما يؤكد أنّ هناك «تسييسـاً» واضحاً فيما يخـصّ حالة الرئيس البشـير، ويفضح «التسـييس» الواضح للقضية السـودانية أيضاً أنّ وزارة الخارجية الأمريكية كشـفت طلب لويس أوكامبو اعتقال البشير قبل أن يعلنه هو رسميّاً بثلاثة أيام!

الأمر نفسـه ظهر في قبـول التحقيق في حالات: (كينيـا، ومالي، وليبيـا) وباقي الدول الإفريقية، حيث كانت الإحالة للمحكمة الجنائية يسيرة وسـهلة، بينما في حالات الدول الأخرى الكبرى كانت عسيرة وصعبة!

لـذا.. لم تعد هذه المحاكـم الدولية ملاذاً للضعفاء بقدر ما تحولـت لعصا غليظة في يد

القوى الكبرى، تستخدمها أداةً لمعاقبة «الدول المارقة» الرافضة للسير في ركابها، ووسيلة قانونية بديلاً عن نهج التدخل العسكري في شؤون الدول الأخرى.

وهذا ما جعل الدعوات داخل الاتحاد الإفريقي إلى انسحابٍ جماعيٍّ من المحكمة الجنائية الدولية تتزايد، وذلك في ضوء ما يراه بعض الأفارقة تركيزاً متزايداً من المنظمة على قارتهم، تحوّلت معه إلى أداةٍ سياسية لا قضائية، علماً بأنّ ٣٤ دولة إفريقية هي التي وقّعت معاهدة روما، وقد تكون كينيا أول دولة في العالم تنسحب منها؛ إذ لبّت طلباً في هذا الصدد صوّت عليه برلمانها مؤخراً.

إلا أنّ هناك مَن يرى أنه لا بد للدول الإفريقية أن تشارك في القيادة الدولية، وأن تسهم بفعالية في إصلاح المنظمات الدولية أو تغييرها؛ انطلاقاً من حقيقة أنّ إفريقيا هي من أكثر المتضررين، ومن كونها – أيضاً – تملك مقومات التأثير متى ما وجدت الإرادة السياسية.

إنّ ما حدث في جنوب إفريقيا هو امتدادٌ وتطورٌ لموقفٍ سابق، فالاتحاد الإفريقي قد طلب من المحكمة الجنائية الدولية وقف الإجراءات ضد الرؤساء الحاليين، وقرّر أنه لن يجبر أيّاً من دوله الأعضاء على القبض على زعيم نيابةً عن المحكمة، وذلك عندما اتفق قادة الاتحاد الإفريقي في القمة الاستثنائية- بطلبٍ من كينيا-، بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا في أكتوبر ٢٠١٣م، على عدم مثول أي زعيم إفريقيٍّ أثناء ولايته أمام المحكمة الجنائية الدولية أو أي محكمة خارجية، إلا أنّ التطور في الموقف الجديد جاء في القمة الـ ٢٥ للاتحاد الإفريقي، يوم الثلاثاء ١٦ يونيه ٢٠١٥م، في جوهانسبرج، حيث ورد في البيان ختامي للقمة: (إنّ الاتحاد الإفريقي يعمل وفقاً لقوانينه، وليس وفقاً لقوانين المحكمة الجنائية الدولية).

دول القارة الإفريقية معنيّة اليوم أكثر من أي وقت مضى بالتوافق على إطارٍ قانونيٍّ حقوقيٍّ؛ يحمي شعوبها ودولها من افتراس المنظمات الدولية غير العادلة

وهذا ما نؤمّله؛ أن تسعى القارة إلى استقلالٍ حقيقي، فدول القارة معنيّة اليوم – أكثر من أي وقت مضى- بالتوافق على إطارٍ قانونيٍّ حقوقيٍّ؛ يحمي شعوبها ودولها من افتراس المنظمات الدولية غير العادلة وغير النزيهة في تعاملها مع قضايا القارة، ومن دكتاتورية بعض الأنظمة الغاشمة، وكذلك إيجاد آليات إفريقية لتحقيق العدالة ورفع الظلم عن الشعوب، ومحاكمة الفاسدين، وعدم إغفال تجاوزاتهم وتعدياتهم على الحقوق والحريات وقيم العدالة.

عندها تكون إفريقيا قد وضعت قدميها على طريق الاستقرار والتنمية، ودفعت عن شعوبها تدخّل القوى الدولية، وتغوّل القوى الداخلية ■

الآن بإمكانكم الإعلان على صفحات مجلة (قراءات) إفريقية..

- إعلانكم.. دعم لمسيرتنا.. ومساندة لرسالتنا.
- إعلانكم.. يصل إلى أكثر من عشرين دولة إفريقية بالإضافة لدول الخليج.
- إعلانكم.. تطالعه النخبة.. من مفكرين وسياسيين.. وعلماء.. وأساتذة جامعات.. ودعاة وخطباء.
- إعلانكم.. مميز لأن مساحات الإعلانات محددة.
- إعلانكم.. عمره أطول.. لأن المجلة تعد مرجعاً دعوياً وسياسياً لكثير من المهتمين..

عروض خاصة.. للطلبات الأولى

قراءات إفريقية

للإعلان في مجلة قراءات إفريقية اتصل بنا

المملكة العربية السعودية - الرياض

هاتف ٤٩٤٤٩٤٩ - فاكس ٤٩٤٢٩٠٠ - جوال ٠٠٩٦٦٥٠١٢٢٠٢٩٠

marketing@qiraaat.com

الكتاتيب القرآنية في إفريقيا:
وأثرها في تشكيل الهويّة الوطنيّة بجزر القمر

د. نور الدين محمد باشا
كلية الإمام الشافعي - جامعة جزر القمر، المشرف العام على صحيفة (البلاد).

موضوع هذا المقال حقلٌ قليلاً ما رعَتْ فيه أقلام الكتّاب والباحثين، فكان الباحث فيه كالباحث عن وفرة الماء والخضرة في وادٍ غير ذي زرع، وقد توخيتُ في هذا المقال بيانَ الدور المركزيّ للكتاتيب القرآنية في صناعة الشخصية وتشكيل الهوية الوطنية للشعب القمري، من خلال مناهجها التعليمية والتربوية، وهو دورٌ يُراد له اليوم التجدد والانبعاث، آخذاً المتغيرات العلمية والتربوية في الحسبان، والرياح الهوج التي تهبّ عليها بعين اليقظان، برجاء أن تظلّ الكتاتيب القرآنية قائمةً مستمرة، ملتزمةً بدورها الأصيل، مستفيدةً من تجليات العصر وعطاءاته، متسلحةً بمعارفه وتقنياته، لكي يعيش أبناؤنا وبناتنا زمانهم وواقعهم.

الكتاتيب القرآنية.. النشأة والتطور:

الكتاتيب: جمع كُتّاب، والكتّاب اسم لما يُتخذ مكاناً لتأديب الناشئة وتعليمهم مبادئ القراءة والكتابة، وقد عرف العرب الكتاتيب في جاهليتهم، وعلا شأنها في عهد النبوّة والخلافة الراشدة، واتسع مداها مع اتساع رقعة ديار الإسلام، ولم تلبث أن صارت قبلةً لتلقي القرآن المجيد وحفظه، وتعليم أصول الدين وفروعه، إلى جانب رسالتها الأصلية، وتُعرف الكتاتيب في بعض الأقطار الإسلامية باسم: (الخلاوي القرآنية)[1].

(١) انظر: جزر القمر عبر العصور، د. محمد ذاكر حسن السقاف، ط١، ٢٠٠٢م، دار الصناعة للكتابة والطباعة، موروني - جزر القمر، وانظر: الكتاتيب القرآنية في المغرب، د. عبد الكريم بناتي، مقال صحافي على موقع Islamweb.net.

(٢) انظر: تاريخ جزائر القمر، برهان محمد مكيلاي (مخطوطة)، ص ٤، لدى د. حامد كرهيلا نسخة منها، وانظر: أثر الإسلام في تشكيل السلوك الاجتماعي بجزر القمر، د. حامد كرهيلا، ص ٥٥، ط١، ٢٠٠٨م، دائرة الثقافة والإعلام، حكومة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

(٣) الإسلام وانتشاره في شرق إفريقيا وجزائر القمر، هادي أحمد الهدار، محاضرات ألقاها بمكة المكرمة، نقلاً عن أثر الإسلام، كرهيلا، ص ٥٥، مرجع سابق.

الكتاتيب القرآنية كانت في الماضي المحضن لتشكيل مكونات الهوية الوطنية القمرية وعناصرها النقية، المتمثلة في: صهر الإثنيات والعرقيات والقبلية في نسيجٍ واحدٍ متّحد

وقد ذكر لفيف من المؤرخين والباحثين أنّ الإسلام أشرق بنوره على ربوع جزر القمر في حدود عام ٨٦ - ٩٦هـ[2]، حينما تنفّس صُبحُه على سواحل شرق إفريقيا وربوعها في تخوم الربع الأخير من القرن الأول الهجري: «ومن جملة الآثار التي دلّت على ذلك: الجوامع والمساجد التي بُنيت منذ (خمسمائة - سبعمائة) سنة، وقد وجدت هذه التواريخ في بعض جدرانها مكتوبة بالعربية»[3]، والتحقيق على أنّ شمس الإسلام أشرقت في الأرخبيل نهاية الربع الأخير من القرن الأول وبداية الربع

الأول من القرن الثاني من الهجرة[1].

ويذكر الباحث القمري الألمعيّ الدكتور حامد كرهيلا أنّ الكتاتيب القرآنية دخلت إلى جزر القمر برفقة الإسلام وصحبته، وأنّها كانتْ أول نظام تعليميٍّ عرفه المجتمع القمري في التربية والتعليم، وتسمّى بالقمرية: PA-LASHIYO با لشييو: يعني (مطبخ التعليم)، أو (مطبخ الكتاب)، فقد كانوا يتخذون (الخلوة القرآنية) مكاناً ملاصقاً لمطبخ البيت الضيق بطبعه في غابر الأزمان، خصوصاً عندما يكون سيد الخلوة امرأة، وقد اتخذت الكتاتيب من أفنية الدور ومن مواقع وسط البلدة والقرية عندما يكون سيد الخلوة رجلاً، وربما كانت التسمية من باب الاستعارة ليس إلا.

وتشير روايات إلى أنّ أول كتّاب شهده الوطن القمري كان ببلدة: نتساوين NSTAWEN، وهي بلدة ساحليةٌ معروفةٌ باتجاه شمال جزيرة القمر الكبرى، ويُعتقد على نطاقٍ واسعٍ أنها كانت المحطة الأولى التي حطّت فيها قافلة الإسلام رحلها، ومنها انبثق نوره إلى أرجاء الأرخبيل سريعاً على يد الداعيَيْنِ الشهيرَيْن اللذين يُنسب إليهما حمل رسالة الإسلام إلى هذه الجزر، وهما: (إيتسوا مونزا) ورفيقه في الرحلة والدعوة: (في بيجا)[2].

بناء الكتاتيب وإدارتها:

كانت الكتاتيب تُشيّد على شكل أكواخ،

اجتهدت الكتاتيب القرآنية في المحافظة على تدريس مبادئ اللغة العربية وتعليم أصول الدين وفروعه وفق منهاج أهل السنّة والجماعة

تضيق وتتّسع حسب عدد السكان وكثرة الفتيان والفتيات المترددين إليها، وكانت تُبنى من سعف النرجيل وأشجارها، في عملٍ جماعيّ تطوعيٍّ رائع من المجتمع المحلّي، شأنه في ذلك شأن بناء المساجد، في يوم مشهودٍ هو من أسعد أيام القرى القمرية، وأكثرها تجرّداً وتطوّعاً وحماساً دينيّاً.

ولم يزل المعلّم هو سيد الكُتّاب ومديره، يعمل فيه صباح مساء متطوعاً محتسباً، وينهض المجتمع الأهلي بواجب الإشراف العام والمراقبة المستمرة، ولم تكن للحكومات القمرية يدٌ ولا عونٌ يُذكر لها فيها، باستثناء فترة حكم الرفيق علي صالح متشيوا (١٩٧٥م - ١٩٧٨م)، وربما كان هذا الإهمال بحكم النظام العلماني المخادع الموروث من المستعمر، القاضي بأن ترفع الحكومة يديّها عن كلّ ما هو دينيّ، فالدّين في نظرهم شأنٌ شخصيٌّ وجهدٌ أهليٌّ لا شأن للدولة به[3]؛ حتى لو كان الشعب كله حنيفاً مسلماً، مع أنّ كثيراً من رجالات الدولة وساستها في الماضي كانوا من أبناء الكتاتيب وروّادها، يرسلون أبناءهم وبناتهم إليها، وربما دفعوا مكافئات مالية لمعلمي الدروس الخاصة

(١) انظر: رحلاتي إلى الديار الإسلامية، القسم الأول، إفريقيا المسلمة، محمد محمود الصواف، ص ٧٥٠، ط١، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان. وانظر: جولة في جزائر البحر الزنجي، محمد بن ناصر العبودي، ص٢٣٨، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، المطابع الأهلية للأوفيست. وانظر: أثر الإسلام، كرهيلا، ص ٥٧، مرجع سابق.

(٢) جزر القمر عبر العصور، سقاف، ص (٥٣ - ٥٤)، مرجع سابق، وأثر الإسلام، كرهيلا، ص ٨٨، مرجع سابق.

(٣) أثر الإسلام، كرهيلا، ص ٨٩، مرجع سابق.

في بيوتهم لتعليم أبنائهم وبناتهم القرآن الكريم ومبادئ العربية وأصول الدين وفروعه[1]!

ولربما كان رفع الحكومة يديها عن المؤسسات الدينية (المساجد، والكتاتيب، والمدارس الإسلامية)، وتركها للمبادرات الفردية والأهلية، خياراً سليماً في المرحلة الماضية، فقد عزّز ذلك من صبغتها الدينية، وضمن لرجالها درجات عالية من الحرية والسموّ والتجرد.

لكن في ضوء المتغيرات السياسية والاجتماعية والتربوية المتعلقة بالناشئة، وارتفاع حجم تحديات التعليم الموجّه فكريّاً وإيديولوجيّاً، فمن المفيد أن يبادر النظام السياسي إلى الاقتراب من الكتاتيب القرآنية تنظيماً وإشرافاً عليها، وقايةً لها من الانزلاق، وضماناً لديمومتها واستقلاليتها في أداء واجبها في التربية والتعليم، وإذا قررت الجمعيات الخيرية الإسلامية النهوض بواجب الإدارة والإشراف على الكتاتيب القرآنية فهي أحقّ بها وأهلها؛ بالتنسيق مع الجهات الرسمية المختصة ومع المجتمعات المحلية المهتمة.

كان العمل في الكتاتيب القرآنية يورّث كما يورّث الحقل والمزرعة، من جدّةٍ لأم لبناتها، ومن جدٍّ لأبٍ لأبنائه، وربما انتقلت إدارة الكتّاب إلى أبرز التلاميذ النابهين، الذين أكثروا من خدمة الشيخ، وكانوا موضع ثقته وأمانته، ليمهّد لهم السبيل لخلافته على رأس الكُتّاب.

وقد ذكر الدكتور محمد ذاكر حسن السقاف أنّه كان من المظاهر الحضارية المحفوظة لإدارة الكتاتيب ونظامها: «أنّ النساء أصبحن يحتللن مكانة ممتازة في إدارتها وتشغيلها، بصفتهنّ معلمات للقرآن الكريم، والتربية الأولية للطفل، وفي تلقينه الأخلاق والمبادئ الإسلامية الفاضلة»[2]، وهي سابقة حضارية حميدة تُسجّل للنظام التربويّ والثقافيّ للكتاتيب القرآنية، فقد تمتعت المرأة في ظلالها ليس فقط بحقّ التربية والتعليم كالرجل، ولكن نالت حقّ التوجيه والقيادة الإدارية للمؤسسة التعليمية والتربوية التي كانت معروفة في البلاد حتى تاريخه.

نظام التعليم في الكتاتيب القرآنية والحلقات التعليمية:

نظام التعليم في الكتاتيب القرآنية هو أول نظام تعليميٍّ شهدته جزر القمر، وقامت مناهجها على تحقيق جملة أهداف، منها:

١ - تعليم القرآن الكريم قراءةً، وحفظاً لما تيسّر منه.

٢ - دراسة أصول الدين وفروعه على مذهب الإمام الشافعي.

٣ - تخريج القيادات الدينية والاجتماعية، من الأئمة والخطباء والوعاظ المصلحين، وأعيان المدن والقرى، القادرين على تحمّل أعباء قيادة المجتمع دينيّاً واجتماعيّاً.

٤ - تربية وتنمية الهوية الوطنية والحضارية للمجتمع القمري عربيّاً وإسلاميّاً، والمحافظة عليها[3].

وقد أشار الدكتور مصطفي الزباخ إلى أنّ: «الكُتّاب في جزر القمر ظلّ عبر التاريخ أشبه بالرباط الذي يُعِدّ أبناء المسلمين للجهاد بنوعَيه العقديّ والحربي، حيث يتنافس القمريون في إقامة المدارس القرآنية حفاظاً على دينهم وعلى هويّة أطفالهم من موجات التغريب

(١) جزر القمر عبر العصور، سقاف، ص٥٣، مرجع سابق.

(٢) جزر القمر عبر العصور، ص٥٣، مرجع سابق.

(٣) انظر: الحضارة الإسلامية في جزر القمر، د. مصطفي الزباخ، ص ١٣٦، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

والتنصير المحدقة بهم، دون مساعدة خارجية أو مراقبة رسمية»[1].

ومن أجل ذلك ظلت الكتاتيب القرآنية سدّاً قويّاً في مواجهة الفكر العلمانيّ التغريبيّ في التربية والتعليم الذي تعمل المدارس الفرنسية على ترسيخه في المجتمع القمري، كما اجتهدت في تحقيق التوازن المنشود في بناء الشخصية القمرية المثقفة بثقافة مجتمعها، والقادرة على المشاركة والتأثير في حركة المجتمع وتطوّره.

وقد ذكر الباحث القمري دمير بن علي أنّ النظام التربويّ في الكتاتيب القرآنية هو نظام متكامل- وليس نظاماً مكمِّلاً- لبناء شخصية سوية، قادرةٍ على المشاركة في كلّ مناحي الحياة بإيجابية وفعالية مشهودة، ومن العسير أن تتقبل الكتاتيب القرآنية التجاهل أو التجاوز، إذ لا تزال آثارها عميقة التأثير والتوجيه، وما تفتأ تمثّل الموئل الحاضن لإنشاء الشخصية القمرية السوية وتشكيلها، فلا يقتصر دورها على تلقين التلاميذ جملة من المعلومات لينتقلوا بالنجاح فيها من سنةٍ إلى أخرى.. كشأن ما يقع في المدارس العلمانية الحديثة، التي صنعت من بعض مخرجاتها مشكلات تعيق تقدّم المجتمع ونهضته؛ أكثر منهم روافد لتطوّره وازدهاره[2].

الكتاتيب القرآنية المطوّرة:

نشأت فكرة (الكتاتيب القرآنية المطورة) نتيجة من نتائج ورشة عمل- قيل إنها وطنية- عُقدت عام ١٩٩٤م، وكان الغرض منها: محاولة الجمع والتوفيق بين الكُتّاب الأصيل والمدرسة النظامية الحديثة، بحيث يؤدي الكتّاب رسالة ثنائية تجمع بين النظامين: نظام الكتاتيب (تعليم

(١) الحضارة الإسلامية في جزر القمر، ص ١٣٦، مرجع سابق.

(٢) جزر القمر عبر العصور، سقاف، ص ٦٣، مرجع سابق.

القرآن الكريم، ومبادئ اللغة العربية، والتربية والتهذيب، وأصول الدين وفروعه)، من السنة الثالثة إلى الخامسة، ولمدة ثلاث سنوات، وتمهّد سبيل الطفل للالتحاق بالمدرسة النظامية الفرنسية بعد بلوغه السنة السادسة، دخل هذا النظام الجديد حيّز التنفيذ في القطاع الخاص عام ١٩٩٨م، بدعم مالـيٍّ وتجهيزات معلنة من منظمة اليونيسف[3].

أثار مشروع (الكتاتيب القرآنية المطورة) - ولا يزال- جدلاً واسعاً، بعد أن تبيّن للناس أنها تأتي بنتائج عكسية في مخرجاتها، فهي إنْ نجحتْ جزئيّاً في إعداد الناشئة للالتحاق

(٣) من كلمة السيد عبدالرحيم بكر، وزير التعليم الناطق الرسمي باسم الحكومة الأسبق، في ندوة: الكتاتيب القرآنية المطورة، المنعقدة يوم ٢٠١٢/٣/٢٨م، كلية الإمام الشافعي - جامعة جزر القمر، وانظر: صحيفة الوطن القمرية الحكومية في عددها ١٢٣١، الصادر في ٣-٩ أبريل٢٠١٢م.

بالمدرسة النظامية الفرنسية، فقد أخفقت كليّاً في تعليمهم القرآن العظيم ومبادئ القراءة والكتابة بالأحرف العربية، وتنمية الهوية الوطنية في نفوسهم، فهي برأي الباحث التاريخي دمير ابن علي: «حلقة جديدة من الصراع القديم الجديد بين المدرسة القرآنية العربية، وبين المدرسة العلمانية الغربية»[١]، في حين يرى معالي السيد محمد أحمد السّقاف، وزير الخارجية الأسبق، ورئيس جمعية وحدة الكتّاب القرآنية بجزر القمر: «بأنّه من الخطأ المبين تقسيم الكتاتيب القرآنية إلى: قديمة جامدة وإلى حديثة مطوّرة، ما دامت رسالتها هي تعليم القرآن الكريم، ومبادئ القراءة والكتابة العربية،

(١) من كلمة للباحث الكبير دمير بن علي، في ندوة: الكتاتيب القرآنية المطورة، المنعقدة يوم ٢٠١٢/٣/٢٨م، بكلية الإمام الشافعي – جامعة جزر القمر.

اجتهدت الكتاتيب في إعداد الناشئة لانتهاج حياة جادة، قوامها الجدّ والعمل

وإنّ التّسمية المبتدعة تبعث انطباعات سيّئة من أول وهلة»[٢].

لقد أدرك الناس سريعاً بأنّ تدخل اليونيسف لتجديد الكتاتيب القرآنية وتطويرها هو من مواقع التهم، ويثير غير قليلٍ من دواعي القلق، خصوصاً بعد أنْ ظهر للناس أنّ مخرجاتها أقرب إلى الإفلاس منها إلى الإسعاف، سوى أنهم ضيّعوا أعزّ مرحلة في حياتهم لتعليم القرآن الكريم.

إنّ ما ينشده القمريون هو تطوير العمل في الكتاتيب القرآنية تطويراً ينبع من أصل الذات، من داخل قواعد الهوية الثقافية والحضارة الوطنية، وليست مشاريع تقتلعهم من جذورهم، أو برامج تربوية تهدم ولا تبني، وتفسد ولا تصلح، ومن أبرزها المدرسة الفرنسية.

التعليم الرسمي ومدارسه:

١ – المدرسة الفرنسية الحكومية:

شقّ نظام التعليم الرسمي طريقه في البلاد مع جحافل التبشير والاستعمار، فقد ظهر مع

(٢) من كلمة لمعالي محمد أحمد السقاف وزير الخارجية الأسبق، مسؤول وحدة الكتاتيب في ندوة: الكتاتيب القرآنية المطورة، المنعقدة يوم ٢٠١٢/٣/٢٨م، بكلية الإمام الشافعي – جامعة جزر القمر، وكان الباحث أحد الحاضرين والمعلقين على ما جاء فيها.

احتلال جزيرة مايوت القمرية في ١٣ يونيو ١٨٤٣م[١]، وشمل القطاع العام والخاص، ولغة التعليم هي الفرنسية، ومن أوضح أهداف المدرسة الفرنسية:

- ترسيخ قيم العلمانية في التربية والتعليم.
- ترسيخ مبادئ الفرنكوفونية والتبعية فكراً وثقافةً وسلوكاً.
- تكوين القيادات المحلية التي تتوارث السلطة والثروة، وتضمن للاستعمار مصالحه الحيوية ونفوذه في الشأن كله.
- العمل على تذويب الهوية الحضارية والثقافية للشعب القمري، وإرخاء وشائج انتمائه للأمّة العربية والإسلامية، وتقطيع أسبابها الواصلة إذا لزم الأمر.

٢ - التعليم الثنائي المزدوج:

نظامٌ تعليميٌّ وتربويٌّ حديث، تقوم مناهجه على تدريس المنهج الرسميّ الحكومي باللغة الفرنسية، بجانب منهجٍ متكامل متدرّج لتعليم القرآن الكريم واللغة العربية والتربية الإسلامية، من مرحلة التعليم الأساسي إلى الثانوية، ويختلف معدّل السّاعات المعتمدة من مرحلة إلى أخرى.

وتُعدّ معاهد رابطة العالم الإسلامي الستة في الجزر الثلاث سباقةً زمنيّاً في هذا النوع من التعليم، وتتبوّأ (مدارس الإيمان) مقعد الصدارة كمّاً ونوعاً، وبينهما عددٌ من المدارس الخاصة والأهلية تدور في الفلك نفسه، وفقاً لغايات وأهداف تعليمية وتربوية نبيلة، أبرزها إنهاء حالة الفصام النكد بين الكتاتيب القرآنية، وبين نظام المدرسة العلمانية الفرنسية الحديثة.

وتبدي الحكومات المتعاقبة، منذ الاستقلال عام ١٩٧٥م، رغباتها في تطبيق النظام الثنائي، بوصفه النظام الأكثر ملاءمة للهوية الوطنية

التعليم الأجنبي القائم جاذب لمتطلبات الحياة المعاصرة، ولكنه هادمٌ لمقومات الهوية الوطنية للشعب القمري، والحلّ كامنٌ في عصرنة الكتاتيب القرآنية

ولمتطلبات الوطن والعصر، ولكنّها أخفقت في ذلك، وتتعلّل ظاهراً بقلّة الإمكانيات المالية وندرة الكفاءات البشرية، وتذعن طوعاً وكرهاً للضغوط المناوئة لتنمية دعائم الهوية العربية والإسلامية في الأرخبيل.

تمتاز المدارس ذات التعليم الثنائي المزدوج بمخرجات أفضل وأكفأ في المواد العلمية، وبنتائج أطيب في إتقان تعليم اللغة العربية والتربية القويمة، والاعتناء بالهوية الوطنية العربية الإسلامية، وتشكّل مخرجاتها أمل الأمّة بعد الله عز وجل.

نظام الدراسة في الكتاتيب ومنهجها:

يرسل القمريون أبناءهم وبناتهم إلى الكتاتيب القرآنية فيما بين سنّ الرابعة والخامسة، ومنهم مَن يلتحقون بالمدرسة الفرنسية الحديثة من السادسة، ومنهم مَن يستمرّ في المدرستين ما شاء الله له أن يستمر، جامعاً بين الدراسة في المدرستين، إلا أنّ هذه الفئة تكاد تضمحلّ تماماً مع غلبة انتشار المدرسة الفرنسية الحديثة، ويخضع هؤلاء وأولئك لنظام تعليميٍّ وتربويٍّ واضح المعالم والأهداف، يكون مقياسه القدرة على تجاوز المرحلة وتحقيق أهدافها بنجاح، بغضّ النظر عن عمر الدارس متقدماً

(١) جزر القمر عير العصور، سقاف، ص ٩٠، مرجع سابق.

كان أو متأخراً[1].

في الكتاتيب يفترش الناشئة الأرض صفوفاً، أولها للبنين وآخرها للبنات، وتُخصَّصُ مصطبة (مقعد) مرتفع المكان والمكانة لجلوس المعلم أو المعلمة عليه (مقعد المعلم)، لا ينبغي لأحدٍ القعود عليه أبداً، لا عمداً ولا خطأ، فغياب المعلم مثل حضوره احتراماً وتقديراً لمكانه ولمكانته.

المراحل التعليمية في الكتاتيب القرآنية:

يقوم نظام التعليم في الكتاتيب القرآنية الأصيلة على مرحلتين[2]، نقتصر هنا على الأولى منهما، وهي: مرحلة (الكتاتيب المبكرة):

لهذه المرحلة (الكتاتيب المبكرة) ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: مرحلة تعليم مبادئ القراءة والكتابة: حيث يبدأ التلميذ بتعلّم الحروف الهجائية العربية حرفاً حرفاً، معرفةً وحفظاً ونطقاً، وكتابةً على الألواح، وفقاً لمنهج كتاب (القاعدة البغدادية) الذي يُعدّ الكتاب المرجع في هذه المرحلة والتي تليها.

وهناك تقاليد وأعراف تتبّع إيذاناً بتجاوز التلميذ أو التلميذة هذه المرحلة بنجاح، تتمثّل في تقديم (مأدبة اللبن) إلى الكتّاب، وهي أرطال من لبن البقر مخلوطة بعسل القصب، يقدم إلى الكُتّاب ويشربه تلاميذه وتلميذاته[3].

المستوى الثاني: مرحلة قصار السور قراءة وحفظاً: تبدأ هذه المرحلة بقراءة سورة الفاتحة وحفظها، انتهاءً بسورة النبأ، أي: الجزء الثلاثون من القرآن الكريم، وهو في حسّ المربين القمريين يمثّل الحدّ الأدنى، أو ما لا يسع المسلم القمري ترك حفظه من القرآن، لكي يؤدي به شعائر الصلاة، من أجل ذلك جعلوا قراءته وحفظه مرحلة قائمة بذاتها فيما يبدو، بدليل أنّ الأئمة التقليديين يكادون ألا يتجاوزوا في صلواتهم قراءة قصار السور من الجزء الثلاثين، وفي صلاة التراويح في شهر رمضان المعظم.

والتقليد المتبع بعد الفراغ من هذه المرحلة هو: (مأدبة الخبز)، حيث يُقدِّم التلميذ أو التلميذة خبزاً شعبياً، يقطّع ويوزّع على التلاميذ والتلميذات الذين قضوا ليلة كلها سعادة وترقب لطلوع فجر هذا اليوم البهيج، حتى لا يفوت أحدهم نصيبه منه[4].

المستوى الثالث: مرحلة قراءة القرآن كاملاً نظراً (الختمة): يتوقف الشروع في مرحلة قراءة القرآن كله نظراً، سورة بعد سورة، على تقديم التلميذ (مأدبة الخبز)، وبعده يشرع في قراءة القرآن ورداً يومياً بالتلقين من أول سورة البقرة إلى سورة الناس، ليؤديه كما سمعه في اليوم التالي أمام شيخه، قبل أن يُلقّن الورد الجديد بما لا يتجاوز عشر آيات في اليوم.

والتقليد المتبع بعد الفراغ من قراءة القرآن كله هو (الختمة)، إيذاناً بتجاوز التلميذ أو التلميذة هذه المرحلة بنجاح، وهو أن يبعث غنماً أو ماعزاً إلى الكتّاب شكراً لآلاء الله وأنعمه، ويُقدّمُ لحمُه مع الأرز مأدبةً للتلاميذ والتلميذات في يومٍ مجموعٍ له الناس[5].

(١) الحضارة الإسلامية، الزباخ، ص ١٣٨، مرجع سابق.

(٢) أطلق السقاف على الأولى: (الخلاوي)، وعلى الثانية: (الخلاوي الفقهية)، انظر: جزر القمر عبر العصور، ص (٥٣، ٦٠)، في حين أطلق عليهما كرهيلا: (الكتاتيب)، و (الحلقات التعليمية)، انظر: أثر الإسلام، ص (٩٢ ، ٨٨)، مرجع سابق، تعددت المصطلحات والمعنى واحد، ولا مشاحة في الاصطلاح.

(٣) جزر القمر عبر العصور، سقاف، ص (٥٨ – ٥٩).

(٤) أثر الإسلام، كرهيلا، ص ٩٠، مرجع سابق.

(٥) أثر الإسلام، كرهيلا، ص ٩٠، مرجع سابق.

الكتاتيب وأثرها في تشكيل الهوية الوطنية القمرية:

تتمثل أهمّ مكوّنات الهوية الوطنيّة القمرية، التي تتشـــكّل في كنف الكتاتيب القرآنية، فيما يأتي:

أ - زرع معنى الانتماء إلى الوطن الجامع:

من الكتاتيب نشأت وتشكّلت عناصر الهوية الوطنيـــة المميزة للشـــعب القمري، حيث تعمل برامج الكتاتيب القرآنية على ترســـيخ الشـــعور بالتمازج بين الناشـــئة وبيـــن الأرض (الوطن) والانتماء الحنون إليه من خلال التعاطي المبكر مع مخرجـــات الأرض (الوطن)، فالكتاتيب تُبنى وتفـــرش من أشـــجار النرجيل التـــي تزخر بها الأرض القمريـــة، ومثلُها اللوحة والمحبرة فهما صناعة تقليدية مما تنبت أرض الوطن، فجميع مستلزمات الكتاتيب القرآنية تنبع من بيئة الأرض (الوطن)، وهو ما يزرع الشعور العميق بالانتماء، مشفوعاً بالاستجابة للحاجات الفطرية[1].

ويرى د. مصطفي الزباخ أنّ ظاهرة الشعور بالانتماء لـــدى المواطن القمـــري صفة عربية فطرية متأصلة في المجتمـــع القمري بنوعيه: (العقـــدي، والاجتماعـــي)، ففـــي الأول: «يعدّ الشـــعور بالانتماء إلى عقيدة إســـلامية واحدة من أكبر العوامل في تماسك المجتمع القمري، وتعاونـــه ضدّ كلّ خطر يمثّلُ في وعيه الجماعيّ تهديداً لشـــخصيّته وقيمه، من هنا كان الكُتّاب شكلاً من أشكال المقاومة الشعبية السّلمّية ضد تيار التغريب والتبشير المسيحيّ...

أمّا الانتماء بدلالته الاجتماعية؛ فقد كان من أقوى العوامل أيضاً في تقويـــة الروح المعنوية لدي القمري، حيث يقوى لديه الشعور بالتعاون والمســـاندة لدرجة يطغى عليه الإحســـاس بـ «النحن» على الإحساس بـ «الأنا»، وبذلك تصبح الجماعة مقياساً للفرد»[2].

ب - تعلّم اللغة العربية وإتقان اللغة القمرية:

تعدّ اللغة أحد أهمّ مرتكزات الهوّية الثقافية والحضاريـــة للأمم والشـــعوب، وأقواها تأثيراً وحشـــداً لأفرادها، فهي تتجاوز بالمتحدثين بها الحدود الجغرافية والسياســـية، وتخترق آفاق الحسّ والوجدان، وهي أوســـع مقومات الهوية فسحةً وســـعة، فاللغة مثلها مثل العلم والثقافة: رَحِمٌ واصلٌ بين أهله.

اعتمـــدت الكتاتيب القرآنيـــة بجزر القمر منهجـــاً مزدوجاً فـــي صناعة الهويـــة اللغوية للشـــعب القمري وتشـــكيلها، حافظت به على حيوية اللغة القمرية ووحدتها في الجزر القمرية كلّهـــا، من خلال التدريس بها، وتعويد الناشـــئة عليهـــا، تحمّـــلاً وأداءً، في الـــدروس الدينية اليوميـــة، عبر منهج ترجمة العلـــوم الدينية من العربية إلى القمرية، ترجمةً قائمةً على التلقين مشافهةً تحمّلا وأداءً، كما ساهم منهج الترجمة للمختصرات والمطـــولات الفقهية والمتون في إغناء اللغة القمريـــة بالمعاني العلمية والدينية والأدبية، وإثرائها بالمفردات والتعبيرات العربية التي دخلت القاموس القمـــري وصارت أصيلة فيه، كما بعـــث العديد من المعانـــي والألفاظ القمرية من مرقدها، ونفـــخ فيها روحاً جديدة

(١) انظر: الحضارة الإسلامية، زباخ، ص ١٣٦، مصدر سابق، يستثنى من ذلك الكراسة: (القاعدة البغدادية) التي يتدرب التلاميذ على القـراءة فيها، والمصحف الـذي يتلوه في مرحلة لاحقة، فكان يُجلب إلى جزر القمر في غابر الأزمان من المكتبات الإسلامية في ممباسا وزنجبار بدولتي كينيا وتنزانيا، ثم من مصر، ومن مكة المكرمة والمدينة المنورة في مرحلة لاحقة.

(٢) الحضارة الإسلامية، الزباخ، ص ١١١، مرجع سابق.

تعيش بها بين الناس[1]، فقد كان الشيخ يجدّ ويجتهد في البحث عن الكلمة الأكثر دقة وعن العبارة القمرية الأقرب إلى المعنى في العربية، ويقوم الدارس بحفظ تلك الترجمة الغنية، ويستوعب تلك الألفاظ المنتقاة بدقّةٍ وعناية، ويؤديها كما سمعها في الجلسة التعليمية التالية بأمانة تامّة، مما يتيح للدارس امتلاك ثروة لغوية شاملة، وحِفْظ تراكيب قويّة الدلالة في اللغتين، أما إذا أخفق الدارس في أداء درسه مترجماً من العربية إلى القمرية؛ فجزاؤه الحرمان من تلقي درسٍ جديدٍ في يومه.

وهكذا أصبح شيوخ الكتاتيب القرآنية وأبناؤها مراجعَ مهمّة، وخطباء مفوهين، باللغة القمرية، وصاروا أقدر الناس على التفكّر والتفكير وحسن التعبير بها، مما أهّلهم ليكونوا الأكثر تمكّناً وتمكيناً في تمثيل الهوّية اللغوية للوطن، والأكثر أخذاً بناصية ثقافته الدينية والاجتماعية[2].

أمّا حظوظ الدارسين في الكتاتيب من العربية الشريفة؛ فهم من أكثر الناس فقهاً بها ألفاظاً ودلالات، سوى أنّ التحدث بها تعتريه صعوبات جمّة، بالنظر إلى أنّ أسلوب الترجمة الحرفية من لغة إلى أخرى، وإنْ كان معيناً على حفظٍ واسعٍ لمتن اللغة ودلالات مفرداتها؛ فإنه عائقٌ في انطلاقة اللسان بالحديث، لأنّ المنهج منهجُ ترجمةٍ لا منهجَ تعليم للّغة العربية، ومن أجل ذلك تجد جلّ القمريين متفاعلين مع اللغة العربية إلى حدّ بعيد، ولكّن ألسنتهم محبوسة عن ممارسة الحديث بها، وأشير هنا إلى أنّ العدوى ربما انتقلت من الكتاتيب القرآنية إلى المدارس النظامية، حيث يدرس فيها الطالب اللغة الشريفة بواقع (٢-٤) ساعات أسبوعيّاً في المرحلتين المتوسطة والثانوية، أي سبع سنوات كاملة، دون أن يكون الطالب قادراً على الأخذ والعطاء باللغة العربية في أبسط مسائل الحياة، في حين نجدهم ينطلقون بالحديث باللغة الإنجليزية بعد دراستها مدة (٣-٦) أشهر، وهو أمر يدعونا إلى مزيد من التأمّل في أسباب تلك الظاهرة، ونتائجها السالبة على حاضر العربية ومستقبلها في البلاد؛ ابتغاء معالجتها وتجاوزها،

(١) المصدر السابق، ص ١٣١.

(٢) أثر الإسلام، كرهيلا، ص ٩٢، مرجع سابق.

خصوصاً حينما نعلم أنّ جذور اللغة العربية كامنة في النفوس، تجري في القمريين مجرى الدم في العروق، فهي لغة الآباء والأجداد، ولغة الدين والقرآن، ولغة الإدارة والديوان، في هذه الديار، منذ سالف الأزمان[١]، وعليه؛ فإنّ أي مشروع جادٍّ لإعادة إطلاق لسان العربية وتوطينها هو مشروع ناجح بالطبيعة والسليقة، ولكنه معاق بالسياسة وسوء الطوية[٢]، ودليلي على ذلك أنّ المدارس الأهلية والخاصة التي تطبق نظام التعليم الثنائي نجحت نجاحاً مشهوداً في اقتحام هذه العقبة، وبذلك تظل تلك المدارس والكتاتيب القرآنية الأهلية هي الملاذات الآمنة للغة الشريفة والتربية الإسلامية القويمة، في الأرخبيل حتى إشعار آخر، كما أنّ الاشتغال بإصلاحها وتطويرها يظل استثماراً مؤكداً، وميداناً فسيحاً لإعادة بعث الدور المنشود للكتاتيب القرآنية في صناعة الشخصية وبناء الهوية الوطنية.

ج - تعليم العقيدة ومبادئ الشريعة:

تشكّل العقيدة الدينية لدى الشعوب واحداً من أهم دعائم هويتها الوطنيّة الجامعة، وفي جزر القمر تنهض الكتاتيب القرآنية، بجانب الحلقات التعليمية في المساجد، بهذا الواجب الشرعي والوطنيّ المقدس، في تعليم الناشئة العقيدة الإسلامية ومبادئ الدين على منهج أهل السنّة والجماعة، نهوضاً حصريّاً، إلى عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات، حين انضمت إليها المدارس الإسلامية الحديثة ذات التعليم المزدوج، ثم افتتاح كلية الإمام الشافعي عام ٢٠٠٣م للغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة جزر القمر.

ظلت تلك المهمة حكراً على الكتاتيب أحقاباً ودهوراً، حيث يتعلم الناشئة أركان الإسلام والإيمان، والطهارات والنجاسات، وأنواع العبادات التي كتبها الله على المؤمنين، دون التطرق للخلافات، ويتخرج التلميذ أو التلميذة منها وقد ألمّ واستوعب ما لا يُعذر المسلم بجهله، محصناً من التيارات والمذاهب الهدامة، على نحوٍ يوحّد توجّه المجتمع وأنماط التدين فيه، بما لا يأذن بنشوء نتوءات فكرية أو عقدية ضارة بوحدة المجتمع وانسيابيته في تعظيم شعائر الدين وإعلاء قيمة الحياة والأحياء.

وقد مثّلت التعاليم الإسلامية واللغة العربية في رحاب الكتاتيب والحلقات التعليمية نقطة الارتكاز في تشكيل الهوية الوطنيّة الجامعة، وعاملاً داعماً للوئام الأهلي والسلم المدني، وسنداً لمنظومة القيم الأخلاقية والاجتماعية[٣]، التي تصبّ في نهر الأخوة الإسلامية، التي صهرت السلالات البشرية المكونة لأصول الشعب القمري في بوتقتها، ليغدو الشعبُ القمري كلّه أجمع خليّةً اجتماعيةً متآلفة في قيمه وأهدافه ومُثله العليا، تحت دوحة (الهوية الوطنية القمرية)، سوى أنّ: «العنصر العربي الإسلامي كان أقوى تأثيراً في نواحي الحياة العامة للمجتمع القمري؛ باعتباره النموذج الذي توحّد في ظلاله آمالهم الدينية والحضارية»[٤].

د - التنشئة على منظومة القيم المجتمعية:

من أظهر جوانب التربية الأخلاقية والمجتمعية، التي تُعنى بها الكتاتيب القرآنية، تربية الناشئة على تقديس المقدَّس وتعظيم

(١) انظر: معجم عربي قمري، لعبد الرؤوف عبده عمر وآخرين، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، (إيسيسكو)، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص ٢٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٠.

(٣) الحضارة الإسلامية، الزباخ، ص ١٠٩، مرجع سابق.

(٤) الحضارة الإسلامية، الزباخ، ص ١١٠، مرجع سابق.

المُعظَّم من الشرع الحكيم أو من العقل السليم، ففي الكتاتيب القرآنية القمرية التزامٌ صارمٌ بحرمة مسّ المصحف الشريف إلا للمتطّهرين، حتى إنّ البنات يتغيبن عنها أيام الطمث، وحرمة وضع شيء فوق المصحف الشريف، ففي قرارة نفوسهم إيمانٌ راسخ بأنّ القرآن يعلو ولا يُعلى عليه، وإذا حصل أن وقع المصحف أو شيء منه على الأرض بادر الجميع متسابقين إلى رفعه، وضمّه إلى صدورهم إعلاناً للاستغفار وإعراباً عن بالغ الأسف مما بدر منهم أو بحضرتهم؛ تعظيماً لشأن القرآن العظيم.

كما أنّ فرض (الخميسية)، التي يتوجّه فيها الناشئة صباح كلّ خميس لتقديم خدمة معيشية لشيخهم المتطوع أصلاً في عمله، يمكن النظر إليه باعتباره أسلوباً للتدريب على ربط الناشئة بالعمل والكسب، وتعويدهم على الجدّ والسعي في طلب الرزق، وهو في الوقت نفسه ترسيخ لمبدأ توقير العلم وأهله، وتقديم الشكر إلى من أسدى إليهم المعروف.

ويتلقى التلاميذ دروساً عملية في حبّ الوالدين والإحسان إليهما وتعظيم شأنهما، وفي إكرام الضيف، وتوقير الكبير ورحمة الصغير، كما تُعقد لهم دروسٌ خاصة في اتباع السنن النبوية، والاقتداء بسير أعلام النبلاء من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين.

كلّ تلك الممارسات تعمل على صياغة منظومة قيمية نبيلة جامعة لشمل المجتمع، تصبّ في تربية الناشئة على أنّ في الحياة أشياء نجلّها ونقدرها، وشخصيات نحترمها ونصونها، وأن فيها سلوكيات وأخلاقاً ندينها ونشجبها، بل نحرّمها بحكم الشارع الحكيم، أو نستنكرها ونرفضها بمنطق العقل السليم، وقد ظلّت تلك التربية النابعة من الكتاتيب صمام أمن المجتمع وأمانه، ومفتاحاً للوئام الأهلي، تُرسّخ قيم الخير والصلاح، وتُوطِّد بعمق مكونات الهوية الثقافية والاجتماعية للشعب القمري.

وقد أشار الشيخ الصواف إلى منظومة القيم النبيلة السائدة في الشعب القمري التي عايشها في رحلته الشهيرة إلى جزر القمر، فقال: «شعب هذه الجزر شعبٌ مؤمنٌ، وديعٌ كريمٌ، دمث الأخلاق كريم الطباع، يتسم بالهدوء والسكينة والوقار»[1].

ويشير الدكتور مصطفي الزباخ إلى جوانب نجاح الكُتّاب في تشكيل مكونات الهوية، والاحتياجات المعيقة لتقدمها، فيقول: «إذا كانت الكتاتيب قد أسهمت بقسطٍ كبيرٍ في صيانة الهوية الإسلامية للمجتمع القمري التقليدي عبر التاريخ؛ فالمطلوب منها التأهب للعصرنة تطويراً وتحديثاً.. وهنا نطالب الخيّرين والموسرين، من المحسنين البررة، إلى الأخذ بزمام المبادرة وحسن الاستجابة إلى متطلباتها الآنية المتمثلة في:

١ - حاجتها إلى برامج ومناهج هادفة، وكتبٍ مدرسيةٍ ملائمة، بجانب المنهاج الرسميّ الحكومي.

٢ - حاجتها إلى تكوينٍ تربويٍّ لائق للمدرسين والمفتشين فيها.

٣ - حاجتها إلى مراقبةٍ تربويةٍ موجّهة وضابطة للعملية التعليمية بها.

٤ - حاجتها إلى وسائل التدريس الأساسية: كتب، سبورات، مصاحف، مقاعد، بُسط، ثم الوسائل الحديثة المتمثلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير أجهزة الحاسب الآلي»[2] ■

---

(١) رحلاتي إلى الديار الإسلامية، محمد محمود الصواف، ص ٧٤٨، مرجع سابق.

(٢) الحضارة الإسلامية، الزباخ، ص ١٣٨، مرجع سابق.

أهداف المنصّرين ودورهم في محو الآثار العربية عن اللغة السواحلية

د. مبورالي كامي
محاضر في جامعة موي كلية الآداب قسم اللغة السواحلية واللغات الإفريقية الأخرى
ألدوريت (كينيا)

أثرت اللغة العربية في كثيرٍ من اللغات الإفريقية والآسيوية، ومن بين اللغات الإفريقية التي تأثرت باللغة العربية اللغة السواحلية، حيث قدّر الباحثون أنّ اللغة السواحلية تحمل ما يقارب ٢٥٪ من مفردات اللغة العربية، حسب ما يرى مصطفي الحلوجي في قاموسه (عربي سواحلي، سواحلي عربي)[١]، ولكن هذا الرأي يختلف عمّا ذهب إليه فضيلة أحمد شيخ نبهان المستشار والعالم في معهد البحوث للغة السواحلية في شرق إفريقيا Research Institute of Swahili Studies of East Africa، حيث يرى أنّ تأثير اللغة العربية في السواحلية قد يفوق ٤٥٪ في مفرداتها[٢].

(١) محمد إبراهيم أبو عجل: الأدب السواحلي الإسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود، مكتبة الملك فهد بن عبد العزيز، ط الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م، ص ٥٠.

(٢) مقابلة مع أحمد شيخ نبهان، في مكتب معهد البحوث للغة السواحلية في شرق إفريقيا، يوم الثلاثاء، عام ١٤٣٤هـ /

ولـــم نعرف تأثّـــر اللغة الســـواحلية باللغة العربيـــة إلا من خلال الرحـــلات العربية التي توافدت على شـــرق إفريقيا، كرحلة المسعودي، فقد هاجر إلى هذا المكان في القرن العاشـــر (٩٠٢م)، والإدريســـي في القرن الثاني عشـــر الميـــلادي (١١٠٠ - ١١٦٦م)، وابن بطوطة في القرن الرابع عشـــر (١٢٢٩م)، ولم يكن ســـبب مجيء العـــرب لتلك المنطقة هو احتلال المدن كما يزعم الغربيون، بل وصلوا إلى هذه الأماكن من خلال الهجرة أو للبحث عن التجارة، وبسبب سلوكهم الحميد اقترب إليهم السكان الأصليون وبدؤوا يعتنقون الإســـلام، وبدأ العرب يتعلمون السواحلية ويكتبونها بالحرف العربي.

ولم ينتشـــر اســـتخدام الحـــروف العربية فـــي تدوين اللغة الســـواحلية إلا بعد قرون من هجرة العرب والفرس التي تمّت في عهد هارون الرشيد، وكان أقدم أثر معماري بالحرف العربي تمّ العثور عليه في القرن الثاني عشر الميلادي، وهـــو عبارة عن محراب مســـجد فـــي جزيرة زنجبار.

وقد ذكر كثيـــرٌ من الكتّاب أنّ مدينة زنجبار كانت العاصمة السياســـية للإســـلام والثقافة العربية، فأصبحت اللغة العربية تُســـتخدم في شؤون الإدارة والتعليم، وأصبحت اللغة الرسمية للدولة، وكانت اللغة السواحلية تمثّل اللغة العربية في كثيرٍ من الأوقات، وذلك في مدة ٣٠ عاماً من تولّي العمانيين لمدينة تنجانيقا Tanganyika ، ولكـــن بعد الحرب العالميـــة الأولى، وحصول بريطانيا عليها من الألمان، جعلت الإنجليزية لغة أولى على حساب اللغة العربية واللغة السواحلية المكتوبة بالخط العربي[١].

بعض المنصّرين رأى أنّ اللغة السواحلية ممتلئة بمصطلحات عربية إسلامية، وأنّ هذا أكبر عائق لنشر النصرانية في شرق إفريقيا

بداية التأسيس لحركة التنصير الكنسي:

يمكن القول بأنّ حركة التنصير[٢] الكنســـي وليدة أطماع اســـتعمارية صليبيـــة، وقد وضع أُسسها الملك لويس التاسع حينما كان في سجن المنصـــورة، فكتب داعياً إلـــى تحويل الحملات العسكرية الصليبية إلى حملات صليبية سلمية تستهدف الغرض نفسه، لا فرق بين النوعين إلا من حيث نوع السلاح المستخدم في المعركة... تجنيـــد المنصّرين الغربيين فـــي هذه المعركة السلمية لمحاربة تعاليم الإسلام ووقف انتشاره، ثم القضاء عليه معنويّاً، واعتبار هؤلاء المنصّرين في تلك المعارك جنوداً للغرب.

---

(١) Abdul Aziz Y.Lodhi, (2006), Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics, Volume 1 .Brill Leiden- Boston, Page 660

٢٠١٣م.

(٢) التنصير: مصطلحٌ مسيحي، يُقصد به نشر الإنجيل بين مجموعة من البشر في محاولة لتنصيرهم، وتعرّف الكنيسة الكاثوليكية التنصير بأنه: «عملٌ رعويٌّ موجّه إلى الذين لا يعرفون رسالة السيد المسيح».

وهناك فرقٌ بين مصطلحَي التنصير والتبشير، فالتنصير: يعنى أنّ جهد الارساليات المسيحية منصبٌّ على جماعات تدين بالإسلام، أما التبشير: فيُقصد به نشر المسيحية بين الجماعات الوثنية التي تدين بأرواح السلف والطواطم والآلهة المحلية.

انظر الرابط/ http://ar.wikipedia.org/wiki Google search

وقد استجاب المنصِّرون لهذه الحرب الصليبية الجديدة، يقول القس ميير: «إنّ الحرب الصليبية الهادئة التي بدأها المنصِّرون في القرن السابع عشر لا تزال مستمرة إلى أيامنا هذه»[١].

ومن المعروف تاريخيّاً أنّ المكان الذي تمسّه يد التنصير والاستعمار تبقى فيه الآثار السيئة مدى الحياة، فعندما نمعن النظر في التاريخ نرى مكائد هؤلاء الطغاة الخبيثة من أجل محو أي أثر إسلامي في المدن العربية، وغيرها من المدن التي دخلها الدين الإسلامي، ومنها اللغة العربية.

العلاقة بين التنصير والاستعمار:

لا شك أنّ التنصير والاستعمار وجهان لعملة واحدة، فالمنصِّرون هم الواجهة الدينية للمستعمر، والاستعمار هو الحقيقة الاقتصادية والسياسية للمنصِّرين، وهذا الأمر يتضح عند دراسة العلاقة الحميمة بين الحركتين اللتين تزامنتا طوال التاريخ المسيحي، بل إنّ الحروب الصليبية التي شُنّت على العالم الإسلامي عبر قرون طويلة هي حلقة من سلسلة الترابط والوحدة بين التنصير والاستعمار، فلقد قام ملوك أوروبا بتلك الحروب بمباركة الكنيسة، ولبّى الأوروبيون نداء الملوك لهذه الحروب طمعاً في الملكوت الذي وعدهم به باباوات الكنيسة.

كان المنصِّرون الذين يفدون إلى البلاد الإسلامية يأتون أول الأمر متسترين بأسماء مختلفة، فإذا استقروا في البلاد قاموا بالتنصير بقدر وسعهم، فإذا وجدوا من الدول الإسلامية ملاحقة لجؤوا إلى قناصلهم لحمايتهم، وكلما ضعفت الدول الإسلامية زادت الدول الأوروبية في دعم المنصِّرين داخل البلاد الإسلامية وحمايتهم وتأييدهم.

ومما يدل على أنّ التنصير كان تمهيداً للاستعمار ومقدمةً له ما جاء في خطاب القسيس (زويمر)، الذي ألقاه في مؤتمر القدس التنصيري، إذ قال فيه للمؤتمرين: «وبذلك تكونون أنتم بعملكم هذا طليعة الفتح الاستعماري في الممالك الإسلامية»، ويقول المنصّر (لورنس بدوان) أحد أقطاب المنصّرين في العالم: «ولكن الخطر الحقيقي كامن في نظام الإسلام، وفي قدرته على التوسع والإخفاء، إنه الجدار الوحيد في وجه الاستعمار الأوروبي»، وتقول مجلة العالم الإسلامي الإنجليزية: (إنّ شيئاً من الخوف يجب أن يسيطر على العالم الغربي، ولهذا الخوف أسبابه: منها أنّ العالم الإسلامي منذ أن ظهر في مكّة لم يضعف عدديّاً، بل كان في ازدياد واتساع دوماً، ثم إنّ الإسلام ليس ديناً فحسب، بل من أركانه الجهاد، ولم يحدث قط أنّ شعباً دخل في الإسلام ثم عاد نصرانيّاً)، وفي المؤتمر الذي أقامه المنصِّرون، على ظهر الباخرة (جالف) في البحر الأحمر، صاح حاكم إفريقيا الشرقية بأنه: «يجب على الحكومات أن يشتركوا في العمل ضدّ الإسلام»[٢].

وصول المنصّرين إلى شرق إفريقيا:

على ضوء دور بريطانيا في تنشيط التنصير الكنسي كانت إرساليات جماعة أو جمعية منصّري الكنيسة، المعروفة باسم (C.M.C Church Mission Society)، والتابعة لكنيسة إنجلترا، ومقرّها الرئيس في لندن، هي أول إرسالية توجد في المنطقة عام ١٨٤٤م،

(١) أحمد عبد الوهاب: حقيقة التنصير بين الماضي والحاضر، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، ص ١٥٤. مصطفى خالدي وعمر فروخ: التنصير والاستعمار في البلاد العربية، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٦م، ص ١٢٧.

(٢) عبد الرحمن حسن حبنكة: أجنحة المكر الثلاثة وقوافيها، ط ٥، بيروت: دار القلم ١٩٨٦م، ص ١١٠.

حيث صرّحت الكنيسة للقسّ جون كرابف John Krapf، وهـــو ألماني الجنســـية، بالتوجه إلى ممباسا، وبخاصة منطقة راباى Rabai)) التي تقع جنوب غرب ممباسا، فاتخذها قاعدة للقيام بالتنصير بين قبائل الوانييكا (Wanyika)[١]، وكان كرابف حاذقاً، فبدأ يتعلم الســـواحلية من السواحليين الذين كانوا جميعاً لا يستخدمون إلا الحرف العربيّ فـــي كتابتهم، ولهذا تلقى القسّ المذكـــور من الســـواحليين أصـــوات كلّ حرف في كلّ كلمة، وكتبها بالحـــروف اللاتينية، حتى أتقن اللغة الســـواحلية، وأتقن كتابتها بالحروف اللاتينية إلى حدٍّ ما.

وبعـــد ســـنة واحـــدة ترجم الإنجيـــل إلى السواحلية، ولذلك أرســـل في عام ١٨٤٥م إلى سكرتير إرسالية CMC قائمة كبيرة بمفردات اللغة السواحلية في شكل قاموس أوّلي، ومختصر لقواعد اللغة الســـواحلية، وترجمة لإنجيل لوقا وإنجيل يوحنا بمســـاعدة قساوسة آخرين، وكان من بين أولئك القساوسة الذين أُرسلوا في عام ١٨٤٦م القـــسّ ربمـــان (J. Rebman)، فلحق بكرابف، وبعد عام أُرسل إيرهارت (Earhart) ليلحـــق بســـابقيه، وبعد فترة عـــاد كرابف إلى أوروبا ليضع قاموساً سواحليّاً إنجليزيّاً بعنوان: (قاموس اللغة السواحلية A Dictionary of Swahili Language) في لندن[٢].

وحضر إلى كينيا يوحنا ربمان عام ١٨٤٦م، وأنشـــأ هو وكرابف مركزاً في راباي (Rabai)

كانت اللغة السواحلية بحروفها العربية هي اللغة الأمّ لمسلمي شرق إفريقيا، حتى جاء الأوروبيون، وعلى رأسهم الإنجليز، وأعلنوا حمايتهم على شرق إفريقيا ليحتلوها، فبدأت المكائد

على بعد ١٨ ميلاً من ممباسا إلى الداخل، وكان المنهج المتبع لديهما يشمل: التنصير، والمسح اللغوي، والتوسّـــع في المعرفـــة الجغرافية[٣]، فقاما برحلات استكشافية، حتى اكتشف ربمان جبـــل كليمنجارو (أعلى جبل فـــي إفريقيا) عام ١٨٤٨م.

وبعـــد عام حضـــرت الإرســـالية النظامية الاتحادية (الميثودســـت) إلى كينيا، وأنشـــأت مركزاً في ريبي (Ribe[٤])، كما أنشـــأت جمعية التنصير الكنســـي معســـكراً للعبيد المحررين عام ١٨٧٥م في (كساؤني) واسمه (فرير تاون)، وقد ضمّ المعســـكر نحو ١٥٠ عبداً محرراً، تمّ نقلهم إلى (بومباي)، بالإضافة إلى الرقيق الذين اصطادتهم الســـفن الملكية البريطانية ودفعتهم إلى محاضن الإرســـالية، وفي عام ١٨٧٥م جرى التنصير في وسط الأرقاء المحررين، وفي العام

(١) يونس عبدلي موسى: التنصير في شرق إفريقيا.. أهدافه، وأساليبه، ومقاومته (كينيا نموذجاً)، مجلة قراءات إفريقية، العدد السادس عشر/ ربيع الآخر – جمادى الآخرة، ١٤٣٤ أبريل – يونيه ٢٠١٣م.

(٢) J.Lewis Krapf. Travel, Researchers and Missionary Labours (Eighteen years Residence in Eastern Africa. Trubner & Co. 126-Patenoster, London, 1860, pp107.

(٣) Rabai to Mumias (A short History of the (1994-Church Province of Kenya 1844 Province Unit of Research. Uzima Press Nairobi p.5.

(٤) Zablon John Nthaburi, A History of Methodist Church in Kenya, Uzima Press, Nairobi 1982, P.17.

نفسه تنصّر رجل من قبيلة جيرياما[1].

بداية المكائد ضدّ اللغة السواحلية:

كانت اللغة السواحلية بحروفها العربية هي اللغة الأمّ لمسلمي شرق إفريقيا، حتى جاء الأوروبيون، وعلى رأسهم الإنجليز، وأعلنوا حمايتهم على شرق إفريقيا ليحتلوها ويستعمروها، فبدأت المكائد، حيث كان لهم مع اللغة السواحلية وأدبها موقفان متباينان في كلّ أنحاء شرق إفريقيا:

الموقف الأول: أنهم استخدموا السواحلية أول ما قدموا ودخلوا بمؤسساتهم المختلفة، واعتبروا أنفسهم محظوظين أنهم وجدوها منتشرة هذا الانتشار الواسع، لأنّ ذلك يسهّل لهم مهامهم في المنطقة، خصوصاً أنّ بعضهم جاء متعلّماً لها ومتحدّثاً بها، لكن سرعان ما توارى هذا الموقف في حدود عام ١٩٠٠م أو بعده بقليل، ليحلّ محلّه الموقف الثاني.

الموقف الثاني: وهو على النقيض من الأول تماماً، حيث أصدروا الأوامر بمقاومة رسم السواحلية بالحرف العربي، واستعمال الحرف اللاتيني بدلاً منه، فقام ستير Steer ومَن سبقوه من رفقائه منذ اليوم الأول من وصولهم لشرق القارة في التخطيط لذلك.

ولم يصرّحوا بالسبب الحقيقي، ولم يذكروه علانية إلا في عام ١٩١١م، في دورية العالم الإسلامي The Muslim World عندما كتبوا تحت عنوان: (الأبجدية العربية أم اللاتينية) ما ترجمته بالحرف الواحد أنه: (من أجل مواجهة تقدّم الإسلام في شرق إفريقيا، ويقال لنا إنّ هذه تحقق لطمة قاسية للإسلام، وذلك ليس في شرق إفريقيا وإنما في ألبانيا، حيث كانت مسألة الأبجدية العربية مثارة)، ولعل الهدف الحقيقي وراء ذلك هو إبعاد المسلمين عن الرسم العربي؛ لأنه رسم القرآن الذي هو دستور المسلمين[2].

منذ البداية؛ أنكر بعض المنصّرين تفسير الكتاب المقدس باللغة السواحلية؛ لخوفهم من أن تمتلئ اللغة السواحلية بالكلمات العربية، ما قد يُحدث تأثيراً سلبيّاً في الرسالة النصرانية، ولكن بعض المنصِّرين، وبخاصة الذين كانوا في صف ديفيد ليفنجستون David Livingstone، كانوا يعتقدون بأنّ الرجل الإفريقي لا يمكن التأثير فيه اعتقاديّاً إلا باستعمال لغاته الأولى، يعني لغاته الأصلية، وكان الكثير يؤمنون بأنّ الإسلام الموجود في اللغة السواحلية سيساعد في نشر النصرانية، والسبب في ذلك أنّ هذه الديانات جاءت من منبع واحد، وهو إبراهيم عليه السلام.

من جهة أخرى؛ لوحظ أنّ اللغات الإفريقية للذين يتبعون الديانات التقليدية ممتلئة بكلمات بعيدة عن العالم النصراني، وكثيرٌ من هؤلاء المنصّرين كانوا على خوف من استخدام لغات محلية في تفسير الكتاب المقدس، حيث كانوا يعتقدون أنّ استخدامها سيضلّل الرسالة الحقيقية، وخيرٌ مثال لذلك بارلو A.R Barlo المنصّر من الكنيسة الاسكتلاندية، فقد أوضح أنه عندما كان يحاول تفسير الكتاب المقدس بلغة الكيكويو، إحدى لغات القبائل الكينية، كان يجد صعوبات في تفسير بعض المصطلحات المسيحية، بسبب عدم وجود معانٍ موحّدة بين المصطلح المسيحي وهذه اللغة، وضرب هذا المنصّر المثال على كلمة (SIN) باللغة الإنجليزية، حيث ادّعى أنه من الخطأ تفسير

(١) Rabai to Mumias, Ibid. P. 11.

(٢) إبراهيم معلم: تاريخ شرق إفريقيا، كينيا: بدون دار الطبع، تاريخ التأليف ١٩٩٥م، ص ٣٣.

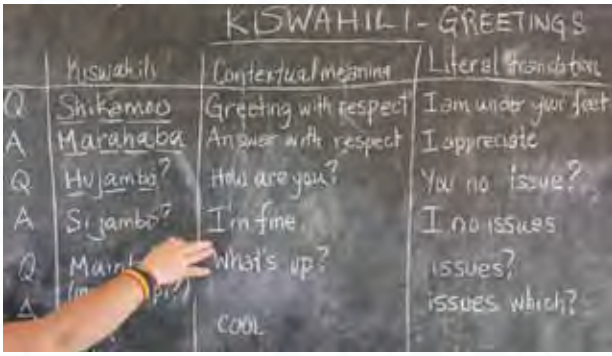

هذه الكلمة بلغة الكيكويو: (thahu)؛ لأنّ كلمة thahu في لغة الكيكويو تعني: (الرجل الذي تجاوز الحدّ في أفعاله)، ولكن هذا المعنى لا يعني أنه تجاوز الحدّ في حدود الله، ولكن هذه الكلمة SIN في اللغة السواحلية لها المفهوم نفسه الذي عليه الدين المسيحي، ويفسّر هذه الكلمة بأسهل أسلوب، وهي: (الذنب)[١].

لقد رأى كثيرٌ من هؤلاء المنصّرين أنّ أسهل لغة لتفسير الكتاب المقدس هي اللغة السواحلية، حيث كانوا يرون أنّها الجسر الذي يربط بين المنصّر المسيحي الإنجليزي والإفريقي الذي لا ينتمي إلى أي دين.

من جهة ثالثة؛ كان المنصّرون الذين يؤمنون بوجود علاقة بين النصرانية والإسلام حريصين، في تفسيرهم للكتاب المقدس، على ألا يظهر أثرٌ إسلامي داخل ترجمتهم، وهذا يعني أنهم كانوا يفسرون الكتاب المقدس بالتنقيح الشديد في بعض المصطلحات المتعلقة بالإسلام.

وخيرٌ مثال على ذلك: الإنجيل المقدس Biblia Maandiko Matakatifu المعروف باسم: (Unionversion)[٢]، فهذا الكتاب تُستخدم فيه عدة كلمات من اللغة السواحلية لها أصل إسلامي، فيما يتعلق بأسماء الأنبياء، وكذلك الأوليـاء من الكتاب المقدس القديم Agano la Kale ، مثل: سليمان، وموسى، ويوسف، وداود، وهارون، وتوراة، وإنجيل، وزبور، وهذه الكلمات السواحلية لها أصلٌ عربيٌّ إسلامي، ولكن المنصِّرين عرفوا بأنّ هناك اختلافاً في الاعتقاد بين النصرانية والإسلام في المسألة المتعلقة بعيسى- عليه السلام-، فالذين فسّروا مثل هذا الكتاب ابتعدوا عن استخدام مصطلح عيسى Issa لأنه مصطلح إسلامي، واستعملوا مصطلح يسوع Yessu Kristo))، وبهذا وضعوا حدّاً فاصلاً بين المسيح بالمعنى الذي يعتقده المسلم، وبين المسيح بالمعنى الذي يعتقده المسيحي، وبهذا الأسلوب استطاعوا أن يضعوا حدوداً في تمزيق وحدة اللغة السواحلية، فانشقت إلى نصفين: النصف الأول، تابع للديانة النصرانية، والنصف الثاني تابع للدين الإسلامي[٣].

وكان بعض المنصّرين المسيحيين المتشددين يرون أنّ اللغة السواحلية ممتلئة بمصطلحات عربية إسلامية، وأنّ هذا أكبر عائقٍ لنشر النصرانية في شرق إفريقيا، وكان هناك آخرون يؤمنون بأنّ اللغة السواحلية يمكن تنقيحها من الكلمات العربية الإسلامية، حتى وجدنا أنهم يحاولون إثبات أنّ اللغة السواحلية ليس فيها أثرٌ إسلاميٌّ يُذكر، حيث اتبع هؤلاء المنصّرون طريقتين في تنفيذ خططهم:

الطريقة الأولي:

أنهم حاولوا تغيير الترجمة السواحلية لإنجيلهم الذي كان قد تمّت ترجمته، ليستبدلوا

(١) Alamin Mazrui, «Language and Literature Translations «Paper presented at annual (CHAKITA) conference . Pwani University 2010/3/13.

(٢) Biblia maandiko matakatifu. Bible Society of Tanzania & Bible Society of Kenya 1997.

(٣) Alamin Ibid. p. 5.

الكلمات ذات الأصل العربي فيها بأخرى غير عربية[١]، وساعدتهم في هذا الحكومة الألمانية، ومن هذا المنطلق أكد مينهوف MENHOF، أحد هؤلاء المنصِّرين، أنّ هذه الخطوات إذا تم تنفيذها لن تكون عائقة للمنصِّرين في تنفيذ أعمالهم التنصيرية، وإدخال الناس في المسيحية.

الطريقة الثانية:

تنقيح اللغة السواحلية من الكلمات العربية الإسلامية، والتي اقترحتها الكنيسة الألمانية اللوثرية، حيث وافق روهيل Roehl رأي مَن سبقوه، وقال بحقيقة الكلمات العربية الموجودة في اللغة السواحلية، وأنّ لها فكرة إسلامية، وأنّ هذه الأفكار تختلف عن الأفكار المسيحية، وركز في تغيير اللغة السواحلية على النحو الآتي:

- أن تكون اللغة السواحلية خالية من الكلمات العربية.
- أن تكون لهذه اللغة حظ في المجتمع.
- أن تكون كلمات هذه اللغة بانتوية؛ أي من لغة البانتو Bantu.

وذكر روهيل: «هذا هو هدفنا؛ حتى نبعد اللغة العربية التي هي في أصلها لغة أجنبية في شرق إفريقيا، وأن نجعل مكانها اللغة السواحلية البانتوية»، وفي كلامه هناك شيءٌ يختفي وراء الستار، فلم تكن حقيقة حديثه أنّ اللغة العربية لغة أجنبية، وإنما الهدف الحقيقي هو كيفية إبعاد الإسلام عن هذه اللغة.

وأصبحت تلك الأفكار تدقّ مسامع المنصِّرين؛ ما أدى إلى عقد اجتماع في ألمانيا لمناقشة القضية، ولقد اجتمعت أربع كنائس في سنة ١٩١٤م، وأقروا وجود التفسير الجديد للكتاب المقدس الذي يمكن استخدامه في جميع مدن شرق إفريقيا، وكان الهدف الحقيقي لهذا التفسير، حسب ما أشار روهيل، هو الوصول إلى اللغة السواحلية الخالية من الكلمات العربية الإسلامية، لتبقى هذه اللغة بانتوية بحتة، حيث زعموا أنّ الكلمات العربية لا يفهمها كثيرٌ من الناس الذين يعيشون في الساحل، ولا الذين يسكنون في المناطق البرية لشرق إفريقيا[٢].

بهذه المؤامرة الخبيثة؛ ظهرت في النهاية اللغة السواحلية المنقحة، أي التي ليس فيها كلمات من اللغة العربية، والطريقة التي استُخدمت للوصول إلى هدفهم من تنقيحها هي طريقة الترجمة، وفي هذا الإطار تُرجمت كثيرٌ من الكتب من اللغة الإنجليزية إلى اللغة السواحلية، مثل كتاب:(Kisiwa chenye Hazina) جزيرة الخزائن (Treasure island) للكاتب ستيفنسون R.L STEVENSON، وأدت مثل هذه الكتب إلى تقوية اللغة السواحلية من الكلمات البانتوية وتخفيف الكلمات العربية، حيث بدأ هؤلاء المنصِّرون في نشر مثل هذه الكتب في المدارس الاستعمارية، ونشّط هؤلاء الأعداء حركات الترجمة بهدف إبعاد أي كلمة عربية من هذه اللغة.

جهود علماء الساحل في نصرة بقاء اللغة السواحلية بمفرداتها العربية:

قوبل موقف هؤلاء المنصِّرين والمستعمرين من اللغة العربية الموجودة في اللغة السواحلية باستنكارٍ عنيفٍ من العلماء السواحليين، من أمثلة هؤلاء:

١ - الشيخ الأمين بن علي المزروعي: كان أكبر معارض لفكرة تنقيح السواحلية من

(١) Shihabuddin Chiranguddin and Mathias Mnyapala, Historia ya Kiswahili, Oxford University Press Eastern Africa 1978 .p 6.

(٢) Alamin, Ibid. P.8.

هناك جهدٌ مشكور تبذله المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم ISESCO في إرجاع الخط العربي للغة السواحلية؛ عن طريق الدورات التدريبية

الكلمات العربية، وكتب عن ذلك في سنة ١٩٣٢م في جريدته المعروفة باسم: (الإصلاح)، وهي جريدة أصدرها باللغتين السواحلية والعربية، حيث قال: «من الخطأ استخدام هذه اللغة التي خربها المنصِّرون المستعمرون»، وكان يؤكد أن «اللغة السواحلية»، لغة أهل الساحل، لا تكون صافية، أي منقحة، إلا باختلاطها باللغة العربية.

وكان اهتمام الشيخ ينصبّ على فتح مدارس إسلامية خاصة، وأنّ المسلمين أينما كانوا إنما هم جزء من الأمّة الإسلامية، والمسلمون في كينيا إحدى جماعات هذه الأمّة، وأنّ الفهم الصحيح للمصدرين التشريعيين للإسلام، وهما القرآن والسنّة، لا يتأتى الوعي الصحيح به إلا بتعلّم اللغة العربية، الأمر الذي جعله يفتي بوجوب تعلّم اللغة العربية على كلّ مسلم ومسلمة[١]، وفتواه هذه جاءت في إحدى مقالاته تحت عنوان: (اللغة العربية والإسلام Lugha ya Kiarabu na Uislamu).

ولقد حققت الجريدة، إبان ظهورها على يد الشيخ، نجاحاً في دعوتها، وأظهرت مدى استعداد السواحليين الكبير لقبول دعوة الإصلاح الديني والاجتماعي والثقافي التي تقوم بها، ولمّا تأكدت سلطات الاحتلال الإنجليزي أنّ الجريدة تحقّق أهدافها في إيقاظ الوعي الديني والسياسي لدى السواحليين؛ قامت بإبعاد الشيخ الأمين عن مجال الكتابة والصحافة إلى مجال القضاء، فعيّنته في منصب قاضي ممباسا، وضغطت عليه عن طريق شخصيات يحترمها بأن يقبل المنصب.

وفي عام ١٩٣٧م تقلّد الشيخ الأمين منصب رئيس القضاء الشرعي في كينيا، وسرعان ما تدهورت الجريدة بعد أن تركها الشيخ، وتوقفت عن الصدور، وكان هذا هو ما خطّطت له الإدارة الإنجليزية للجريدة.

بعد ذلك تبنّى طلاب الشيخ الأمين بن علي المزروعي أفكاره المعارضة لمخططات الاستعمار، وبخاصة الطالب محمد قاسم المزروعي، فقد كان ينشر بين الناس أنّ اللغة التي خربها المستعمرون والمنصِّرون لا يمكن أن تتماشى مع الثقافة الإسلامية[٢].

٢ – الشيخ علي محسن بروانى: كان وزير التعليم في حكومة زنجبار Zanzibar قبل الاستقلال، قال في مقدمة تفسيره: «لم أستخدم اللغة السواحلية المنقحة من الكلمات العربية، ولكن استخدمت اللغة التي ورثتها من أجدادي، السواحلية الجيدة التي لم تفسدها المدارس التنصيرية»[٣].

٣ – الشيخ الأستاذ الفاضل محمد شريف سعيد البيض: وهو من العلماء المعاصرين الذين يقومون بالدفاع عن كرامة هذه اللغة، وقد أجريت مقابلة معه، فقال: «هذه اللغة يعني السواحلية

(١) محمد إبراهيم أبو عجل، مرجع سابق، ص (٢١٧ – ٢١٨).

(٢) Alamin, Ibid, 8.

(٣) علي محسن أل بروان: ترجمة المنتخب في تفسير القرآن الكريم، أبو ظبي: معهد زيد بن سلطان آل نهيان، ١٩٩٥م، ص ٢٢٤.

لقيت حرباً من المنصّرين والمستعمرين بسبب قطع علاقة الرجل الساحلي مع العرب»، وأضاف الشيخ: «أنّ كتابة اللغة السواحلية بالخطّ العربي لا يقتصر على ساحل كينيا وتنزانيا، بل تمتد هذه الكتابة إلى الصومال، خاصة مدينة كسمايو Kismayu والقرى المجاورة لها»، ولما سُئل الشيخ عن الجهود التي يبذلونها في إنقاذ هذه اللغة من ضياع مفرداتها العربية؛ قال إنهم يسعون لهذا الغرض، ولكن هناك نقصٌ في وسائل طباعة مثل هذه الكتب المكتوبة بالخط العربي، وأضاف أنّ المطابع الموجودة تطبع هذه الكتب ولكن توزعها بثمنٍ غال، حيث يصعب على الناس شراؤها؛ ما يضطرون بسببه في كثيرٍ من الأحيان إلى الكتابة بخطّ اليد، وهذا من أصعب الأمور في هذا الزمن الذي تكثر فيه الآلات الكاتبة[1].

مستقبل اللغة العربية في شرق إفريقيا:

لا يخفى على أي عالم بأنّ اللغة العربية أصبحت لغة الدين والحضارة منذ زمن بعيد، ومضت هذه اللغة مع الإسلام منذ أن بعث الله- تعالى- سيدنا محمّد صلى الله عليه وسلم، وصارت لغة الدولة ووعاء الثقافة في كلّ العالم الإسلامي وغيره، واستقرت إلى الأبد في معظم الأقاليم التي بلغها الإسلام، وحين استردت بعض اللغات قوتها، كالفارسية مثلاً، ظلت العربية إلى جوارها لغة الدين والمباحث الإسلامية، ولهذه اللغة قيمتها الاجتماعية، ليس لأنها لغة الدين فحسب، ولكن لأنها أيضاً لقيت اعترافاً وقبولاً في معظم بقاع العالم.

وقد ساعدت الدعوة الإسلامية على انتشار اللغة العربية في بلاد السودان الوسطى والغربية، كما في غيرها من المناطق، وسار الإسلام واللغة العربية جنباً إلى جنب مع الجهاد في سبيل نشر الدين وتوسيع رقعة البلاد الإسلامية، فضلاً عن تنشيط الحركة التجارية، وقد قدّر المسلمون، في مدن شرق إفريقيا وغربها، اللغة العربية تقديراً يقرب إلى التقديس، لأنها لغة القرآن، وبها يؤدون صلاتهم ويتلون قرآنهم، وبها يقرؤون علوم الدين منذ قرون طويلة، والقلم العربي هو القلم المعروف في إفريقيا دون غيره[2].

لقد ارتبط دخول اللغة العربية في شرق إفريقيا بمجيء العرب الذين وفدوا من عمان واليمن، وغيرها من المدن العربية الكبرى، وكان مجيء العرب فرصة لأن تلتقي هاتان اللغتان، وقويت هذه العلاقة لمّا نشطت الحركات التجارية بين المجموعتين العربية والسواحلية، حيث يمكن القول بأنّ الرجل الساحلي أحب أن يعيش مع العرب بسبب تشابه الخُلُق، فساعد هذا التشابه الخُلُقي في إيجاد علاقة قوية؛ جعلت اللغة السواحلية تأخذ مفرداتها الأكثر من اللغة العربية.

أولاً: اللغة العربية في دولة كينيا:

اعترفت الحكومة الكينية باللغة العربية وأدخلتها في مناهجها التعليمة منذ سنة ١٩٨٢م، ليس في المؤسسات الأهلية الإسلامية فحسب، بل أيضاً في المؤسسات الحكومية، وكذلك سعت الحكومة إلى توظيف المدرسين لهذه اللغة، ووفقت كثيرٌ من المدارس التي تدرس هذه اللغة أوضاع أساتذتها الذين تخرجوا

(١) مقابلة مع الشيخ محمد شريف سعيد البيض، يوم الاثنين، الساعة العاشرة صباحاً، في مدرسة النور الإسلامي، عام ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.

(٢) أبوبكر عبدالله شعيب: اللغة العربية في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، العدد الخامس، جمادى الثاني، ١٤٣١هـ / يونيو ٢٠١٠م، ص ٩٦.

من الجامعات العربية، وبخاصة جامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم.

كذلك أسست الحكومة الكينية المعهد الكيني للتربية Kenya Institute of Education (KIE)، وذلك بهدف الإشراف على مناهج التعليم وتجهيزها، ثم نشرها في المدارس الثانوية التابعة لها.

ولمّا تم الاعتراف باللغة العربية؛ جعلت الحكومة الكينية مادة اللغة العربية ضمن المواد التي تدخل في هذا المعهد من أجل إيجاد المناهج التي تناسب الطلاب الكينيين، وبتوفيق من الله وظّفت الحكومة الكينية في هذا المعهد مسؤولاً عن هذه اللغة من أحد خريجي معهد الخرطوم الدولي.

وسعت هذه المؤسسة إلى إتاحة الفرص للخبراء في اللغة العربية لوضع مناهج التعليم المناسبة للمرحلة الثانوية، وتمّ الآن إخراج الكتب الأربعة لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها من الفصل الأول إلى الفصل الرابع الثانوي.

وتُدرس مادة اللغة العربية الآن في كثيرٍ من المدارس الحكومية من الساحل التي يتمركز فيه المسلمون حتى المناطق الداخلية التي يتمركز فيها غير المسلمين، وغالب الأساتذة من المسلمين، كما دخلت هذه المادة في مواد الامتحان العام الذي يمتحنه الطلاب بعد إكمالهم المرحلة الثانوية.

وفيما يتعلق بالجامعات الكينية؛ يمكن القول بأنّ اللغة العربية لقيت إقبالاً شديداً من الطلاب، فبعد الاعتراف الحكوميّ اعترفت الجامعات الكينية بتدريس هذه المادة، ووضعتها في مناهجها، ففي جامعة نيروبي Nairobi University تدرس هذه المادة في مستوى البكالوريوس ومستوى الماجستير، حيث يتخصّص الطلاب في اللغة العربية من المرحلة الأولى من التحاقهم بالجامعة، وحتى درجة الماجستير، ويمنح القسم شهادة تعليم اللغة العربية للمدرسين، ويقوم بالتدريس في هذه المراحل أساتذة من كينيا، وكذلك أساتذة

من مصر.

أما باقي الجامعات، مثل جامعة موي التي تتمركز خارج نيروبي في مدينة إلدوريت، فتدرس مادة اللغة العربية في مستوى البكالوريوس، حيث وضعت مناهجها التعليمية بواسطة مجموعة من الخبراء الذين تخرجوا من معهد الخرطوم الدولي، وفي الحقيقة تم إجازة منهج البكالوريوس من المجلس العلمي بالجامعة، إلا أنّ الأكثرية من الطلاب يأخذون هذه المادة كمادة اختيارية، وفي جامعة الساحل Pwani University يتوقّع قريباً أن يبدأ تدريس هذه اللغة من مستوى الدبلوم إلى مستوى البكالوريوس، حيث رُفع هذا المنهج إلى المسؤولين من مجلس الجامعة.

وكثرت في الوقت الراهن المدارس الأهلية والكليات الإسلامية التي تدرّس باللغة العربية، حيث يوجد في معظم مدن كينيا مدارس مرحلة الأساس والمرحلة المتوسطة، أما المرحلة الثانوية فيوجد نحو عشرين مدرسة، كما يوجد الآن ثلاث جامعات، منها جامعة الأمّة التي تعمل بالمنهج نفسه المعمول به في جامعة إفريقيا العالمية وجامعة الأندلس وجامعة المستقبل، وأُنشئت كلية الدراسات الإسلامية نتيجة للتطوير الذي تمّ عمله للمرحلة الثانوية بمعهد كيساؤني الإسلامي.

والدراسة في هذه الكلية، وفي هذه الجامعات، باللغة العربية، وبرغم أنّ التخصّص الذي يتخصّص فيه الطلاب هو الشريعة والدراسات الإسلامية، فإنّ هذه الجامعات وضعت قسماً تمهيديّاً لتعليم اللغة العربية لمن أراد الالتحاق بالجامعة وهو لا يعرف اللغة العربية، ومدة الدراسة به سنة.

ثانياً: اللغة العربية في تنزانيا:

هناك نشاطٌ ملموسٌ لتدريس اللغة العربية في المدارس الأهلية، وغيرها من المدارس التي تمّ الاعتراف بها من قِبل الحكومة، فمثلاً في جامعة زنجبار الإسلامية يدرس الطلاب مواد الشريعة الإسلامية باللغة العربية، حيث لا يلتحق الطالب بهذه الجامعة إلا ولديه خلفية باللغة العربية، وتتبع هذه الجامعة منهج جامعة إفريقيا العالمية.

وهناك مدارس أهلية تقوم بتدريس الطلبة هذه اللغة منذ التحاقهم بالمدرسة، حيث أصبح شرطاً أساسيّاً أنه عندما يلتحق الطالب بمدرسة ابتدائية في الفصل الثالث يبدأ بتعلّم اللغة العربية، وقد أُدخل هذا المنهج كذلك في المدارس الثانوية؛ برغم أنّ الأمر في البداية اعترضته مشكلة عدم وجود مدرسين للعربية في المرحلة الثانوية.

كما أنّ هناك معهداً للغة السواحلية واللغات الإفريقية الأخرى Institute of Kiswahili and Foreign Languages (IKFL) ، هذا المعهد يعطي الفرصة في تدريب معلّمي اللغة العربية في جامعة زنجبار (SUZA)، وهذه المادة إجبارية في جامعة زنجبار، بينما هي اختيارية في معهد اللغة السواحلية واللغات الإفريقية الأخرى[1].

ثالثاً: اللغة العربية في أوغندا:

في أوغندا تمّ بعون الله تأسيس جامعة إسلامية تابعة لمؤتمر العالم الإسلامي، وقد خصّصت قسماً خاصّاً لمستوى البكالوريوس ومستوى الماجستير في تعليم المواد الشرعية، واللغة المستخدمة في التدريس هي اللغة العربية، وهناك مدارس أهلية كثيرة تقوم بتدريس الطلبة

(١) Abdul Y. Lodhi, Ibid, p.66.

باللغة العربية، وغالبية الأساتذة الذين يقومون بالتدريس من خريجي الجامعات العربية.

مستقبل اللغة السواحلية في شرق إفريقيا:

الذي يطّلع على الأخبار المحلية هنا في شرق إفريقيا؛ يلاحظ أنّ اللغة السواحلية تسير نحو العودة إلى أصلها العربي في مستقبل الأيام، ومن أسباب ذلك - مثلاً - استخدام كثيرٍ من المذيعين الساحليين مصطلحات عربية في نشرات الأخبار، ومن ذلك - على سبيل المثال- كلمة SMS التي تقابلها بالعربية: الرسالة النصية، لم يجد الساحليون كلمة مماثلة لها إلا في العربية، وهي: (رسالة)، وكذلك نشاهد صباحاً ومساءً كلما طرأ مصطلحٌ جديد في العالم، واحتاج هذا المصطلح إلى تسميته باللغة السواحلية، يرجع أصحاب هذه الاصطلاحات في كثيرٍ من الأحيان إلى اللغة العربية لتكوين بنية الكلمة باللغة السواحلية.

وكذلك نجد اللغة السواحلية المكتوبة بالخط العربي ما زالت مستخدمة في بعض الأمور الخاصة، حيث يُكتب بهذا الخط الشعر السواحلي، وكذلك تستخدم بعض المدارس هذا الخط في تدريس المواد الإسلامية، ويمكن القول بأنه لا توجد مجلة أو جريدة تُنشر دون استعمال هذا الخط منذ عام ١٩٦٣م.

وفي عام ١٩٦٩م إلى ١٩٧٠م قام المجمع الكنسي للكتاب المقدس في شرق إفريقيا The Bible Society in East Africa في نيروبي Nairobi ، العاصمة الأولى لكينيا، بطباعة الكتاب المقدس باللغة السواحلية المكتوبة بالحرف العربي ونشره، وقد وزّع مجاناً على الذين لا يعرفون غير قراءة الحرف العربي في أوساط المسلمين والمسيحيين في كلّ أنحاء شرق إفريقيا[1].

وفي المقابل؛ هناك جهدٌ مشكور تبذله المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم ISESCO في إرجاع الخط العربي للغة السواحلية، حيث أقامت هذه المنظمة عدة دورات في كينيا عام٢٠١٠ م، وقد شارك في هذه الدورات التدريبية علماء من كلّ دول شرق إفريقيا، حيث استفاد المشاركون فيه كيفية كتابة اللغة السواحلية باستخدام الحاسب الآلي (الكمبيوتر).

وكذلك عقدت دورة تدريبية أخرى في عام ٢٠١١م، استغرقت مدة شهرين، وشارك فيها مجموعة من علماء شرق إفريقيا.

وقد كان هدف المنظمة من إقامة هذه الدورات تثقيف المشاركين في كيفية استخدام الكمبيوتر في كتابة اللغة السواحلية بالخط العربي، حتى يرجعوا إلى أوطانهم قادرين على تعليم هذه اللغة بالخط العربي باستخدام الكمبيوتر.

وختاماً:

من فضل الله- تعالى- أن بقيت اللغة العربية من اللغات المهمة في شرق إفريقيا، وغيرها من المناطق، على الرغم مما بذله الاستعمار من جهودٍ كثيرةٍ للحدّ من انتشارها وعزلها عن اللغات المحليةٍ في أوساط المجتمعات الإفريقية، ومع أنّ الإرساليات والطوائف التنصيرية تعمل بكثافة على نشر الدين النصراني والثقافة الغربية؛ فإنّ مستقبل اللغة العربية في نفوس هذه الشعوب يبشّر بالخير، والحرف العربي الذي كُتبت به اللغة السواحلية من قبل يُرجى رجوعه في القريب العاجل ■

(١) Abdul Y. Lodhi , Ibid, 663.

الانتخابات الرئاسية النيجيرية..
رصدٌ وتأريخ

أ. عبد الحكيم نجم الدين
كاتب وباحث نيجيري

حصلت نيجيريا على استقلالها من بريطانيا في أكتوبر تشرين الأول عام ١٩٦٠م، وبعده بثلاث سنوات أصبحت الدولة النيجيرية جمهورية؛ ومنذ استقلالها يقال إنّ أجهزتها تسير على نهجٍ عرقيٍّ ودافعٍ سياسيٍّ متنوّع، فكلّ رئيس أو حاكم يريد البقاء في السلطة مهما كان الثمن وبأيّ أسلوبٍ؛ دون الأخذ في الاعتبار مصلحة المرؤوسين، وبما أنّ هذا منهجهم السياسيّ؛ فليس يعنيهم سوى وضع استراتيجياتٍ وخططٍ تمكّنهم من تزوير الانتخابات، سواء عبر أفرادهم المحتالين، أو بواسطة أفراد اللجنة الانتخابية[1].

(١) انظر الرابط الآتي: http://www.gamji.com/article6000/NEWS7205.htm

عموماً؛ كان من المسلّم به لدى المحللين أنّ الآثار التي تركها الاستعمار البريطاني في البلاد ساهمت في تخبّط السياسة النيجيرية وعدم وضوح مسار حكّامها بعد الاستقلال، إلا أنّ أكثر ما يركز فيه المهتمون بشؤون نيجيريا تورطُ الجيش النيجيري في السياسة، إذ أدى انتزاعه للسلطة إلى ظهور مشكلات عديدة، لا تزال تقف أمام تقدّم البلاد، امتداداً من ذلك الوقت إلى يومنا هذا.

وبشكلٍ خاص؛ لا يمكن الحديث عن الانتخابات النيجيرية وتاريخها ومراحلها دون التطرق، ولو بإيجاز، إلى فترات حكم الأنظمة العسكرية في حكم البلاد.

تاريخ الانتخابات النيجيرية:

في يوم ٢٩ من شهر مايو عام ١٩٩٩م؛ أصبحت نيجيريا دولة ذات حكم مدني بعد أن مرّت بعدّة أنواع من الانقلابات الناجحة وغير الناجحة، أدت إلى وقوع البلاد في أكثر من خمس فترات عسكرية، تتراوح كلّ فترة ما بين ستة أشهر (فترة أجوئيي إرونسي – Aguiyi Ironsi)، إلى تسع سنوات (فترة الجنرال ياكوبو جُوَان – Yakubu Gowon)، لتكون نتيجة فترات كلّ الأنظمة العسكرية ٢٨ سنة[١].

ومع أنّ الحكومة المدنية تسلّمت السلطة من الجيش، وتراجع الجيش إلى ثكناته، فلا تزال هذه الدولة تعاني عاقبة أفعال الجيش وانقلاباته، وكأنها لا تزال تتدخل في شؤون البلاد السياسية، وهذا ما استقر توقّعه في الرأي العام النيجيري، فكان الناس يتخوّفون من وقوع انقلابٍ عسكريٍّ إذا كان الفائز هو المترشّح المعارض في الانتخابات الرئاسية التي تمّ إجراؤها مؤخراً، وكما ذكر رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة الطاهرو جيغا (Attahiru Jega) في عام ٢٠٠٧م؛ أنّ الأنظمة الديمقراطية التي حلّت محلّ الأنظمة السلطوية العسكرية تواجه التهديدات باستمرار نتيجة إمكانية رجوع الأنظمة الاستبدادية إلى السلطة. وهذا الخوف طبيعي، إذ إنَّ الدور الذي مارسه العسكر منذ استقلال نيجيريا أدى إلى ظهور عمليات معقدة ومترابطة، صار لمعظمها نتائج سلبية جسيمة على حكم البلاد وسياساتها[٢].

يرجع تاريخ الانتخابات في نيجيريا إلى فترة ما قبل الاستقلال عندما أُنشئت أول لجنة، وكانت تُعرف حينها بـ (ECN) لإجراء انتخابات عام ١٩٥٩م، وبعدها بسنوات تغيّر اسم اللجنة إلى: (اللجنة الانتخابية الاتحادية) (FEDECO) بأمرٍ من الجنرال «أولوسيجن أوباسانجو–Olusegun Obasanjo »[٣]، وفي كلّ هذه المراحل كانت اللجان تباشر عملها بصفتها قوة أو هيئة مكلّفة بإنجاز المهمّة التي أُنشئت من أجلها فقط، ومن ثمّ تُحَلّ بعد الانتهاء منها، ومن ثمّ لم تتمتع بالاستمرارية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه اللجنة أي FEDECO هي التي نظّمت انتخابات عام ١٩٧٩م تحت قيادة الحاج «شيخو شاري/ شاجاري – Sheu Shagari »[٤]، كما أنها هي التي نظّمت الانتخابات العامّة لسنة ١٩٨٣م.

(١) Tyodzua Atim, 2011, the Military and Integration Politics in Nigeria, AT-MISHAD Publishers, Abuja

(٢) Jega, A. M, 2007, Democracy, Good Governance and Development in Nigeria: Critical Essays, Spectrum Books Ltd., Ibadan

(٣) أولوسيجون أوباسانجو: رئيس نيجيريا من ٢٩ مايو ١٩٩٩م إلى ٢٩ مايو ٢٠٠٧م، وهو مسيحي، من قبائل اليوروبا.

(٤) شيخو عثمان عليو شاري أو شاجاري: رئيس نيجيريا في الجمهورية الثانية من ١٩٧٩م إلى ١٩٨٣م أطيح بحكومته في انقلاب عسكري عام ١٩٨٣م.

وفي عام ١٩٨٧م أُنشئت اللجنة الانتخابية الوطنية، إلا أنها انحلّت من قِبل الحاكم العسكريّ الجنرال «ساني/ثاني أباتشا»[١] في عام ١٩٩٣م ليُنشئ لجنة جديدة باسم (NECON)، والتي أجرت مجموعة من الانتخابات، كان منها انتخابات مجالس الحكم المحلي والجمعية الوطنية، غير أنّ الحكومة والمؤسسات المنتخبة وقتئذٍ لم تباشر مهمّتها قبل وفاة الجنرال.

وفي عام ١٩٩٨م حلّت حكومة عبد السلام أبو بكر[٢] هذه اللجنة التي أنشأها أباتشا، وأسّس لجنة جديدة باسم: (اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة (INEC)) لتكون لجنة مستدامة دون تدخّل الحكومة في شؤونها، وهي اللجنة المسؤولة عن الإجراءات والعمليات الانتخابية في نيجيريا حتى يومنا هذا[٣].

إضافة لما سبق؛ صارت الانتخابات تجارة رائجة، خصوصاً في السنوات الخمس عشرة الأخيرة، حيث كان الشباب وخريجو الجامعات المتعطلون عن العمل يكسبون أموالاً كثيرة من بعض المترشحين السياسيين مقابل التصويت لهم، ويرجع السبب في ذلك إلى تدهور وضع المعيشة، ولذلك كنّا نجد عدداً من التقارير تشير إلى اعتقال أشخاص قاموا بطباعة بصماتهم على الأوراق الانتخابية بالليل قُبيل استئناف الانتخابات الرسمية، كما كانت بعض الأحزاب تستخدم مسؤولين من لجنة الانتخابات لاستيراد مواد التصويت إلى كبار الساسة في منطقة معيّنة، إضافة إلى عناوين الجرائد الإخبارية المحلية التي كانت تفيد بزيارة بعض أفراد اللجنة لبعض كبار السياسيين[٤]، ولربما كان هذا لتقديم الولاء وتمهيد الطريق لفوزهم.. حتى إن كانوا من الفاسدين المفسدين!

انتخابات ٢٠١٥م والتنافس بين جودلاك جوناثان ومحمد بخاري:

في عام ٢٠١١م أثار ترشّح الرئيس جودلاك جوناثان ضجة كبيرة بين النيجيريين، خصوصاً بين الشمال والجنوب، وبعد صدور نتائج الانتخابات في ذلك العام خرج جودلاك جوناثان فائزاً برئاسة البلاد، بالرغم من أنّ الكثيرين حينها كانوا غير مقتنعين بتلك النتائج؛ ومن هنا ذهب البعض إلى أنّ هذا الفوز وعدداً من الأوامر التي صدرت من حكومة جوناثان إبّان فترة خلافته لعمر موسى يرادوا ساهمت في تأجيج الفوضى والخلافات. والحقيقة التي تتماشى مع الواقع النيجيري أنّ كلّ قبيلة، سواء من الشمال أو من الجنوب، يرون لأنفسهم أحقية حكم البلاد في ذلك العام – أي ٢٠١١م–، حيث شعر الكل بعدم المساواة والظلم، فالكلّ كانوا يرون أنّ أنسب حلّ لمشكلاتهم أن يحصل أحدٌ منهم على النفوذ المركزيّ أو الرئاسي، فيطمئنون على حقوقهم، وبما أنّ جوناثان هو الفائز؛ فلم يبق سوى أن يقوم بخطوات وإجراءات تقوّي وحدة كلّ هذه المناطق والقبائل، وتلبّي أولويات المواطنين واحتياجاتهم جميعاً دون التفريق بينهم[٥].

(١) الجنرال ثاني أباتشا (٢٠ سبتمبر ١٩٤٣م – يونيو ١٩٩٨م): ضابط عسكري ورئيس سابق لنيجيريا بين عامي ١٩٩٣م – ١٩٩٨م.

(٢) عبدالسلام أبوبكر: جنرال، تولى منصب رئيس الجمهورية في يونيو ١٩٩٨م حتى مايو ١٩٩٩م خلفاً لثاني أباتشا بعد وفاته. ومن أبرز مميزات عهده صياغة الدستور الجديد للبلاد، والذي تم إقراره في ٥ مايو ١٩٩٩م، حيث قرر فيه انتخابات متعددة الأحزاب، وقد سلم أبوبكر السلطة إلى الرئيس المنتخب أولوسيجون أوباسانجو.

(٣) انظر الرابط الآتي: http://www.vanguardngr.com/2010/10/what-is-independent-about-our-electoral-commission/

(٤) http://www.irinnews.org/report/40833/nigeria-police-stop-printing-of-five-million-fake-voters-cards

(٥) دراسة عن انتخابات ٢٠١٥م النيجيرية والتحديات التي

كان من ضمـــن ما كتبه أحـــد المعارضين لسياســـاته الإدارية قولـــه: «إنّ حكومته تتدفق مع المـــدّ والجزر، فإدارته تقـــول لنا: نريد أن نســـمع منكم، بدلاً من أن يقوم بما يجب القيام به بصفته قائداً ورئيســـاً للدولة، فمثله كمثل كلّ رؤساء نيجيريا السابقين، إلا أنّ حكومته تميّزت بالإضرابـــات المتواصلة للمؤسســـات، كما أنّ طريقة تعاملها مع مشاكل البلاد؛ تجعل البعض يعتبرونـــه قائداً جبانـــاً، دائمـــاً ينتظر تضخّم المشاكل قبل البحث عن الحلول»[1]، وفي أواخر العام الماضـــي؛ أعلن الرئيس جوناثان عن نيته خوض الانتخابات المقـــرر إجراؤها في فبراير عام ٢٠١٥م.

قامت مفوضية الانتخابات بإعلان تأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية من ١٤ فبراير – كما كان مقرراً من قبل – إلى يوم ٢٨ مارس/ آذار، وذلك بســـبب مخاوف أمنية، ولا شك أنّ هذا التأجيل قوبل بـــردود أفعالٍ متباينة محليّاً ودوليّـــاً، ومن ذلك ما صرّح بـــه وزير الخارجية الأمريكي جون كيري أنّ الولايات المتحدة «تشعر بخيبة أملٍ عميقة» بسبب تأجيل هذه الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

لقد جرت الانتخابات كما كان مقرراً، إلا أنها شهدت عدة مشكلات، فقد تعطلت أجهزة قراءة بطاقات هوية الناخبين، والتي تمّت الاســـتعانة بهـــا لمنع التزوير، ومع هذا، اســـتمرت العملية

تواجهها، من مركز بروكنجز الدوحة، بعنوان: THE 2015 PRESIDENTIAL ELECTIONS IN NIGERIA: THE ISSUES AND CHALLENGES, JideoforAdibe, Senior Lecturer, Nasarawa State University Editor, African Renaissance.

(١) من مقال للكاتب النيجيري أديبوجو بول أولوسيجون، بعنوان: A Chronicle Of Jonathan's Misdemeanours /30/12/http://sahara reporters.com/2010 99s- %80 %chronicle-jonathan%E2 misdemeanours.

فاز بخاري بالانتخابات الرئاسية في نيجيريا بفارق 2,57 مليون صوت على الرئيس المنتهية ولايته جوناثان، حسب النتائج الرسمية التي أعلنتها مفوضية الانتخابات

الانتخابية ببعض المراكز.

شـــهدت الانتخابـــات مواجهـــة ثانية بين جوناثان الرئيس الذي تنتهي ولايته، وبين بخاري المترشّح الذي ينتمي لحزب المؤتمر التقدمي، كما أنّ هذه المرة هي التي شهدت تنافساً حامياً، خصوصاً بعد أن شكّلت أحزاب المعارضة لأول مرة تحالفاً بقيادة بخاري، كما أنّ شعار جوناثان في حملاتـــه الانتخابية هو مواصلـــة برامجه التطويريـــة، في حين تبنّى حزب بخاري شـــعار التغيير، وكأنه يقول للنيجيريين: آن الأوان لتغيير الأوضـــاع إلى ما هو أحســـن، ولن يحصل هذا التغيير إلا بتغيير الحكومة الحالية[2].

جودلاك جوناثان في سطور:

بإمعان النظر في مسيرته وتنقلاته السياسية قد نطلق عليـــه: (الرئيس الأوفر حظّاً) من بين الرؤساء الســـابقين، حتى وإن كان المحللون لا يرونه سوى شـــخصية ضعيفة لا يستحق رئاسة دولـــة كنيجيريا، ظـــلّ جـــودلاك جوناثان حتى نوفمبر عام ٢٠٠٩م نائباً لرئيس من الشـــمال، لم يكن ذائـــع الصيت إلا بعد وفاة الرئيس عمر يرادوا فـــي مايو ٢٠١٠م، وبعد نقاش ســـاخن

(٢) تأجيل الانتخابات النيجيرية: الجزيرة نت، على الرابط http://www.aljazeera.net/news/international

داخل المؤسسات الحكومية ومجلس الشيوخ؛ اختير رئيساً للبلاد لينوب مناب رئيسه المتوفى – رحمه الله–.

جوناثان من مواليد ١٩٥٧م في منطقة النيجر- دلتا، ينتمي إلى الحزب الديمقراطي الشعبي، وهو نصرانيٌّ من قبيلة إجو، وكانت صناعة الزوارق هي حرفة أسرته، إلا أنه تخرّج من الجامعة، وقد درس علم الحيوان، في عام ٢٠١١م فاز في أول انتخابه لمنصب رئيس الجمهورية؛ مع وجود شكوكٍ في فوزه، وردود أفعالٍ وتقارير سلبية للجان أجنبية راقبت الانتخابات.

وفي انتخابات ٣٠ مارس من هذا العام فاز الجنرال محمد بخاري بمنصب رئيس الجمهورية، لتقع هزيمة ساحقة بجوناثان، ولينتهي بذلك عهده، أقرّ جوناثان بفوز بخاري، وجرى بينه وبين الفائز اتصالات للتهنئة واللقاءات، وقد خفّف هذا الإقرار والاعتراف منه بهزيمته من حدّة التوتر السائد في أجواء البلاد قُبيل إعلان النتائج.

عوامل هزيمة جوناثان في الانتخابات:

١ – عدم محاربة الفساد:

الفساد من الممارسات السائدة في نيجيريا، ويُنظر إليه بأنه التهديد الرئيس للمؤسسات العامّة والخاصّة، فالحكام والسياسيون تتوفر لهم فرصة اختلاس أموال العامّة دون مساءلةٍ من الحكومة أو مثولٍ أمام القضاء.

ومن صور هذا الفساد الرشوة، وإساءة استخدام الامتيازات والقوانين، والتلاعب في العملية الانتخابية، إضافة إلى المحسوبية في منح العقود وتوزيعها.

ولم يكن في قاموس حكومة جوناثان شيءٌ يُسمّى محاربة الفساد، وهذا واضح في الفضائح الأخيرة التي كشفت عن قيام بعض أفراد الحكومة بتحويل معاشات وصناديق التقاعد إلى حساباتهم الشخصية، وإهدائهم ممتلكات الوطن لبعض الشخصيات، وما فضائح سرقة الدعم المخصّص للبترول ببعيدة.

كلّ هذا قليلٌ من كثير، وهو يكفينا لنقول: على الرغم من الادعاءات والصرخات العامّة لمكافحة الفساد من قِبل لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية (EFCC) ولجنة محاربة الفساد المستقلة (ICPC)؛ فإنه يبدو أنه تم إضفاء طابع هذه العدوى على النظام ومؤسسات الدولة، وليس من الغريب أن نرى من الحكومة إطلاق سراح أشخاص يجب مساءلتهم ومثولهم أمام القضاء لجرائم اتُّهموا بارتكابها، فقط لأنّ لهم علاقة برؤساء الحزب الحاكم ورئيس الدولة، فالبسطاء والضعفاء هم كبش فداء حتى إن كان ما ارتكبوه بسيطاً.

٢ – فقدان الأمن القومي:

وهذا من أبرز العوامل أيضاً، فإنّ الأوضاع الأمنية في البلاد تدهورت، خصوصاً في بعض ولايات الشمال، حيث أصبحت الحياة اليومية وحشية جدّاً، فالناس يُقتَلون بالقنابل والرصاص وجميع أنواع الأسلحة، وما قامت به بوكوحرام في أيام الانتخابات من الهجمات والتفجيرات ليس بعيداً، كما أنّ عنفها تسبّب منذ بدايتها في قتل أكثر من ٢٠ ألف شخص، وإجبار أكثر من ٣ ملايين على مغادرة منازلهم، الأمر الذي تعرض بسببه الرئيس للانتقاد لفقدان السيطرة على المدن والقرى التي تقع تحت تصرف هذه الجماعة، وعجز في هذا المجال غير مستور.

والغريب أنّ حكومة جوناثان لم تقم بالترتيبات اللازمة للقضاء على الجماعة

الرشوة، وإساءة استخدام الامتيازات والقوانين، المحسوبية في منح العقود وتوزيعها.. لم يكن في قاموس حكومة جوناثان شيءٌ يُسمّى محاربة الفساد

المسلحة التي تهدد وحدة الدولة إلا بعد إعلان نيته خوض انتخابات ٢٠١٥م، وذلك بمشاركة دولٍ أخرى مجاورة، مثل الكاميرون والنيجر وتشاد، وكأنه لا يهمه حياة الشماليين الذين كانوا ضحايا أعمال هذه الجماعة، فالأهم عنده الفوز في الانتخابات ليكون رئيساً لولاية جديدة.

٣ - تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

على الرغم من أنّ نيجيريا أكبر منتجٍ للنفط في المنطقة؛ فإنّ المواطن النيجيري لا يزال يفتقر إلى الانتفاع منه، فغالبية السكان يعيشون تحت خط الفقر.

وجديرٌ بالذكر هنا أنّ المواطنين لم يشعروا بالتحسّن في أمورهم اليومية، ومن أجل ذلك عزفوا عن إعادة انتخاب جوناثان لولاية رئاسية ثانية، وبالرغم من أن الدخل القومي للمواطنين قد زاد خلال العام الجاري بنسبة أكثر من ٥٪ إلا أنها رأسمالية تهتم بالأغنياء فقط دون الفقراء.

٤ - الصراعات العرقية والإقليمية:

تآكلت بنية نيجيريا التحتية بسبب العرقية والإقليمية، حيث تم استغلالهما من قِبل بعض الأحزاب السياسية أداة لتحقيق أهدافهم الشخصية، وليست العرقية أو الإقليمية وليدة اليوم، بل كانت موجودة حتى في الفترات العسكرية.

وكما ذكرت العديد من الدراسات؛ فإنّ الدوافع الحقيقية وراء أول انقلاب في نيجيريا كانت إقليمية، والذي شهدت الدولة بسببه وفاة السياسيين المرموقين من الشمال، أمثال «أبوبكر تَفَاوَا بَلَيْوا – Abubakar Tafawa Balewa» و «أحمد بللو»، حيث وصل أجوئيي إيراونسي إلى السلطة بعد وفاة أحمد بللو.

كما أنّ عدم رغبة إيراونسي في تدبير انقلاب ١٥ يناير بقيادة أحد أقربائه أدى إلى أن يُنقلب عليه في ٢٦ يوليو ١٩٦٦م، فصار ياكوبو غوان – وهو من الشمال – رئيس السلطة، وهكذا بدأ القادة العسكريون يتهم بعضهم بعضاً، ومن ثمّ المواطنون – الجنوبيون والشماليون، وهذا أيضاً كما – يزعم البعض – جزء من استمرار سيطرة جنرالات الشمال على شؤون البلاد لفترات طويلة، والتي ينظر إليها الجنوبيون بوصفها هيمنة وتهميشاً، وهكذا تم تثبيت الأفكار العدائية في هيكل الدولة وأنظمتها، وصار أساس كلّ شيء فيها: «نحن ضدهم»، فليس من الأهم لدى العسكر الجدارةُ في حلّ المشكلات وتحقيق المساواة، بل ما يهمّهم هو (التوازن العرقي) الذي تبنّاه العسكري ثاني أباتشا[١].

لا شك أنّ نظام التوازن العرقي الذي يمتد من زمن العسكر هو ما تبنّاه حزب الشعب الديمقراطي؛ إذ الذين وضعوا دستور هذا الحزب هم الجنرالات وأصدقاؤهم من المدنيين، فلم يبق لمنتخبٍ من أيّ عرقٍ سوى انتظار حصوله على السلطة، فيسخّر كلّ أجهزة البلاد وقوات

(١) مرجع سابق: Jega, A. M, 2007. Democracy, Good Governance and Development in Nigeria: .Critical Essays, Spectrum Books Ltd., Ibadan

أمنها ووسائل إعلامها لخدمة حزبه الحاكم كي يضمن استمرار هيمنته على الحكم، وهذه الثقافة – أي استيلاء الأغلبية على كلّ شيء، وإبعاد الأقلية من الحكم، والحرمان الاقتصادي – أدت إلى ترسيخ مبادئ العنف والصراعات الاجتماعية والسياسية نتيجة الاستبداد، ولنا مثال حيّ في أفعال جماعة بوكوحرام، ومن قبلها أزمة متمردي النيجر–دلتا، وفي كلتيهما نرى تهديدات الانقسام والحروب الأهلية، ولا يبالي الساسة بالقيام بالتعديلات والإصلاحات اللازمة ما دامت نتائج الشغب والعنف منصبة في مصالحهم[1].

٥ – الأداء السيئ لحملة جوناثان الانتخابية:

كانت حملة جوناثان الانتخابية سيئة الإدارة للغاية، وكانت رسالة الحملة للجمهور متضاربة وغير متماسكة، حيث كانت هناك عدة حملات داخلية متضاربة، وينافس بعضٌ منها بعضها الآخر من أجل جذب الاهتمام ولفت الأنظار، في المقابل فإنّ حملة بخاري ركّزت رسالتها الوحيدة والبسيطة على ضرورة «التغيير»، وكانت تحرص على تكرار هذه الرسالة ووصولها للجماهير، لقد فاق إنفاق حملة جوناثان إنفاق حملة منافسه بكثير، ولكن نطاق هيمنة دعايته التلفازية والصحافية كانت مركزة في القمة وليس القاعدة؛ لذلك أخفقت في الفوز بحصةٍ كافية من الأصوات.

ومن هو محمد بخاري؟:

الجنرال محمد بخاري من مواليد عام ١٩٤٢م، وهو ينتمي إلى حزب المؤتمر التقدمي، فأبوه من قبيلة فولانية من بلدة في كاتسينا، وقد شغل منصب الحاكم العسكري لنيجيريا بين عامي ١٩٨٣م و ١٩٨٥م في أعقاب الإطاحة بالنظام المدني في البلاد آنذاك. وعقب إنهاء دراسته العسكرية في عام ١٩٦٣م، تخرّج برتبة ملازم ثان، وخدم في مناصب مختلفة بصفته ضابط في الجيش، من بينها الحاكم العسكري لمنطقة شمال شرق نيجيريا المضطربة، وكان خوضه للانتخابات الأخيرة هو المرة الرابعة على التوالي منذ عام ٢٠٠٣م.

محمد بخاري: «إنّ إدارتي ستتركز على ثلاثة مجالات رئيسية...، وهي: فقدان الأمن, الاقتصاد/ البطالة, والفساد..»

بعد إعلان ترشحه للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥م؛ روّج أفراد الحزب الحاكم لعدد من الإشاعات، منها ادعاؤهم أنّ شهادة امتحاناته الثانوية مزيفة، وذلك ليصرفوا الناس عن التصويت له مقابل التصويت لمن يحمل شهادة الدكتوراه وهو جوناثان، ونشروا في بعض المواقع والصحف أنه مصاب بمرضٍ كبدي، وأنّ ابنته تزوجت بمسيحي من ولاية أَنَمْبرا ليصرفوا المسلمين عن التصويت له على أساس الدين، لكن لم تنجح كلّ هذه الاتهامات في التقليل من شعبيته؛ إذ بان للنيجيريين أنّ كلها إشاعات وأكاذيب سياسية قذرة.

محمد بخاري معروفٌ بالصدق والاستقامة،

(١) Abbas, A.I, 2009, the Impact of Military Rule on Governance in Nigeria, a Seminar Paper Presentation of Bukar Abba Ibrahim University Seminar Series, BAI University, Damaturu.

واشتهر بصرامته وقبضته الحديدية، وعدم إعطائه الفساد أي فرصة في فترة حكمه العسكري، وله شعبية كبيرة، خصوصاً في الشمال ذي الأغلبية المسلمة، وإن كان يؤخذ عليه أنه في فترة حكمه العسكري قام باعتقال عددٍ غفير من معارضي حكومته.

فوزه في انتخابات ٢٠١٥م:

فاز بخاري بالانتخابات الرئاسية في نيجيريا بفارق ٢،٥٧ مليون صوت على الرئيس المنتهية ولايته جودلاك جوناثان، حسب النتائج الرسمية التي أعلنتها مفوضية الانتخابات، وأوضحت المفوضية أنّ بخاري فاز بـ ٥٣،٩٪ من أصوات ٢٨٥٨٧٥٦٤ ناخباً، ونال خصمه جوناثان ٤٤،٩٦٪، فحزبه اكتسح أصوات ٢١ ولاية من أصل ٣٦، وخصوصاً في لاغوس وكانو، وفي ولاية بورنو التي تعتبر معقل حركة بوكوحرام[١].

وقال بخاري: «كان الرئيس جوناثان خصماً جديراً، وأنا أمدّ له يد الزمالة»، وتابع حديثه للصحافيين ومؤيديه قائلاً: «لقد أثبتنا للعالم أننا شعب اعتنق الديمقراطية».

ومما يبدو أنّ نتائج الانتخابات الرئاسية قد استجابت لنداء أنصار حزب المعارضة (المؤتمر التقدمي) الذي تبنّى شعار «التغيير»، وذلك باختيار محمد بخاري رئيساً للبلاد، والابتعاد عن مرشح حزب (الشعب الديمقراطي)، الحزب الذي ظلّ على رأس السلطة منذ نهاية الحكم العسكري في ١٩٩٩م.

هذا، وقامت عناصر من حزب جوناثان بمقاومة فوز بخاري بالذهاب إلى المحاكم وبالتظاهر في شوارع بعض الولايات، كما أنّ أحدهم قاطع عملية فرز الأصوات وهاجم اللجنة الانتخابية في الملأ، ومن شكاوى هؤلاء الأفراد وجود مخالفات انتخابية واسعة، ووجود ناخبين لم يبلغوا السنّ القانوني للتصويت.

وقال جوناثان ليلة الثلاثاء بعد إعلان اللجنة عن فوز معارضه: «أشكر لجميع النيجيريين الفرصة الهائلة التي أُتيحت لي لقيادة هذا البلد، وأؤكد لكم أنني سأستمرّ في بذل قصارى جهدي لرئاسة شؤون الوطن حتى نهاية فترة ولايتي، لقد نقلت تمنياتي الشخصية إلى الجنرال محمد بخاري. لقد وعدت البلاد بانتخابات حرة ونزيهة، ووفّيت بوعدي، فطمع أي أحد لا يساوي دم أي نيجيري، فوحدة واستقرار وتقدّم وطننا الغالي هو أكثر أهمية من أي شيء آخر».

وكان من الذين استقبلوا النتائج بصدرٍ رحبٍ الأديب النيجيري وولي سوينكا، حيث قال بعبارته: إنها هزيمة «لا مفرّ منها»، وقال أديكوحيي أديبانجو الأكاديمي المقيم في جنوب إفريقيا: «إنه حقّاً إنجازٌ عظيمٌ في تاريخ نيجيريا، فمنذ ٥٥ عاماً لم يسمح أي حزب حاكم

(١) النتائج الكاملة متاحة في الموقع الرسمي لمفوضية الانتخابات النيجيرية المستقلة: http://www.inecnigeria.org/?page_id=31

لنفسه أن يُستبعد من السلطة»[1].

التحديات التي سيواجهها الرئيس المنتخب الجديد:

إنّ التحديات التي تنتظر محمد بخاري أكبر كثيراً مما نتصور، ويمكن تلخيص هذه التحديات فيما يأتي:

- انعدام الأمن العام: المتمثل في الحركات المتمردة والمسلحة، والتي كانت مسؤولة عن تشريد الآلاف من بيوتهم.
- البطالة في أفظع درجتها: خصوصاً في أوساط الشباب، وهذا لا يبشّر بخير، كما أنّ هناك نقصاً ملموساً في تطوير القطاعات الزراعية والموارد الطبيعية.
- الانخفاض في إيرادات الدولة: بسبب تدهور أسعار النفط، وازدياد نفقات الحكومة، والتي تعوق الإنفاق والتنمية في مجالات أخرى.
- التلوث البيئي في منطقة النيجر- دلتا.
- الفساد المستشري: الذي كان سبباً في إعاقة التنمية البشرية والبنية التحتية على مدى عقود.
- انقطاع الطاقة الكهربائية وسوء توفيرها: وهذا كان له أثره البالغ في إغلاق بعض الشركات، ونقل فروع شركات أجنبية كبيرة إلى دول مجاورة، كما أنه أدى إلى عدم تقدّم الشركات المحلية وتطويرها.

إنّ الاطلاع على مسيرة محمد بخاري يشعر باطمئنان، وخصوصاً خلال مدة حكمه القصيرة للبلاد عندما كان عسكريّاً؛ فهو رجلٌ خاض حرباً شرسة ضد الفساد، وأطلق حينها نداءً خاصّاً للخبراء والمواطنين الموجودين في الخارج إلى العودة إلى البلاد والتعاون معه في رفع اقتصاد البلاد.

وفي لقائه مع مجموعة من رؤساء الولايات الشمالية هذا الأسبوع؛ لخّص بخاري برامجه، وذكر أهم أولويات حكومته بعد استلامه للحكم في ٢٩ مايو ٢٠١٥م، حيث قال: «لم يكن الجيش النيجيري عاجزاً في تاريخه كما هو الآن، فمن العار ألا يتمكن إلا من تأمين ١٤ فقط من الحكومات المحلية؛ من أصل ٧٧٤ الموجودة في نيجيريا!».

ولعلّ تصريح بخاري جاء لشدة استيائه من عدم قدرة الجيش على القضاء على بوكوحرام؛ مع أنّ هذه المؤسسة سبق أن خاضت حرباً ضد جماعات متمردة في عقود وقضت عليها، فصارت اليوم مؤسسة تطلب المساعدة من دول مثل جنوب إفريقيا وغيرها لمحاربة تلك الجماعة، وتابع حديثه قائلاً: «إنّ إدارتي ستتركز على ثلاثة مجالات رئيسية ....، وهي: فقدان الأمن، الاقتصاد/ البطالة، والفساد..»[2].

بعد ساعات من نشر الصحيفة لتصريحاته؛ سرعان ما صارت المجالات المذكورة حديث القنوات المحلية والمنتديات والمواقع الاجتماعية، حيث يعتبره جمهوره شخصية واعية لمشكلات البلاد وأولوياتها، في حين ينتقده الآخرون قائلين: إنّ المجالات التي يريد محمد بخاري التركيز عليها ناقصة وعليه إضافة مجال آخر، وهو إعادة بناء هيكل القطاع الكهربائي، والحقيقة أنّ هذا المجال أقلّ أهمية من المجالات الثلاثة التي اختارها محمد بخاري؛ إذ كانت مشكلة الكهرباء متفرعة من مشكلة الفساد بشكلٍ عامّ.

فوز بخاري وتداعياته على مسلمي البلاد:

لم تقم حملات حزب بخاري قبيل الانتخابات على أساس الدين، كما أنه لم يسوّق لمرشحه

(١) http://www.punchng.com/politics/nigeria-votes-in-sharply-contested-presidential-election/

(٢) http://leadership.ng/news/434164/ill-concentrate-on-3-major-areas-buhari.

على أساس العرقية، بل أطلق شعارات مغرية لها وقوعها في نفوس الشباب، كما أنّ محمد بخاري أعلن على الملأ أنه صار ديمقراطياً.

لا شـــك أنّ لفوز بخاري تداعياته الإيجابية على المسلمين النيجيريين، وبخاصة الشماليون الذيـــن لم يعودوا يتعرضـــون لأعمال العنف من قبل بوكوحـــرام، ويعانون الكثير بســـبب نقص الأدوار التنموية.

وبالنظـــر لخريطة الانتخابـــات[1]؛ نرى أنّ أغلبية أصوات منتخبي محمد بخاري جاءت من الشـــمال وعدد من ولايات الجنوب، وبجمع كلّ هذه الأصوات نجد أنّ أكثر من نصف المصوّتين له كانوا من المســـلمين، وهذا يشير إلى كونهم يواجهون مـــا يواجهونه في حكومـــة جوناثان، وليس لهم مخرج ســـوى تأييد مترشّـــح مسلم لتغيير الوضع، وكي يتمكنوا من القيام بشعائرهمً دون أنّ يصِمهم أحدٌ بالإرهابيين، ويحصلوا على حقوقهم وحقن دمائهم وأعراضهم.

وهناك إشـــارة أخرى في نتائج الانتخابات، وهي أنّ عدد المصوتين له من غير المســـلمين كبيرٌ، ويرجع السبب إلى أنّ نائب محمد بخاري مسيحي، كما أنّ حزبه المعارض لحزب جوناثان روّج لنفســـه باقتراح حلول واقعية للأمور التي تمسّ حياة الشباب والمواطنين.

وحتى الآن؛ لا يمكننا التنبؤ بما هو قادم إلا بعد تســـلمه لمنصبه رئيس الجمهورية، ليصبح أمامـــه كامل الفرصـــة في إثبـــات قدرته على تغيير الوضع الحالـــي، وتحقيق أمنيات ملايين النيجيريين، وفاءً بوعوده، واســـتجابةً لمطالب شعوب بلاده ■

(١) انظر الرابط: www.nigeriaelections.org/result

دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا

حالة نيجيريا

أ. آمد ممد جالو

باحث في العلوم السياسية - جامعة محمد الخامس بالرباط

تتبوأ إشكالية بناء الدولة في إفريقيا اهتماماً بالغاً لدى الأكاديميين والباحثين، خصوصاً في الدراسات الاجتماعية والسياسية، إضافة إلى المناظرات الواسعة التي حظيت بها داخل الأدبيات الإفريقية، والتي تزامنت مع رحيل المستعمر، خصوصاً في مطلع الستينيات من القرن الماضي، إذ اتسمت هذه الفترة باستقلال العديد من الدول في العالم، ومن بينها الدول الإفريقية التي مارست عليها القوى الأوروبية الكبرى من خلال الاستعمار شتّى أنواع التهميش.

وقد تميّزت هذه المرحلة بقيام دولة ما بعد الاستعمار STATE POSTE COLONIALE، الدولة التي انصبّت جهود القائمين عليها في بناء مؤسساتها، والعمل على تحقيق المشاريع وخطط التنمية فيها، وقد سارت العديد من الدول الإفريقية على نظام (الحزب الواحد) كآلية لتجسيد بناء الدولة الوطنية المستقلة، وخطوة في تقوية أواصر الوحدة الوطنية بين مكوّنات الشعوب الإفريقية، لكن النتائج أظهرت فشل هذا النظام (الحزب الواحد) في تقوية مؤسسات الدولة، وفي ضمان الوحدة بين شرائحها، وقد شكّل ذلك الوضع تسويغاً للتدخلات المتكررة للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، والقيام بانقلابات عسكرية للسيطرة على السلطة في عدة دول إفريقية[١]. ومنها دولة نيجيريا والتي سنتناولها كمثال على هذه الإشكالية،

ولمحاولة الوقوف على أهم جوانب هذا الموضوع؛ فإنّ طبيعته تقتضي أن يكون حديثنا عنه من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: إبراز بعض المعطيات حول نيجيريا.

المطلب الثاني: أبرز التطورات السياسية التي عرفتها نيجيريا.

المطلب الثالث: الأزمات التي رافقت مسيرة دولة نيجيريا.

المطلب الأول: مدخل تمهيدي:

نتناول في هذا المطلب الموقع الجغرافي والجيوستراتيجي لنيجيريا، وكذلك معطياتها الديموغرافية والتركيبة العرقية، ثم طبيعة النظام السياسي فيها.

أولاً: موقع نيجيريا الجغرافي والجيوستراتيجي:

تقع نيجيريا في أقصى غرب إفريقيا، وتطل على المحيط الأطلسي شمال خط الاستواء، ويحدّها غرباً دولة بنين، وفي الشمال النيجر، وفي الشرق تشاد والكاميرون، وتطل جنوباً على خليج غينيا.

مما سبق نجد أن نيجيريا تتموقع في فضاء جيوستراتيجيٍّ مهمٍّ جدّاً، ويجعل منها موقعها حلقة وصل بين غرب إفريقيا وإفريقيا الوسطى.

وما يعزّز هذا الموقع الجيوستراتيجي لنيجيريا عضويتها في العديد من المنظمات الإقليمية على مستوى القارة، مثل منظمة الاتحاد الإفريقي، ومنظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO)[٢]، إضافة إلى الاحتياطيات الضخمة من النفط التي تتوفر عليها نيجيريا، حيث تعدّ من أكبر الدول الإفريقية إنتاجاً للنفط[٣]، والسادسة على المستوى العالمي.

يُضاف إلى ما سبق الجهود المهمة التي تبذلها في حلّ نزاعات البلدان المجاورة لها، سواء من خلال تدخلها العسكري، كما في ليبيريا (١٩٩١م)، في إطار قوات الإيكواس، أو من خلال إرسال جنود لحفظ السلام، كما

(١) النويني، الحافظ: أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مجلة المستقبل العربي: السنة ٣٦، العدد ٤٢٢، أبريل ٢٠١٤م، ص (٥٨، ٥٩).

(٢) تأسست في عام ١٩٧٥م بموجب اتفاقية لاغوس بين عدة دول غرب إفريقيا، من بينها نيجيريا التي تحتضن مقر هذه المنظمة التي تؤدي منذ تأسيسها أدواراً مهمّة في تعزيز التعاون المشترك بين الدول الأعضاء، والرفع من قدراتها الاقتصادية، ودعم التعاون والاندماج لبلوغ أهداف التنمية.

(٣) أيمن شبانة: النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، مجلة قراءات إفريقية، العدد ١١، مارس ٢٠١٢م، ص ٧٩.

هو الحال إبّـان الحرب الأهليـة التي عرفتها سيراليون في (١٩٩٨م)، كل ذلك جعل البلد قوة إقليمية مهمّة على صعيد القارة[١].

ثانياً: سكان البلد وتركيبتهم العرقية:

نيجيريا هي أكبر الدول الإفريقية من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكانها ١٧٣،٦٠ مليون نسمة؛ طبقاً لإحصائيات ٢٠١٤م.

وتتميز التركيبة السكانية للمجتمع النيجيري بسمة التعقيد نتيجةً للتعدد العِرقي والإثني والقبلي، حيث تشكّل القبيلة الوحدة الأساسية في تركيبته على العموم، ويصاحب ذلك التعدّد اللغوي، ويوجد نحو مائتين وخمسين مجموعة قبلية، ومن أبرز هذه القبائل:

١ - قبيلة الهوسا/فولا[٢]: تبلغ نسبتها ٣١٪ من الشعب.

٢ - قبيلة اليوربا: تبلغ نسبتها ٢١٪، ويتحدثون لغة اليوربا.

٣ - قبيلة الإيبو: تبلغ نسبتها ١٨٪، من مجموع سكان نيجيريا، ويتحدثون لغة الإيبو.

إضافة إلى جماعات عرقية أخرى، مثل: الكانوري، والنوفي، والتيف... وغيرهم.

لكن على الرغم من التنوّع والتعدد داخل مجتمع نيجيريا تبقى المجموعات القبلية الثلاث، أي: (الهوسا/فولا، واليوربا، والإيبو)، هي: التي تشكّل غالبية السكان.

وتتركز مجموعات (الهوسا/فولا) في الأقاليم الشمالية في ولايات: (سكت، وجمفر، وكتسن، وكانو، وبرونو... إلخ)، وغالبيتهم مسلمون، حيث تقدّر نسبتهم بحوالي ٩٨٪.

أما مجموعة اليوربا؛ فتستوطن بكثافة الأقاليم الجنوب الغربية، وينقسمون إلى مسلمين ومسيحيين.

ثم قبائل (الإيبو) في الأقاليم الشرقية، وغالبيتهم من المسيحيين.

وقد تميّزت العلاقات بين هذه القبائل بالصراعات الدموية التي أدت إلى سقوط الآلاف من الضحايا بسبب التنافس على السلطة، أو الاقتتال من أجل الحسابات الاقتصادية[٣]، مثلما وقع في الحرب الأهلية بمنطقة (يافرا) في نهاية الستينيات من القرن الماضي، والمذابح المتبادلة بين المسلمين والمسيحيين في أكثر من مرة، في مختلف مناطق البلد، وأخذت غالبية تلك الصراعات طابع القبلية أو التعصب الديني، بسبب التعدد الديني الذي يزخر به البلد من الإسلام والمسيحية، إضافة إلى الديانات التقليدية، كلّ ذلك شكّل مصدراً للصراعات والتوترات في بعض الحالات[٤]، ويبقى الإسلام هو الغالبية بالرغم من هذا التعدد الديني، حيث تقدّر نسبة المسلمين بحوالي: ٥٥٪ من مجموع

(١) عادل موساوي: علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية، الرباط، أطروحة دكتوراه، ٢٠٠٢م، جامعة محمد الخامس - الرباط، ص (٢٥٤، ٢٥٥).

(٢) الفولا أو الفولانية: هي جماعة عرقية متمايزة عن الهوسا الذين خضعوا لسلطتهم في القرن التاسع عشر، ويوجدون بكثافة في دول غرب إفريقيا، في موريتانيا والسنغال وغامبيا وغينيا ونيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون، وفي السودان، ويسمّون في السودان: الفلاتة. وتسمية: (هوسا/فولا) في نيجيريا ناتجة عن التداخل والاندماج بين الجماعتين نظراً لانتمائهما إلى الدين الإسلامي. ومن زعماء الفلان في نيجيريا: المجاهد (عثمان دان فودي) الذي أسّس دولة الخلافة الإسلامية في الشمال قبل دخول المستعمر البريطاني.

(٣) هيفاء أحمد محمد: ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مجلة الدراسات الدولية ISSN : ١٩٩٢٩٢٥٠ السنة: ٢٠١٠ جامعة بغداد، العدد ٤٦، ص ٩٧.

(٤) Emmanuel Igah : «Nigeria : recenser géant de l'Afrique». association population et avenir. 2006 – n° 679. p. 17.

النتائج أظهرت فشل نظام (الحزب الواحد) في تقوية مؤسسات الدولة وفي ضمان الوحدة بين مكوناتها، وقد شكل ذلك الوضع تسويغا لتدخلات المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية

السكان، ويوجدون بكثافة في شمال البلد، وفي المقابل يوجد المسيحيون بشكل كبير في الأقاليم الجنوبية من نيجيريا، كلّ ذلك أنتج نمطاً من التنوع والثراء للهوية الثقافية النيجيرية[١].

ثالثاً: طبيعة النظام السياسي:

استقلت نيجيريا عن المستعمر البريطاني في عام ١٩٦٠م، حيث شكلت جمهورية تقوم على الاتحاد الفيدرالي، ذلك الاتحاد الذي جمع الولايات الثلاث الكبرى، والتي كانت قائمة في عهد السيطرة البريطانية، وهي: ولايات: الشمال والشرق والغرب، وإن كان في كلّ إقليم جماعة عرقية تشكّل الأغلبية وتهيمن على الحياة السياسية والاقتصادية على المستوى الداخلي، إلا أنّ ذلك لا ينفي وجود جماعات وأعراق أخرى متباينة إثنيّاً وعرقيّاً[٢].

ومثلما هو الحال في غالبية الدول الإفريقية؛ فإنّ نيجيريا أيضاً عرفت صراعات وحروباً بين مكوّناتها العِرقية من أجل الحصول على نفوذٍ سياسيٍّ ومكاسب اقتصادية، مما جعل البلد معرضاً للتقسيم على أساس القبلية والجهوية، وتمثّل ذلك في إعلان دولة (إيبو) جمهوريةً بمنطقة: (يافرا) في وسط وجنوب نيجيريا، في أيام حرب (يافرا) التي استمرت ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٠م، قبل أن تتمكن القوات العسكرية من ضبط المنطقة واسترجاعها.

وقد أدت هذه الأحداث، الناتجة من عدم القدرة على اقتسام السلطة والثروة بطرقٍ سلمية، إلى رفع عدد الأقاليم لتبلغ اثني عشر إقليماً فيدراليّاً في سنة ١٩٦٧م، تتمتع بصلاحيات واسعة، تمكّنها من تحقيق نوع من الاستقلالية تحت وصاية السلطة المركزية للبلد، والتي يقودها رئيس السلطة التنفيذية، مع وزراء الفيدرالية وبرلمانٍ فيدراليٍّ يتكوّن من مجلس الشيوخ والنواب، وعدد الأقاليم الفيدرالية بلغ حاليّاً ستةً وثلاثين إقليماً، وتتم إدارة شؤون هذه الأقاليم من قِبل حكومات محلية، إضافة إلى السلطة التشريعية المكوّنة من مجلس النواب في الولاية[٣].

المطلب الثاني: التطورات السياسية في نيجيريا:

أولاً: مرحلة الحكم العسكري:

شهدت نيجيريا في تاريخها خمسة انقلابات عسكرية، وبعض المحاولات الانقلابية كان آخرها في ديسمبر ١٩٩٧م ضد الرئيس السابق

(١) Emmanuel Igah : «Le Nigeria : géopolitique et population du ‘ géant ‘ africain». 2-n°/association population et avenir , 2007 682. pp. 4 , 5 , 6

(٢) صبحي قنصوة: نيجيريا.. قضايا وتحديات التعايش في مجتمع تعددي، على الرابط: http://www. hadaracenter.com

(٣) Emmanuel igah : « le nigeria : géopolitique et population du ‘ géant ‘ africain». association .2-n° 682. pp. 5/population et avenir , 2007

ساني اباتشا[1].

ويمكن أن نقسّم مرحلة استحواذ العسكر على السلطة وحكمه للبلاد إلى مرحلتين، هما:

المرحلة الأولى: امتدت ما بين سنتي: (١٩٦٦م و ١٩٧٩م)، حيث تمّ الانقلاب فيها على أول حكومة مدنية للبلاد من قِبل ضباط (الإيبو) بقيادة (ارونسي)، وقد دفع المسلمون في نيجيريا ثمناً باهظاً أثناء تلك التطورات السياسية، حيث قُتل العديد من زعمائهم الشماليين، من بينهم الزعيم الحاج أحمد بيللو رئيس وزراء الإقليم الشمالي، وأبو بكر تافوا باعليوه رئيس الحكومة الاتحادية، وأدت تلك الأوضاع السياسية أيضاً إلى تقسيم الإقليم الشمالي إلى ست ولايات عام ١٩٧٦م.

المرحلة الثانية: بدأت - هي الأخرى - في أواخر ديسمبر ١٩٨٣م، من خلال انقلابٍ عسكريٍّ قاده محمد بخاري، ليضع حدّاً من جديد لمرحلة الحكم المدني، وتمّ إسقاط الجمهورية الثانية، واستمرت مرحلة الحكم العسكريّ الثانية من خلال تعاقب الضباط على السلطة بالانقلابات إلى سنة ١٩٩٩م، وشهدت هذه المرحلة ازدهار الزراعة، والتنقيب عن النفط، وكثرة الاستثمارات، وبخاصة الأجنبية منها، ما جعل من مدينة (لاغوس) (هي العاصمة الاقتصادية حاليّاً) من أبرز العواصم الاقتصادية في القارة الإفريقية وأهمها[2].

ثانياً: مرحلة الانتقال الديمقراطي:

بدأت هذه المرحلة في عام ١٩٩٩م، أي:

أسباب إخفاق بناء الدولة في إفريقيا بصفةٍ عامّة، بعد مرحلة الاستعمار، راجعٌ أساساً إلى بنية الدولة، ويظهر ذلك في الصراعات القبلية والإثنية والدينية والاستيلاء على السلطة بالقوة، وطغيان الفساد وتفشّيه داخل الطبقة الحاكمة..

عند وصول الرئيس (أوليسغون أوباسانجون) (من اليوربا) إلى السلطة عبر انتخابات تعددية، زرعت الآمال لدى الشعب النيجيري في تحقيق الاستقرار السياسي والبدء في التنمية الاقتصادية والسياسية، بعد أن كاد البلد يسير إلى الهاوية نتيجة للانقلابات العسكرية المتتالية، كما أنّ الضغوط الدولية التي مُورست على نيجيريا - آنذاك - كان لها الأثر البالغ في الدفع نحو الانتقال الديمقراطي.

وقد توّجت هذه المرحلة بإصلاحات مهمّة، حيث استطاع خلالها الرئيس (أوليسغون أوباسانجون) أن يضع دستوراً جديداً للبلاد، دخل حيّز التنفيذ في الحادي والثلاثين من آيار / مايو ١٩٩٩م، قسّم هذا الدستور السلطات في البلد إلى: سلطة تنفيذية في يد رئيس الدولة، وسلطة تشريعية، وسلطة قضائية، إضافة إلى الحكومات المحلية الفيدرالية المؤطرة حسب نصوص الدستور.

ولعل أبرز النقاشات التي شكلت جدلاً واسعاً - في هذه المرحلة بين المسلمين والمسيحيين

(١) محمد عاشور: التطورات السياسية في نيجيريا ومعضلة التحول الديمقراطي في إفريقيا، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص ٥٠.

(٢) رمزي السوقي: دراسة عن الأوضاع في نيجيريا، منشور بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٣م، على الرابط/ www. ssnp. info

– هي: مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية بشكلٍ كامـــلٍ، خصوصاً فـــي الأقاليم الشـــمالية ذاتً الأغلبية المســـلمة، وكان ذلـــك من بين مطالب الشماليين، ولقيت رفضاً من التيارات السياسية الجنوبية ذات الأغلبية المسيحية، وقد أثار ذلك النقاش عدة قضايا، منها: علاقة الدين والدولة في نيجيريا.

وكان أيضاً من بين الأولويات التي ركّز عليها الرئيس (أوليسغون أوباسانجون) – عند وصوله إلى السلطة في تلك المرحلة – ضبط المؤسسة العســـكرية لتحجيم قدرتها علـــى التدخل في الحياة السياســـية، من خلال بعض الإجراءات، التي قام بها في ذلك الوقت، ومنها:

– إحالة مائة وخمســـين من كبار الجنرالات إلى التقاعد الإجباري المبكر للحدّ من قدرتهم على ممارسة القوة بغية التغيير السياسي.

– خفض المخصصات المحددة للمؤسســـة العسكرية بنسبة ٤٠٪.

– إعادة النظر في وضعية القوات المسلحة الموجودة في الخـــارج، حيث أصبح ذلك مكلّفاً لميزانية الدولة مبالغ كبيرة.

وبالفعـــل مكّنت هـــذه الإجـــراءات – التي اتخذها الرئيس – من إبعاد المؤسسة العسكرية من الحكم، لكن بقيت أمامه العديد من القضايا والتحديـــات التـــي لـــم يتمكن مـــن معالجتها، كالنعـــرات الطائفية والعرقيـــة والدينية، والتي كانت تتصاعـــد – آنذاك – يومـــاً بعد يوم، ما أثّر سلباً في الاســـتقرار السياسي والاجتماعي للبلد[1].

المطلب الثالث: الأزمات السياسية التي عرفتها نيجيريا:

مـــن أخطر الأزمات التي شـــهدتها نيجيريا اندلاع الحرب الأهلية، أو ما عُرف بحرب بيافرا سنة ١٩٦٧م، وما تلاها من أزمات؛ كأزمة (دلتا النيجـــر) التي انفجرت بصراع حول اســـتغلال الخيرات النفطية التـــي تختزنها هذه المنطقة، ولـــم تتوقف أزمـــات نيجيريا السياســـية عند هذا الحدّ، بـــل زادت تأجيجاً بتنامي قوة بعض الجماعات الإســـلامية؛ كجماعـــة (بوكوحرام) التي دخلت في مواجهات عنيفة مع السلطة في نيجيريا.

أولاً: الحـرب الأهليـة النيجيريـة (حرب بيافرا) عام ١٩٦٧م:

تُصنّـــف حرب بيافرا، أو ما يُعرف باســـم: (الحـــرب الأهليـــة النيجيرية)، مـــن الأزمات العصيبة التي عرفتهـــا نيجيريا في وقتٍ مبكرٍ من تاريخ الاســـتقلال عن المستعمر البريطاني في ١٩٦٠م، وشكّلت حرب بيافرا تمهيداً لسلسلة من الأزمات رافقت مســـار الدولة في تاريخها السياسي، وقد استمرت حرب بيافرا قرابة ثلاث ســـنوات، من عام: ١٩٦٧م وحتى: ١٩٧٠م، وهو

(١) هيفاء أحمد محمد: ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا...، مرجع سابق، ص ١٠٣.

تاريخ سيطرة الحكومة المركزية على الإقليم، وكسر شوكة الانفصاليين الذين اختاروا الأقاليم الجنوب الشرقية (منطقة بيافرا) عاصمة لدولتهم الجديدة، والخاصة بعِرق الإيبو، لكن (جمهورية بيافرا) لم تدم إلا مدة قصيرة، ولم تحظ إلا باعتراف عددٍ قليلٍ من الدول، منها ما هو داخل الجوار الإقليمي – القارة الإفريقية –، ومنها ما هو خارج القارة، وهي: البرتغال، والكيان الصهيوني، وهايتي، والجابون، وكوت ديفوار، وتنزانيا، وزامبيا.

وترجع أسباب التمرد المسلح والحرب في منطقة بيافرا إلى عدة عوامل، منها: التعدد العرقي، والاختلاف العقائدي بين القبائل المسلمة من الهوسا/فولا وبعضٍ من اليوربا والإيبو ذات الغالبية المسيحية، حيث أدى هذا التمايز والاختلاف دوراً كبيراً في زعزعة استقرار الدولة النيجيرية، وعمّق الفرقة بين أبنائها، إضافة إلى التركة التي ورثها الشعب النيجيري من المستعمر البريطاني الذي ساهم بدوره في تشتيت البلد من منطلق مبادئه الاستعمارية: (فرّق تسد).

وما زاد من حدّة الأزمة، والمطالبة بالانفصال وإعلان جمهورية بيافرا، الإجراءات السياسية التي اتبعها قادة الانقلاب الجدد بقيادة: (يعقوب جون)، عندما أصدر مرسوماً في ٢٤ مايو ١٩٦٦م، سعي من خلاله إلى إنهاء النظام الفيدرالي وتوحيد البلاد.

أما تداعيات الحرب؛ فتمثلت في العدد الكبير من الضحايا، والذي قدّر بما بين خمسة إلى عشرة ملايين قتيل، وفي تشريد الأسر، الأمر الذي خلّف عدداً كبيراً من النازحين واللاجئين، غير أنّ الملاحظ في تلك المرحلة غياب دور منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حالياً)، ما جعل البعض يُرجع ذلك الغياب إلى أسباب عدة، منها: تباين الرؤى والانقسام بين الدول الإفريقية الأعضاء بين مَن يؤيد ويدعم الانفصاليين؛ ومَن يعارض ذلك[1].

وهكذا يمكن أن نسجل بعضاً من النتائج التي أعقبت انتهاء أزمة بيافرا:

١ – أنّ انتهاء الحرب كان بفعل قوة سلاح النظام الفيدرالي العسكري الحاكم آنذاك، غير أنّ تلك النهاية لم توقف الكراهية المتبادلة بين قبائل الشرق وقبائل الشمال، ولم تساهم حتى في إيجاد حلول لمشكلات الدولة الفيدرالية؛ على المستويات الاجتماعية منها والثقافية.

٢ – غيرت المؤسسة العسكرية الحاكمة من سياستها بشكلٍ أكثر واقعية للتعاطي مع الإشكالات الوطنية؛ في سعيٍ لدفع التحديات المحدقة بالبلد، وتمثلت تلك السياسة في حرص الرئيس يعقوب جون (الحاكم العسكري آنذاك) على أن يكون اختيار الحاكم العسكريٍّ من قِبل القبيلة التي تمثّل الأغلبية في كلّ ولاية من ولايات الدولة. وأيضاً ضمّ المجلس التنفيذي الفيدرالي بين أعضائه وزيرين من قبائل الإيبو – المتمردة –، هما: وزير التجارة بريجز، ووزير الزراعة الدكتور ج. اوكيزى.

٣ – في الجانب الاقتصادي؛ اهتمت الحكومة المركزية بمسألة تحقيق انتعاشٍ اقتصاديٍّ، خصوصاً في المناطق التي انطلقت منها الحرب (مناطق الإيبو)، وقد ساهمت سيطرة الدولة على الانفصاليين في إعادة الأمن والاستقرار في المنطقة، ومن خلالها استثمرت نيجيريا وقتها، الأمر الذي مكّن البلد من أن تصبح القوة

(١) بشير شايب: حرب بيافرا ١٩٦٧م – ١٩٧٠م.. الدروس والعبر، موقع المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، ٢٠١٢/٠٩/٢٩م، على الرابط: http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=114:-g-45-55-22-09-12-&catid=11:2010

الثانية إفريقيّاً في إنتاج النفط، والسادسة على المستوى العالمي[١].

ثانياً: أزمة دلتا النيجر (نيجيريا):

(دلتا نيجيريا) أو (دلتـــا النيجر): هي أكبر منطقة نفطية في نيجيريا، إذ تنتشر داخل هذه المنطقة التي تقع في جنوب شرق نيجيريا حقولٌ وآبارٌ نفطية، يقدّر إنتاجها بنحو ٩٠٪ من الإنتاج العامّ للبلد، ما جعـــل هذه الولاية من بين ثلاث ولايات في نيجيريا هي الأكبر من حيث مخزون النفط (هـــذه الولايات؛ هي: بيلســـا، والأنهار، ودلتا)، ويتميز نفط منطقة (دلتا) بجودته العالية نظراً لخلّوه من الكبريت.

وقد عرفت منطقـــة الدلتا صراعات عنيفة بين الحكومة والســـكان المحليين، وبين السكان المحليين والشـــركات الأجنبيـــة التي تعمل في اســـتخراج البترول في المنطقة، بســـبب الفقر والحرمان والهشاشة الذي تعانيه المنطقة برغم مواردها الغزيرة من النفط وغيره.

ويرجع السبب في ذلك إلى:

– سياسات الحكومة الفيدرالية التي تفتقر إلى عدالة توزيع الثـــروة بين مناطق الجمهورية الفيدراليـــة، ومن بينها منطقـــة دلتا التي عانى ســـكانها تدنـــي الخدمـــات بـــل انعدامها في الغالب[٢].

– مســـاندة الحكومة، ومشـــاركة الشركات الأجنبية التي تستخرج النفط في تدمير البيئة، وتهديد صحة السكان في تلك المنطقة.

بالرغم من التعدد الديني والعرقي، فالمسلمون هم الأكثرية؛حيث تقدّر نسبة المسلمين بحوالي: 55% من مجموع السكان، ويوجدون بكثافة في شمال نيجيريا

– مصادرة معيشة السكان من خلال القضاء على الثروة الحيوانية والفلاحة؛ نتيجة حرق تلك الشـــركات الغاز الطبيعي المصاحب لاستخراج النفـــط، وأحياناً عن طريق تســـريبات النفط، ورمي نفاياتها دون أخذ الاحتياطات الضرورية والمناسبة.

كلّ تلك العوامل المتداخلـــة عجّلت بظهور جماعات وحركات مسلحة داخل المنطقة، تبنّت دعوى عدم استفادة سكان المنطقة من عائدات النفـــط، والتصدي لتلك الممارســـات، غير أنّ الحكومـــة النيجيرية اتخذت القمع والعنف ضدّ تلك الجماعات وســـيلتها الأنجـــع، ما أدى إلى تطوّر سقف مطالب تلك الجماعات، حيث صارت تطالب بالانفصال، ومن أبـــرز تلك الجماعات: (حركـــة تحرير منطقة دلتا) (المســـلحة) التي برزت في سنة ٢٠٠٤م.

وقام الجيـــش النيجيري في ســـنة ٢٠٠٩م بمقاتلـــة مختلف هذه الجماعـــات، لأنها بدأت تشـــكّل خطراً على الدولة من خلال سيطرتها علـــى أنابيب البترول؛ ما أثر ســـلباً في إنتاجه، وبالمـــوازاة مـــع تدخّل الحكومة عســـكريّاً في المنطقة؛ قام الرئيـــس النيجيري آنذاك (عمر يرودوي) بمطالبة المتمردين بتســـليم الســـلاح

(١) بطرس بطرس غالي: الحركة الانفصالية في نيجيريا (قضية بيافرا)، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، منشورات الأهرام الرقمي، على الرابط:

(٢) sylvie fanchett : «le DELTA du niger (nigeria) rivalités de pouvoir revendication territoriales et exploitation pétroliere». la découverte Hérodote / 2066 – n° 121 . pp. 193 . 194.

مقابل العفو عنهم[١]. وهو ما أدى إلى إنهاء تلك الأزمة، وإلقاء الجماعات لسلاحها.

ثالثاً: صراع جماعة بوكوحرام مع السلطة:

تعدّ (جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد) المعروفة باسم: (بوكوحرام) من بين أبرز الجماعات الإسلامية التي دخلت في صراع مع الحكومة في نيجيريا، ويرجع تاريخ تأسيس هذه الجماعة إلى عام ٢٠٠٢م على يد زعيمها محمد يوسف، وتتشكّل غالبية أعضاء جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد (بوكوحرام) من طلبة المدارس التقليدية والمحاضر، وتتخذ من الأقاليم الشمالية في نيجيريا حاضنة لها.

وتعود إرهاصات ظهور الجماعة إلى سنة ١٩٩٥م تحت مسمّى: (جماعة أهل السنّة والهجرة) أو (منظمة الشباب المسلم)، حيث تمّ تأسيسها في مدينة مادوجيري بولاية بورنو.

وتهدف جماعة بوكوحرام إلى تغيير النظام العلماني في نيجيريا، وتطبيق الشريعة الإسلامية بالسلاح في مناطق الدولة كافة، حتى تلك التي تتوفر على أغلبية مسيحية، وتنتهج الجماعة أسلوب محاربة مؤسسات الدولة حيث تصفها بالكافرة، وترى أنها بُنيت على القوانين والمؤسسات الغربية.

وتتمثل مبادئ جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد (بوكوحرام) فيما يأتي:

- تحريم الديمقراطية جملةً وتفصيلاً، واعتبارها كفرا، حيث تتعارض مع الإسلام -حسب فهمهم-.
- اعتقاد الجماعة بأنهم الفرقة الناجية (بسبب إحياء الجهاد).
- تحريم التعليم النظامي في مراحل الدراسة، بدءاً من الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية.

وتتقاطع الجماعة في التوجّه والإيديولوجية نفسها مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتتلقى تبرعات من بعض المسؤولين الحكوميين والسياسيين الذين يستغلون الجماعة لأغراض سياسية[٢].

وترتكز هجمات الجماعة في غالب الأحيان في الولايات الشمالية من نيجيريا، كولايات: (بورنو، وسكت، وكانو، وبوشي)، وتستهدف بالأساس ثلاثة عناصر: قوات الأمن، والنصارى، والوشاة بهم[٣].

وعلى الرغم من الآراء المتضاربة حول (جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد)؛ يبقى من الواضح أنّ تلك الجماعة لها تأثيرٌ بشكلٍ قويٍّ في نيجيريا، وفي المنطقة كلها.

خاتمة:

يتضح لنا مما سبق: أنّ أسباب إخفاق بناء الدولة في إفريقيا بصفةٍ عامّة، بعد مرحلة الاستعمار، راجعٌ أساساً إلى بنية الدولة، ويظهر ذلك في الصراعات القبلية والإثنية والدينية التي تعرفها أكثر من دولة في القارة السمراء، إضافة إلى الاستيلاء على السلطة بالقوة، وغياب الآليات الديمقراطية في تداول السلطة بالطرق السلمية، وطغيان الفساد وتفشّيه داخل الطبقة الحاكمة.

---

(١) د. صبحي قنصوة: النفط والسياسة في دلتا النيجر: صراع لا ينتهي، المملكة العربية السعودية، مجلة قراءات إفريقية، العدد ١١، مارس ٢٠١٢م، ص ص (٣٠ – ٣١).

(٢) فريدوم اونوهوا: بوكو حرام والإرهاب الانتحاري بنيجيريا.. رغبة في الموت ورهبة منها، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر ٢٠١٢م، على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/repor htm.201212013565232734/12/ts/2012

(٣) أحمد مرتضى: جماعة (بوكو حرام) نشأتها ومبادئها وأعمالها في نيجيريا، قراءات إفريقية، العدد ١٢، ٢٠١٢م، ص ٢٤.

مجمل تلك الأسباب دفع إلى زعزعة أُسس الدولة في إفريقيا، وجعلها دولة ضعيفة، مبنية على مؤسسات منهارة لا تتلاءم مع الواقع الاجتماعي، عاجزة عن تلبية أبسط الحاجات الضرورية للمواطن من أمنٍ واستقرارٍ وخدمات عامّة.

وينطبق ذلك في (النموذج النيجيري) القائم على وضعيةٍ اجتماعيةٍ هشّة، ويتسم بالطابع القبلي والعرقي، ويعاني مشكلة الانفلات الأمني، وظاهرة عدم الاستقرار، هذه الظاهرة التي أعاقت بشكلٍ كبيرٍ تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، حيث أثّر ذلك سلباً في أن تأخذ نيجيريا مكانتها المناسبة في إفريقيا والعالم، بسبب تنامي العنف والجريمة، مما قد يجرّ البلد إلى حربٍ أهلية في حالة عدم سيطرة الدولة على هذا الوضع المقلق، الذي ارتفعت وتيرته بشكلٍ مهولٍ، خصوصاً في الآونة الأخيرة.

وتبقى آفاق الاستقرار جدّ محدودة في هذه الدولة الإفريقية نتيجة استمرار الأزمات فيها، وغياب سياسة حكومية مبنية على رؤية واضحة المعالم لمعالجتها.

ويتضح -أيضا- أنّ استقلال نيجيريا عن المستعمر الإنجليزي لم يترتب عليه بناء دولة وطنية قادرة على تحقيق نتائج ملموسة، وذلك على مستوى تنمية البلد اجتماعيّاً واقتصاديّاً، وصيانة وحدتها الوطنية بين مختلف الإثنيات العرقية والدينية التي تزخر بها البلد، وهو ما أدى إلى إعاقة نمو واستقرار هذه الدولة برغم إمكانياتها الضخمة، وهو ما يكشف عمق الأزمة التي تعانيها نيجيريا، والمعضلات التي تقف عقبة أمام نهضتها.

ما يستدعي أن تضع نيجيريا سياسة وطنية بمشاركة مختلف مكوّناتها، تهدف بالأساس إلى تحقيق الاندماج وتقوية لُحمتها الوطنية، أي سياسة تمليها المصلحة العامّة للشعب النيجيري بدل أن تكون نابعة من إملاءات الدول الأجنبية، لأنّ بناء نيجيريا مهمّة تقع على عاتق الدولة والمجتمع والنخبة والقوى السياسية كافة ■

دور المتغير النفطي في السياسة الهندية تجاه القارة الإفريقية

أ. حنان رزايقية

أكاديمية وباحثة جزائرية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

يحظى النفط الإفريقي باهتمام العديد من القوى الدولية لاعتبارات عديدة، أهمها البحث عن بدائل لنفط الشرق الأوسط، وتعدّ (الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والصين) من أهم القوى المهتمة بالنفط الإفريقي، إلا أنها ليست الأقطاب الوحيدة، إذ إنّ هناك أقطاباً ثانويةً منافسة، أهمها الهند التي تحاول باستمرار – بوصفها قوة صاعدة – الحصول على موطئ قدم لها في هذه القارة، خصوصاً أنها أصبحت من أوائل مستهلكي النفط في العالم[1]، وفي الوقت نفسه تعد الهند دولة فقيرة نسبيّاً فيما يتعلق بإنتاج النفط، فإنتاجها النفطي لا يسدّ حاجاتها ومتطلباتها، وهو ما جعلها تبحث عن مصادر مختلفة لتأمين احتياجاتها النفطية من الخارج، فكانت القارة الإفريقية من بين أوائل مناطق الإمدادات النفطية بالنسبة للهند.

انطلاقاً ممّا سبق؛ ستتم معالجة إشكالية محورية في هذا المقال، تمت صياغتها كالآتي: إلى أي مدى يمكن اعتبار العامل النفطي المحرك الأساسي للاهتمام الهندي بالقارة الإفريقية؟، وللإحاطة بهذه الإشكالية والإجابة عنها سيتم التطرق إلى أهم العناصر الآتية.

(١) تحتل الهند المرتبة ٤ عالميّاً في استهلاك النفط بكمية استهلاك يومية تبلغ ٣,٥١ (ملايين برميل)، في حين أنّ المرتبة الأولى تحتلها الو.م.أ بكمية ١٩,١٥ (مليون برميل/يوم)، ثم الصين بكمية ٩,٠٦ (ملايين برميل/يوم)، واليابان في المرتبة الثالثة بكمية ٤,٤٥ (ملايين برميل/يوم).

وضع القدرات الهندية غير المتكافئة مع القدرات الصينية؛ حتّم على الدولة الهندية الاتجاه نحو التعاون مع الدولة الصينية

العلاقات الهندية الإفريقية:

الهند ليست وافداً جديداً على القارة الإفريقية، بل على النقيض من ذلك؛ تتمتع الهند وإفريقيا بعلاقة تاريخية طويلة المدى، حيث أظهر تاريخ الاتصالات والتجارة بين الجانبين أنها تمتد إلى ما قبل الاستعمار البريطاني.

وفيما بعد الاستقلال رأت الهند أنّ دورها في النظام العالمي يتمثّل في الدفاع عن الصراعات المناهضة للاستعمار والعنصرية، فقامت بدورٍ حاسم في مؤتمر باندونغ (١٩٥٥م)، الذي قاد إلى ظهورٍ: (حركة عدم الانحياز)، واستخدمت المناسبة لتعزيز التكاتف (الإفريقي – الآسيوي) وتقويته، فقد عُقد المؤتمر في مدينة باندونغ الإندونيسية عام (١٩٥٥م)، وشارك فيه الرئيس عبد الناصر، بالإضافة إلى رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو، تبنّى المؤتمر مجموعة من القرارات، جاءت في دعم القضايا العربية والإفريقية.

كما أنه خلال فترة الحرب الباردة شملت العلاقات التكاتف السياسيّ المتعمّق، وكان على إفريقيا حينها- بحسب رؤية رئيس الوزراء نهرو- الاضطلاع بدورٍ في تشكيل نظام عالميٍّ عادل، ومع دفع الهند الدول الإفريقيّة نحو

الاســـتقلال عن الهيمنة الاستعمارية؛ أصبحت الهند في تحالفٍ اســـتراتيجيٍّ معها في الحرب الباردة، وكان دعمها في ذلك يقوم على فرضية أنّ هنود الشـــتات في إفريقيا سيشكّلون عاملاً مهمّـــاً، وبرغم ذلك بقي دور الهنـــد في القارة الإفريقية هامشيّاً.

أما محاولـــة ارتباط الهنـــد بإفريقيا؛ فقد حفزت المجادلات العنيفة فـــي الحرب الباردة والصراعـــات الحدوديـــة مع الصيـــن في عام (١٩٦٢م)، وكانـــت الاســـتجابات الإفريقية نحو الصراع في حالة تردّد، وأدركت نيودلهي أنها لا تملك حليفاً قويّاً في إفريقيا، ولذلك عملت على نحوٍ نشـــطٍ على مناهضة الاختراق الصيني في إفريقيا، وهذا أدى بدوره إلى انطلاق: (التعاون الاقتصـــادي والتقني الهنـــدي) نتيجة اللقاءات فـــي عـــام (١٩٦٣م)، وذلك لتحســـين التعاون التقني والاقتصـــادي مع إفريقيا، ولا يزال حتى اليوم مكوّناً متماســـكاً في مبادرة الهند التنموية لإفريقيا[١].

ومن ثـــمّ؛ فقد ارتكزت الهنـــد في علاقتها مع إفريقيا على مجموعة من الأســـس، بعضها تاريخيٌّ متعلّـــق بدعم الهند لحـــركات التحرّر الوطنـــي فـــي إفريقيـــا، منذ اســـتقلالها عام ١٩٤٧م عـــن بريطانيا، ومنها مـــا يتعلّق بانتماء كلا الجانبيـــن- وفق المنظور الغربي التقليدي- إلى مجموعة الجنوب في مواجهة الشـــمال، من خـــلال: (مجموعة عدم الانحيـــاز) و (الـ ٧٧)، فضلاً عن وجود حالـــةٍ من التقارب في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشـــترك بين الهند والدول الإفريقية، مثل رفض التبعية والاستغلال الغربي لموارد دول العالـــم الثالث، علاوة على

عملت الهند في قطاع النفط في إفريقيا من خلال عقود شراء المواد الخام والمساهمة في الإنتاج والاستكشاف والتنقيب، وكذا في عمليات التكرير

وجود ميـــراثٍ حضاريٍّ لـــكلا الجانبين؛ كذلك هناك وجود حالة من التشابه فيما يتعلق بطبيعة المجتمعَيْن الإفريقـــيّ والهنديّ من حيث التنوع الثقافي والإثني.. وغير ذلك[٢].

إنّ ارتباط الهند بإفريقيا على نحوٍ مســـتقلٍّ كان مبنيّاً على المبادئ الإيديولوجية والمثالية، وكانت سياســـية بشـــكل رئيسٍ عقـــب الحرب الباردة، ومع تقديم برنامج التحرير الاقتصادي الهنـــدي، فـــي أوائل التســـعينيات مـــن القرن الماضـــي، انتقلت السياســـة الخارجية الهندية مـــن مثالية غاندي وعدم انحياز نهرو؛ إلى إتباع سياســـة أكثر براغماتية في جذب الاســـتثمار وتوسيع التجارة مع الدول الإفريقية.

ويمكـــن القـــول بـــأنّ الهند لهـــا علاقات واحتكاكات قديمة مع القارة الإفريقية، ولا سيما ساحلها الشرقي، حيث توجد جالية هندية كبيرة ومســـتقرة، فقد أفضت السياسات الاستعمارية إلى وقـــوع الهند وأجزاء كثيرة من إفريقيا تحت نير الاســـتعمار البريطاني، وهو الأمر الذي أدى إلى وجود جاليات هندية فـــي أماكن كثيرة من

(١) عرض كتاب: صعود الصين والهند في إفريقيا، تم التصفح على الرابط التالي: http://almawqef.com/spip.php?article4429&lang=ar

(٢) بدر حسن شافعي: التغلغل الهندي في إفريقيا، تم التصفح على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions.

إفريقيا، وطبقاً لبعض التقديرات؛ فإنّ نحو (٨٪) من هنود الشتات في العالم يعيشون في إفريقيا، وهو ما يخلق اهتماماً كبيراً لدى الحكومة الهندية بالجاليات ذات الأصول الهندية، والتي تعيش في مناطق عدة من إفريقيا، وتم استيعاب معظم أفرادها في الثقافات المحلية[١].

المصالح النفطية للهند في إفريقيا:

إنّ المصالح الحيوية الهندية في إفريقيا تجعل من الهند جدّ حريصة على تنمية العلاقات مع القارة الإفريقية، وتحتم عليها ضرورة السعي للاستفادة من القارة في تأمين المواد الخام، لاسيما النفط والغاز والألماس والحديد، وكذا السعي لاستثمار الحجم الكبير للسوق الإفريقية في تصريف منتجاتها، في حين أنّ الدول الإفريقية تسعى للاستفادة من التجربة التنموية الهندية في مختلف القطاعات.

ولأن الهند تعاني نقصاً في الموارد النفطية؛ حتّم ذلك عليها البحث عن مصادر خارجية لتزويدها بالنفط، لذلك ظهرت القارة الإفريقية في الآونة الأخيرة في خريطة إمدادات الطاقة الهندية، وقد سعت هذه الأخيرة بكلّ السبل للحصول على فرص لبسط نفوذها فيما يتعلّق بقطاع النفط في إفريقيا، وذلك لتمتع إفريقيا بثروةٍ كبيرةٍ من النفط والمعادن، وأسواقها النفطية مفتوحة أمام المشاركة الأجنبية، على عكس بعض دول الخليج، وهو ما يغري شركات النفط الهندية[٢]، فالقارة الإفريقية تشكّل مصدراً مهمّاً للهند في تلبية احتياجاتها النفطية.. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى؛ فالهند تملك الخبرة في العديد من القطاعات التي تسعى إليها إفريقيا، والتي من شأنها أن تسهم في تخفيف الفقر بتكاليف أقلّ، وتساعد على تنمية الدول الإفريقية، ومن ثمّ جرّ الاقتصاد الإفريقي نحو الاقتصاد العالمي من دون اتباع أساليب استغلالية معها.

ومن ثم؛ فالهند مهتمّة بشكلٍ خاصٍّ بالحصول على إمدادات ضخمة من الطاقة الحيوية والمواد الخام من إفريقيا لكي تدعم اقتصادها الصاعد، وتقلل من نسبة الفقر، إذ تعدّ من القوى الاقتصادية الصاعدة التي تملك إمكانيات ضخمة ومتعددة.

دوافع الوجود الهندي في إفريقيا:

بدأ الاهتمام الهندي بالقارة الإفريقية يظهر في الآونة الأخيرة، وذلك من خلال الوجود في أهم المناطق الغنية بالنفط، والاستثمار فيها، وهو ما يطرح تساؤلات عديدة حول: الأسس التي تستند عليها الهند في تغلغلها في إفريقيا، ودوافعها وراء هذا التوجه، وأهم الاستراتيجيات الهندية المتبعة لتحقيق مصالحها في القارة، ومختلف التحديات التي واجهت السياسة الهندية في إفريقيا؟

لقد تعددت دوافع الهند وراء هذا التوجه ما بين دوافع اقتصادية وأخرى سياسية، وهي كالآتي[٣]:

١ - زيادة حجم سكان الهند الذي يفوق مليار نسمة، ويتوقّع أن يصل إلى مليار ونصف المليار في ٢٠٥٠م أيضاً، ومن ثم فإنّ الحاجة

(١) كراسات استراتيجية، القوة الناعمة الآسيوية هيمنة جديدة في إفريقيا؟، تم التصفح على الرابط التالي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial.

(٢) Swati Ganshan, India in africa: strengthening energy and striding to words a strategic partnership (India: resources Institutes, 2012(, P 1.

(٣) بدر حسن شافعي: التغلغل الهندي في إفريقيا، تم التصفح على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions.

ملحّـــة لزيادة عمليـــة التبادل التجـــاري، وفتح أسواق جديدة، وهنا تبرز مكانة القارة السمراء.

٢ – كِبر حجم السوق الإفريقية، ففيها أكثر من مليار نســـمة، ومن المفترض أن يزداد حجم هذا الســـوق– وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة– ليصل إلى مليارين ونصف المليار نســـمة خلال عام ٢٠٥٠م.

٣ – الرغبـــة في البحث عن ســـوقٍ جديدة لتنشيط عملية التصدير والاستيراد.

٤ – رغبـــة الهند في الحصـــول على مقعدٍ دائم في مجلس الأمن، ومن ثم فهي بحاجة إلى زيادة ثقلها على الساحة الدولية، وإفريقيا يمكن أن يكون لها دورٌ مهمٌّ في تقديم الدعم السياسي لها.

٥ – البحث عـــن مصادر طاقـــة متجددة، وبخاصة البترول.

وفيما يتعلـــق بالدوافع المرتبطـــة بالعامل النفطـــي؛ فهو مـــن أهم هذه الدوافـــع للوجود الهنـــدي في إفريقيـــا، فهي تبحث عن ســـوقٍ لتســـويق صادراتها ومنتجاتهـــا النفطية، وكذا تســـعى في الوقت نفســـه للحصول على النفط الخام من أهم مناطق الإنتاج فيها.

كما يعدّ المحرك الرئيس للاهتمام الهندي بنفـــط القـــارة الإفريقية هو حاجتها لتوســـيع مصادرهـــا البترولية وتنويعها، حيث تســـتورد حاليّاً نحو ربع احتياجاتها النفطية من إفريقيا، ومن المتوقّع أن ينمو في السنوات المقبلة، وقد عملـــت الهند في قطاع النفـــط في إفريقيا من خلال عقود شراء المواد الخام، والمساهمة في الإنتاج والاستكشاف والتنقيب، وكذا في عمليات التكرير[١].

(١) Norwegian Institute of international affairs, "India in Africa :implication for Norwegian foreign and development policies", NUPI report, (Norwegian Institute and affairs, 2012) P 24.

الهند تعدّ شريكاً تجاريّاً مهمّاً في القارة الإفريقية في مجال النفط؛ إذ بلغ حجم الاستيراد الهندي من النفط الإفريقي حوالي 20,6% عام 2010م

وللإشـــارة فقط؛ لا بد مـــن أن يوضع في الحسبان عند تحليل المصالح النفطية للهند في إفريقيا ما يأتي[٢]:

– موقـــع إفريقيا فـــي حســـاب التفاضل والتكامل[٣] الطاقوي في الهند.

– الشراكة الهندية الإفريقية فيما وراء مجال الطاقة.

– وجود جهـــات فاعلة مختلفـــة في قطاع الطاقة في إفريقيا.

إنّ انجـــذاب الهند للاســـتثمار في النفط الإفريقي مســـتمدٌّ مـــن العديد من الأســـباب الاستراتيجية – كما سبق الذكر –، والتي تتمثل فـــي البحث عن إمدادات نفطيـــة أكثر أمناً من منطقة الشـــرق الأوســـط، وكذا باعتبار العديد

(٢) South African institute of international affairs, "before and beyond energy Contextualising the India-African partnership", occasional paper N° 77, south African institute of international affairs, (February) 2011, p 08.

(٣) حساب التفاضل والتكامل (باللاتينية: Calculus): فرع من فروع الرياضيات يدرس النهايات والاشتقاق والتكامل والمتسلسلات اللانهائية، وهو علم يُستخدم لدراسة التغير في الدوال وتحليلها، وبالرجوع إلى حسابات التفاضل والتكامل الطاقوي نجد أنّ الدول تسعى لحساب التغير في نسب الأرباح والخسائر في منطقة معينة؛ انطلاقاً من هذه التقنيات الرياضية.

مـــن الدول الإفريقيـــة المنتجة للنفط ليســـت جـــزءاً من منظمة الأوبك، ومن ثمّ فهي ليســـت مقيدة بمختلف القرارات المتعلقة بشأن احتكار صناعة النفـــط وكذا بتحديد أســـعاره، وعليه فالسوق النفطية الإفريقية أقلّ تقييداً[١].

الاستثمارات الهندية في أهم مناطق إنتاج النفط في إفريقيا:

إنّ الإدراك المتزايد للهند بأهمية الاستثمار فـــي إفريقيـــا، خصوصـــاً أنّ الاقتصاديـــات الإفريقية تمـــر بمرحلة تنموية، وهـــو ما يتيح الفرصـــة للاســـتثمار في المنطقـــة، جعل من الهند تتودد لإفريقيا عبر المساعدة والقروض، والتجارة الموسعة، والاســـتثمار في القطاعات الاستراتيجية للاقتصاديات الإفريقية، وبخاصة قطاع الطاقة.

تســـير الشـــراكة الاقتصاديـــة (الهندية – الإفريقية) بوتيرة ضعيفـــة، حيث يمثّل القطاع النفطـــي أكبر قطاع تســـتثمر فيه الشـــركات الهندية الموجودة بقـــوّة في هذا القطاع، والتي أهمّها الشركة الوطنية الهندية Oil Natural gaz corporation ، التي تساهم ب ٧٧٪ من إنتاج النفط الخام الهندي، وشـــركة ONGC–

(١) With secular France to Kenya and Sudan," India's investment in Africa", report (an initial draft) prepared by party's Chandra, with special reference to Kenya and Sudan, (29 march), 2010, p 49.

VIDESHLI M TED التابعة لها[1]، فقد تمكّنت هذه الشركة من الحصول على حصص في التنقيب عن النفط في ليبيا ونيجيريا، كما أنّ لديها استثمارات كبيرة في السودان.

وقد أنفقت الشركات الهندية ٢,٥ مليار دولار لشراء حصة في حقل نفط موزمبيق، حيث تحرص الهند على ضمان الحصول على إمدادات الوقود والمواد الخام اللازمة لتلبية احتياجات اقتصادها سريع النمو[2].

إنّ الهند تعدّ شريكاً تجاريّاً مهمّاً في القارة الإفريقية في مجال النفط، حيث تستورد كميات معتبرة من النفط؛ إذ بلغ حجم الاستيراد الهندي من النفط الإفريقي حوالي ٢٠,٦٪ عام ٢٠١٠م؛ كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (٠١): واردات الهند من النفط الخام في إفريقيا بصفة عامّة (بملايين الدولارات) من ٢٠٠٦م – ٢٠١٠م

	٢٠٠٦ ٢٠٠٧	٢٠٠٧ ٢٠٠٨	٢٠٠٨ ٢٠٠٩	٢٠٠٩ ٢٠١٠
إجمالي واردات النفط الخام	٤٧,٠١٨,١٥	٦٤,٠٥٢,٥٠	٧٧,٣١٠,٧٥	٧٧,٥٠٦,٥٦
النسبة المئوية من المجموع	٪١٧,٩	٪١٨,٤	٪١٦,٧٧	٪٢٠,٦

Source: South African institute ٠٧ international affairs، op.cit، P

من خلال الجدول: نلاحظ أنّ واردات الهند الأساسية من النفط الإفريقي تتعلق بالنفط الخام.

انتهجت الحكومات الهندية مجموعة من الاستراتيجيات الهادفة للاستفادة من النفط الإفريقي بأقلّ تكلفة ممكنة

في حين أنه في الجدول التالي سيتم التطرق لأهم المناطق التي تستورد الهند منها النفط، وكمية الاستيراد بالنسب المئوية.

الجدول رقم (٠٢): أهم مناطق الاستيراد النفطي في إفريقيا بالنسبة للهند لعام ٢٠١١م (بالنسبة المئوية)

الدولة	صادرات النفط الخام الإفريقي للهند
نيجيريا	٪١٠,٢
أنغولا	٪٩
الجزائر	٪٣,١
السودان	٪٦,٠
جمهورية الكونغو	٪٤,٤

Source: Standard charted bank africa-inda trade and investment –playing to strength، the research paper، standard charted bank، ٢٠١٢، P ٤.

من خلال هذا الجدول: يتضح أنّ نسبة التبادل التجاري بين الهند وإفريقيا متوسطة نوعاً ما، وتعتبر ضئيلة مقارنة بالقوى الدولية الأخرى، حيث تستورد الهند من إفريقيا النفط الخام من أهم مناطق الإنتاج النفطي في القارة المتمثلة في: (نيجيريا، أنغولا، الجزائر، والسودان... إلخ).

(١) Swat Ganshan , op. cit, p 75.

(٢) الإيكونوميست: تنافس محموم بين الهند والصين على التواجد في إفريقيا، تم التصفح على الرابط التالي: http://www.alquds.co.uk/?p=102111

وتتركز الاستثمارات النفطية الهندية في شرق إفريقيا، وبخاصة السودان بوصفها أكبر منتجٍ للنفط في المنطقة، حيث قامت الهند باستثمار حوالي ٧٥٠ مليون دولار أمريكي في قطاع النفط السوداني، فقد اشترت الشركة الهندية (ONGC) ٢٥٪ من مجمّعة حصص تاليمسان الكندية(Tlemcen) في شركة النيل الكبرى السودانية (GNPOC)، أيضاً في عام ٢٠٠٥م موّلت هذه الشركة خط أنابيب متعددة المنتجات من مصفاة الخرطوم إلى بورسودان، كما قامت الشركة الهندية (OVL) باستثمار حوالي ٣,٥ مليارات دولار في السودان، وفي ديسمبر ٢٠٠٩م وقّعت السودان مذكرة تفاهم لتوسيع علاقاتها مع الهند في مجال النفط كجزء من استراتيجية هذه الأخيرة للتوسع في إفريقيا[١].

أما فيما يتعلق بغرب إفريقيا؛ فيرتكز النفوذ الهندي في هذه المنطقة في نيجيريا التي تعتبر ثاني أكبر مزودي الهند بالنفط الخام بعد السعودية، إذ أنها تلبي نحو ١٢٪ من احتياجاتها السنوية[٢].

وفي هذا الصدد قامت شركة (النفط والغاز الوطنية الهندية) بالمساهمة في مشاريع التنقيب واستكشاف وإنتاج النفط في نيجيريا[٣]، ومن ثمّ فقد عملت الهند على تعزيز علاقاتها مع حليفتها التقليدية نيجيريا، كما أنّ الهند نجحت في الحصول على استثمارات في ليبيا، حيث فازت (OVL) وشركة (ONGC) الهندية بعقود نفطٍ وغازٍ، كما استطاعت شركة (النفط والغاز الوطنية الهندية) من الحصول على حصصٍ في بعض أماكن الاستكشاف والإنتاج في نيجيريا، وفي جنوب إفريقيا أيضاً، كذلك تتركز الاستثمارات الهندية النفطية في أنغولا[٤].

استراتيجية الهند للسيطرة على النفط الإفريقي:

تقوم الاستراتيجية الهندية في إفريقيا على عدة محاور، تتمثل في تقديم المساعدات من أجل الحصول على البترول، وفي هذا الصدد قامت الهند بتقديم عرض حوالي مليار دولار لاستخدامها في مشاريع البنية التحتية لبعض دول غرب إفريقيا؛ مقابل الحصول على حقّ استكشاف البترول في هذه الدول، ففي عام ٢٠٠٥م أعلنت الشركة الهندية (ONGC) عن استثمارات بقيمة ٦ مليارات دولار لإنشاء مصفاة ومحطة للطاقة وشبكة سكك حديدية في نيجيريا؛ مقابل الحصول على البترول.

وتتميز الاستراتيجية الهندية بأنها تسعى لتحقيق أقصى استفادة ممكنة بأقلّ تكلفة، وذلك عبر دراسة متأنية ودقيقة لاحتياجات السوق الإفريقية والمناطق الخالية من المنافسة، التي يمكن النفاذ منها دون حدوث مواجهة مع المنافسين الدوليين الآخرين على النفط الإفريقي، مع محاولة التغلغل المتدرج حتى لا يثير ذلك حفيظة الأفارقة، ولعلّ الحرص الهندي على التذكير الدائم بأنّ العلاقة القائمة بينها وبين الدول الإفريقية هي: (شراكة متوازنة) سبب مهم في بناء الثقة التي تزيد من آفاق

(١) With special reference to Kenya and Sudan, op. cit, P 57.

(٢) سعد حقي توفيق: التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٣، ٢٠١١م، ص (٢٦ – ٢٨).

(٣) Strategic and international studies, "India in Africa : moving beyond oil", south Asia program, strategic and international studies, (10 June) 2008, P 01.

(٤) سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ٢٨.

التعاون بينهما بصورة كبيرة[١].

كما أنّ الشركات الهندية- بصفةٍ عامّة- تقوم بالاستثمار في قطاعات البنية التحتية التي تعرّضت للإهمال على نحوٍ كبير، سواءً في بناء السدود، أو مشروعات الاتصالات والنقل الرئيسة، التي تعدّ على درجة من الأهمية في رفع مستوى الإنتاج وتخفيض مستوى الفقر، وهو ما يساعد في تحقيق نسبٍ عالية من النموّ؛ في مقابل الحصول على حقوق التنقيب عن النفط.

وعلى اعتبار أنّ الهند ليست دولة غنية، ولا يمكنها تقديم مساعدات للدول الإفريقية بالقدر الذي تقدمه القوى الدولية الأخرى الموجودة في إفريقيا، فقد قامت الهند بتسهيل التعاون مع الدول الإفريقية الغنية بالنفط بإنشاء آلية للتعاون الإقليمي، تسمّى: (المبادرة التكنو - اقتصادية لحركة إفريقيا الهند) APPROACH FOR AFRIC INDID TECHNO-ECONOMIC، وذلك بالمشاركة مع ثماني دول إفريقية.

وكان الهدف من هذه المبادرة تطوير روابط أقوى من خلال تكثيف أكبر للصلات المؤسسية الاقتصادية، والشراكة، والصناعة النفطية، حيث ينظر إلى هذه المبادرة بأنها مبادرة لتحويل الاعتماد من منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك إلى غيرها من إمدادات النفط الأخرى، وللتعامل مع ارتفاع أسعار النفط الخام، ولقد أبدت الهند من خلال هذه المبادرة رغبتها، ليس فقط في شراء نفط إفريقيا، ولكن أيضاً الرغبة في المشاركة في جميع مراحل التنقيب

(١) Sharinee Jagtiani, "India's Africa policy: to word a more coherent engagement", S.rajarantom school of international studies, (September) 2012, P 48.

والإنتاج إلى التوزيع؛ من خلال توفير فرص التكرير والتخزين والنقل؛ عن طريق إشراك البلدان الإفريقية في شكلٍ وثيق[٢].

كما أنّ الهند اعتمدت على استراتيجية توطيد العلاقات التجارية مع إفريقيا من أجل السيطرة على النفط، حيث قامت الهند في هذا الجانب بتخفيض قيود الاستيراد الهندي من الدول الأكثر فقراً، بما في ذلك الدول الإفريقية، كما أنها أعطت الواردات

(٢) Sanjay Kumar Pradhan," rise of India of India an d china in African oil and gas market: strategies, competition and assessment", (annual conversion on the theme, the dawning of "Asian country " :emerging challenge 12-before theory and practice of in India, 10 December 2012, India school of liberal studies, .2012), PP 10, 11

الإفريقية معاملة تفضيلية، وبخاصة الواردات النفطية، وفي هـذا الصدد بلغ حجم التجارة بين الهند وإفريقيا حوالي ١٢ مليار دولار في عام ٢٠١١م.

ولقد عملت الهند على محاكاة الاستراتيجية الصينية التـي تقوم على توفيـر القروض في مقابل الحصول على الموارد النفطية الإفريقية، وكان على الهند أن تضع رؤية قوية ومتماسـكة لإفريقيا؛ معتمدة بذلك على نقاط قوتها، حيث عملت على اسـتغلال مختلف الفرص لبسـط نفوذها، غير أنّ النشـاط الصينـي الكبير في القارة الإفريقية كان عقبة أمام تحقيق مصالحها وأهدافها النفطية[١].

(١) Sharineejagtiani, op.cit, P 02.

ومـن ثمّ يمكـن إجمال أهـم الآليات التي سلكتها الهند لتحقيق أهدافها فيما يأتي:

١ - دعـم ميزانية المسـاعدات الخاصة بإفريقيا التي تقدمها وزارة الشـؤون الخارجية الهندية، لتنفيذ المشـروعات فـي العديد من المجـالات الحساسـة التي تركز علـى تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات، وقد تم اعتماد أكثر من خمسـمائة مليون دولار في السـنوات الخمس القادمة.

٢ - تخفيـف قيـود الاسـتيراد الهندي من الـدول الأكثر فقراً، بما فـي ذلك الدول الإفريقية، وفى إطـار ذلك أعلنت الهند- في القمة- أنها ستقدّم من جانبها معاملة تفضيلية بالنسبة للواردات القادمة إلى الأسواق الهندية من الدول الخمسـين الأقل نموّاً على مستوى العالـم، والتي مـن بينها ٣٤ دولـة من قارة إفريقيا.

٣ - زيـادة عمليـة الائتمـان المقدمـة للمشـروعات التجاريـة والصناعية من ٢,١٥ مليار دولار (في الفترة من عام ٢٠٠٣م - ٢٠٠٤م إلى عـام ٢٠٠٨م - ٢٠٠٩م) إلى ٥,٤ مليارات دولار على مسـتوى التعاون الثنائي مع الدول أو التجمعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا في السنوات الخمس القادمة.

٤ - زيـادة دور القطـاع الخاص في عملية الشـراكة، فضلاً عن الاسـتفادة القصوى من الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وهي آليات تسـاعد على التغلغـل وتقوية الوجود الهندي في القارة.

إلا أنّ ما يؤخذ على السياسة الهندية في إفريقيا هو أنّ لهـا ارتباطات مع الدول التي تنتهك حقوق الإنسـان، وهي العلاقات نفسها التي تربط الصين بهم، وهو ما يثير قلق الرأي العام الإفريقي والدولي حول هذه العلاقات.

التنافس الهندي الصيني على نفط القارة الإفريقية:

هنـــاك تنافسٌ حـــادٌّ بين الصيـــن والهند للحصول على أكبر نصيبٍ من الموارد الطاقوية الإفريقية، وهو ما ظهر جليّاً في أكتوبر ٢٠٠٤م، وذلك عندما عرضت الحكومـــة الأنغولية على الهند حصص (شركة شيل) للبيع، حيث أقدمت الهند على شـــراء ٥٠٪ من حصص هذه الشركة في الحقـــول الأنغولية، فعرضـــت حوالي ٦٢٠ مليـــون دولار للحصـــول على الصفقـــة، إلا أنّ الصين هي التي فازت بالصفقة، وذلك من خلال عرض حوالي ٢ مليار دولار أمريكي[١].

إنّ الصيـــن هي بلا شـــك منافسٌ للهند في مجال تعزيـــز العلاقات مع البلـــدان الإفريقية في قطـــاع النفط، فالصين اعتمدت على تقديم المســـاعدات للبلدان الإفريقية مقابل الحصول على النفـــط، وهذا ما عملت الهند على اتباعه، إلا أنّ الهند ليس لديها الموارد الكافية لمواجهة النفوذ الصيني، والقدرة على جمع المساعدات اللازمـــة بالقدر الذي تعمـــل عليه الصين، وهو ما أوضحتـــه صفقة أنغولا – كما ســـبق الذكر –، كذلـــك ما حدث في نيجيريا ســـنة ٢٠٠٥م، حيث مُنعت الهند مـــن الحصول على امتيازات في نيجيريا لأســـباب أمنية، فطلبت الشـــركات الهندية مـــن الحكومة النيجيرية توفير الظروف المواتية من أجل الاستثمار فيها، إلا أنّ الشركات الصينية تدخلت في هذه الصفقة أيضاً، وقامت بالاســـتثمار دون أن تضع أي تحفظات، وهناك حـــالات كثيرة فقـــدت فيها الهنـــد العديد من الصفقـــات المربحة في مجـــال النفط لصالح الصين[٢].

لقد قامـــت الحكومات الهنديـــة بمجموعة مـــن الإجـــراءات لمواجهة التحـــدي الصيني، وكـــذا محاولة تعميق الارتبـــاط الاقتصادي مع إفريقيا، حيث طرحـــت وزارة الخارجية العديد من المبـــادرات لدعم القطـــاع الخاص الهندي في محاولة لتوسيع اســـتثماراتهم في إفريقيا، مثل برنامج (التركيز على إفريقيا)، و (مشـــروع الشـــراكة الإفريقيـــة الهندية)، اللذيـــن أُطلقا تحت رعاية (بنك الهند للاســـتيراد والتصدير)، و(اتحاد الصناعات الهندية)، واللذين يساهمان فـــي تحقيق النمـــوّ للقارة الإفريقيـــة، لتحظى الاستراتيجية الهندية بالقبول من قِبل القارة.

إلا أنّ الهنـــد أدركت فـــي نهاية المطاف أنّ هذه الاســـتراتيجية غير مجدية لتأمين الموارد البترولية اللازمة لها، وأنها لن تســـتطيع تحقيق مصالحها النفطية، فالصين ستكون الفائزة في جميع الأحوال، وبذلك فهي بحاجة لاستراتيجيةٍ جديـــدة لتـــدارك الوضع، فقـــررت التعاون مع الصين من أجل حلّ هذه المشـــكلة، وهو ما وقع بالفعـــل في يناير ٢٠٠٦م، حيـــث وقّعت كلٌّ من الهند والصين خمس اتفاقيات بشأن التعاون في مجال الطاقـــة، وذلك من أجل تأمين تزويدهما بمختلـــف المـــوارد الطاقويـــة، تناولـــت هذه الاتفاقيات القطـــاع الخاص في البلدين لتجنّب حرب العقود التجارية.

وتهدف هذه الاتفاقيات إلى دخول شـــركات البلدين في عروضٍ مشتركة لتعاملاتها التجارية الخارجيـــة، كما تضمّنـــت الاتفاقيـــات تبادل المعلومات حول الصفقـــات النفطية المحتملة فـــي بلدٍ ثالثٍ لتفادي الدخول في صدام حولها، ولبحث إمكانيـــة الاتفاق على دخولٍ مشـــتركٍ لشرائها، كما اتفق البلدان على إنشاء مجموعة عمـــل مشـــتركة تجتمع مرة واحدة في الســـنة على الأقل، وتكون مهمتها الإبقاء على التواصل

(١) Ibid, P 03.

(٢) Sanjay Kumar Pradhan.op. cit.p 18.

وتبادل المعلومات في المصالح المشـــتركة في هذا الإطار[١]، وبذلك اتخذت العلاقة (الهندية الصينية) في كثيرٍ من الأحيان نوعاً من التعاون في مجال النفط الإفريقي، فعلى ســـبيل المثال في عـــام ٢٠٠٣م قررت شـــركة النفط الكندية بيع مصالحها النفطية في الســـودان لمؤسسة البترول الوطنيـــة الصينية، والتي قامت بدورها بمنح حصة ٢٥٪ منها للشركة الهندية[٢].

خاتمة:

لقد تمّ التوصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من الاســـتنتاجات، والتي تلخّص دور العامل النفطي في السياسة الهندية تجاه القارة الإفريقية فـــي مختلف تفاصيلـــه، والتي تمّت صياغتها في النقاط الآتية:

– يعتبر العامل النفطي من أهم العوامل التي توجّه اهتمـــام الدولة الهندية بالقارة الإفريقية، وذلـــك لعدة اعتبارات، منها ما يتعلق بخصائص النفط الإفريقي، ومنهـــا ما يتعلق بحاجة الهند كدولة تســـعى جاهدةً لتحقيق درجات معينة من النموّ والتقدّم، خصوصـــاً أنّ النفط أصبح من أهم المواد الحيوية التي يعتمد عليها الاقتصاد الدولي، فقد أصبح تأميـــن النفط من أولويات الأمـــن القومي للـــدول في ظـــلّ تزايد حاجتها الاستهلاكية لهذه المادة المهددة بالنضوب.

– لقد أضحت الهند من كبار المســـتهلكين للنفط في العالم، الأمر الذي حتّم عليها البحث عن مصـــادر مختلفة لإمداداتها النفطية، ليكون النفـــط الإفريقـــي بخصائصه المتعـــددة خير ممولّ للاحتياجـــات النفطية للدولـــة الهندية، ولهذا فقد انتهجت هـــذه الأخيرة مجموعة من الاستراتيجيات الهادفة للاســـتفادة من النفط الإفريقي بأقلّ تكلفة ممكنة.

– وضع القـــدرات الهندية غيـــر المتكافئة مـــع القدرات الصينية؛ حتّم على الدولة الهندية الاتجاه نحو التعاون مع الدولة الصينية، وتجنّب تصادم مصالحها معها ومـــع غيرها من القوى الدولية الكبرى.

– والجدير بالذكر أنّ النفط لا يعتبر العامل الوحيد المتحكّم في الاهتمـــام الهندي بالقارة الإفريقيـــة، فهنـــاك الجانب التجـــاري، وكذا اتفاقيات الشراكة.. إلخ.

– لا يعدّ الوجود الهندي في القارة الإفريقية ذا فائدةٍ كبيرةٍ للقـــارة؛ على اعتبار أنه مرهون بمحدوديةٍ القدرات في مختلف الميادين، وخير دليلٍ على ذلك محدودية المساعدات المشروطة المقدّمـــة من قِبل الهند للقارة الإفريقية مقارنةً بقدرات القوى الدولية الأخرى ■

(١) علي حسين بكير: دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات، الطبعة الأولى (لبنان – دار المنهل اللبناني، ٢٠١٠)، ص ٢٠٨.

(٢) Sanjay Kumar Pradhan.op. cit.p 19.

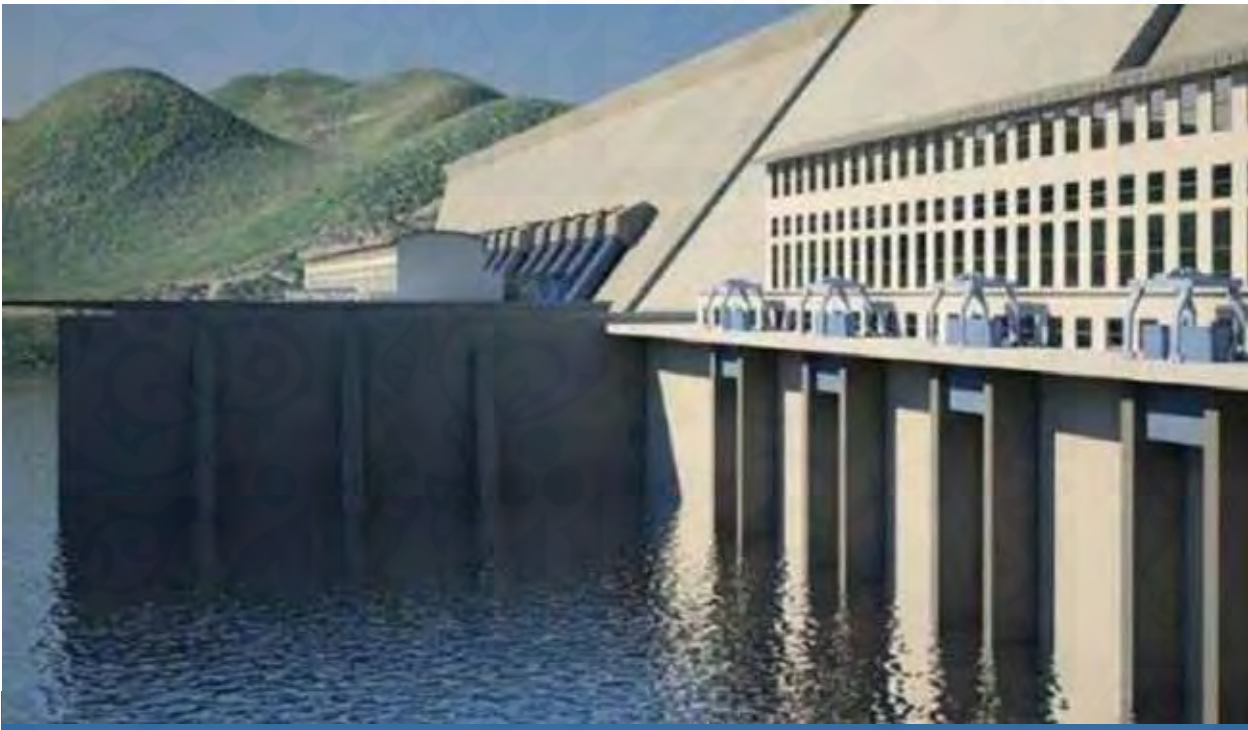

سدّ النهضة: هيمنة إثيوبية على مياه النيل!

د. راوية توفيق

مدرس العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

في أبريل ٢٠١١م وضع رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل (ميليس زيناوي) حجر الأساس لأكبر سدٍّ في منابع النيل (سدّ النهضة الإثيوبي العظيم)، وبرغم أنه ليس السدّ الأول الذي تبنيه إثيوبيا على منابع النيل؛ فإنّ حجم هذا السدّ، وكيفية التخطيط له وبناءه، وتوقيت هذا البناء، قد أثار خلافات سياسية حادة بين مصر وإثيوبيا، ودشّن مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات بين دول حوض النيل بصفةٍ عامّة، ودول حوض النيل الشرقي (مصر، والسودان، وإثيوبيا) بصفةٍ خاصة.

وفي هذا الإطار؛ تحاول هذه الورقة الإجابة عن عدد من التساؤلات، هي:

١ – ماذا يعني سـدّ النهضة بالنسبة لإثيوبيا؛ دولة المنبـع الأهم التي تزود النيل بأكثر من ٨٥٪ من مياهه، وبالنسـبة لمصر؛ دولـة المصبّ التي تعتمد بشـكلٍ كاملٍ تقريباً في احتياجاتها المائية على مياه النيل؟

٢ – وكيف تعاملت الدبلوماسـية المصرية مع هذا الملف بوصفه التحدي التاريخيّ الأكبر الذي واجهته السياسة المائية المصرية؟

٣ – وإلـى أي مدى عالج إعلان مبادئ سـدّ النهضة الذي وقّعته: (مصر وإثيوبيا والسـودان)، فـي مـارس الماضي فـي الخرطـوم، القضايا الخلافية المحورية بين القاهرة وأديس أبابا حول السدّ؟

أولاً: مصر ومياه النيل: قضية مهمّة وسياسة قاصرة:

كان الحفاظ علـى تدفّق مياه النيل إلى مصر، وما زال، أحـد أهم أهداف السياسـة الخارجية المصريـة، فمياه النيل تمثّل المصدر الأهم لتوفير احتياجـات مصر المائية، وهـي المصدر الوحيد تقريباً للريّ في مجال الزراعة، الذي يستحوذ على (٨٥ – ٩٠٪) من الموارد المائية[١]، وقد كان ارتباط الحضـارة المصرية القديمـة بالنيل، ورمزيته في تلك الحضارة، باعثاً علـى الاهتمام المصري بمدّ العلاقات السياسية والتجارية مع دول منابع النيل.

كما سعت الدولة المصرية الحديثة إلى تأمين تدفّـق مياه النيل بوسـائل، كان مـن بينها الغزو العسكري الذي وصل في عهد الخديوي إسماعيل إلى أوغندا وغرب إثيوبيا.

وفي عهد الاسـتعمار البريطاني لمصر وشرق إفريقيـا حرصت الإدارة البريطانيـة على تأمين

(١) محمد سلمان طايع: مصر وأزمة مياه النيل: آفاق التعاون والصراع، القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٢م، ص ص (٦٨ – ٨٨).

لم تدرك مصر خلال العقد الأخير أنّ هناك تغيّراً تدريجيّاً في القوة الاقتصادية لدول المنابع، وبخاصة إثيوبيا، وفي خريطة القوى الدولية الفاعلة في المنطقة

احتياجات مصر والسودان من مياه النيل للحفاظ علـى مصالحهـا الاقتصادية فـي الدولتين، لذا تـم إدراج موضوع مياه النيل فـي جميع اتفاقيات ومعاهدات ترسـيم الحدود السياسية بين مناطق القوى الاسـتعمارية في شـرق إفريقيا، ومن ذلك البروتوكـولات التي وقّعتها بريطانيـا مع إيطاليا عامـي ١٨٩١م و١٩٠١م، والمعاهـدة الموقّعة مع الحبشة عام ١٩٠٢م، والاتفاق بين إيطاليا وبلجيكا عـام ١٩٠٦م، والمعاهـدة التي شـملت بريطانيا وإيطاليا وفرنسا حول الحبشة في العام نفسه.

وقد نصّت هذه الاتفاقيـات على عدم القيام بمشـروعات تؤثّر على تدفق مياه النيل إلى مصر (بما في ذلك إنشاء السدود، وتحويل مجرى المياه) دون الاتفاق المسـبق مع بريطانيـا، ومثّلت هذه الاتفاقيات مصدراً قانونيّاً لحقّ مصر المكتسـب فـي مياه النيل، وقد جـاءت اتفاقية ١٩٢٩م (بين بريطانيـا – نيابـة عن مسـتعمراتها في شـرق إفريقيا–، ومصر) لتؤكد هذا الحقّ، وتحدّد حصة مصـر في مياه النيل بمقدار ٤٨ مليار متر مكعب، وحصة السـودان بمقدار ٤ مليـارات متر مكعب سنويّاً[٢].

(٢) عبدالملك عـودة: السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين، القاهرة: مركز الدراسات السياسية

ومع حصول دول حوض النيل على استقلالها تباعاً، منذ نهاية خمسينيات القرن الماضي، أبدت بعض حكومات هذه الدول مواقف رافضة للاتفاقيات الاستعمارية السابقة المنظِّمة لاستغلال مياه النيل، فبرغم أنّ إثيوبيا كانت قد وقّعت اتفاقية ١٩٠٢م مع بريطانيا، بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة، فإنها أصدرت بياناً عقب استقلال السودان في يناير عام ١٩٥٦م يؤكد عدم التزامها بالاتفاقيات السابقة، وأنها تحتفظ بحقّها في استخدام مواردها المائية في حدود أراضيها، كما أرسلت مذكرة بالمعنى نفسه في العام التالي لكلٍّ من مصر والسودان.

وقد تبنّت تنزانيا وأوغندا وكينيا مواقف مماثلة.

واعتبرت إثيوبيا أنّ صياغة اتفاقية ١٩٠٢م لا تمنعها من إقامة مشروعات على منابع النيل؛ لأنّ الاتفاقية نصّت على الالتزام بعدم القيام بمشروعات توقف تدفّق المياه، وبالتالي فلا تسحب الاتفاقية على ما عدا ذلك من المشروعات التي لا تؤثّر على تدفق المياه، كما احتجت إثيوبيا بأنّ الاتفاقية لم تحقّق مصالحها، وأنّ تغيّر الظروف يقتضي أن يكون هناك اتفاقية جديدة تنظّم استغلال مياه النيل[١].

ولكن مصر مضت في إبرام اتفاقية أخرى استبعدت إثيوبيا؛ مما ساهم في زيادة التوتر بين البلدين حول مياه النيل، ففي عام ١٩٥٩م وقّعت مصر والسودان (اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل) التي اتفقت الحكومتان بموجبها على قيام مصر بإنشاء السدّ العالي في أسوان؛ «بصفته أول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل»، وإنشاء السودان لخزان الروصيرص وأي مشروعات أخرى لاستغلال نصيبها في مياه النيل. وقد وزّعت الاتفاقية صافي عائد السدّ العالي بين الدولتين بمقدار ١٤,٥ مليار متر مكعب لمصر (ليصبح نصيبها السنوي بعد حساب الفواقد ٥٥,٥ ملياراً من متوسط الإيراد)، و ٧,٥ مليارات متر مكعب للسودان (ليصبح نصيبها ١٨,٥ مليار متر مكعب).

وقد أنشأت الاتفاقية هيئة فنية مشتركة لتيسير التعاون الفنّي بينهما، كما نصّت الاتفاقية على أن تقوم الدولتان ببحث مطالب الدُّول النيلية الأخرى؛ على أن يُخصم نصيب الدول الأخرى مناصفة بين مصر والسودان في حالة قبول الطلب[٢]، وقد مثّلت الاتفاقية الأساس القانوني لتحالف دولتي المصبّ فيما يخصّ مياه النيل، والذي ظلّ قوياً برغم التوتر الذي شهدته العلاقات السياسية بين البلدين في بعض الأحيان.

وقد طلبت إثيوبيا، بوصفها الدولة التي تساهم بأكثر من ٨٥٪ من مياه النيل، الانضمام إلى المفاوضات التي أجرتها مصر والسودان واحتجت على استبعادها منها. ومع الرفض المصري للمشاركة الإثيوبية في المفاوضات، وتمسّكها بحقوقها المائية استناداً إلى الاتفاقيات التاريخية، أصدر الإمبراطور الإثيوبي «هيلا سيلاسي» بياناً بأنّ من واجب إثيوبيا استخدام مياه النيل بما يخدم اقتصادها المتنامي وسكانها المتزايدين، وأنها قد كلّفت عدداً من الخبراء بالقيام بدراسات مفصلة لتحقيق هذه الاستفادة[٣].

ومن ناحية أخرى: اعتبرت إثيوبيا أنّ إنشاء

والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩م، ص ص (١٣ – ١٩).

(١) Yacob Arsano, Ethiopia and the Nile: Dilemmas of national and regional hydro-politics, Zurich: Swiss Federal Institute of Technology, 2007, 97-98.

(٢) انظر: نصّ الاتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة وبين جمهورية السودان للانتفاع الكامل بمياه النيل، نوفمبر ١٩٥٩م.

(٣) Arsano 2007 . pp.100-101;

مشـــروع ضخم بحجم الســـدّ العالي لتخزين مياه النيل دونً التشـــاور مع الدول الأخرى لا يعدّ فقط انفـــراداً بالقرار حول نهر دوليٍّ تشـــترك فيه عدة دول، وإنما هو أيضاً إهدارٌ لموارد النهر، حيث إنّ كمية البخر أقل في دول المنابع، وبخاصة إثيوبيا، وبالتالي فهي الأَوْلى بتطوير مشـــروعات لتخزين المياه[1]، وقد كانـــت تلك هي بداية تطوير خطط لبناء مشـــروعات ســـدود على النيل الأزرق، فيما سوف يتم التفصيل فيه في القسم التالي.

وقد اســـتندت مصر، في تمسّـــكها بحصّتها المائية المقررة في الاتفاقيات التاريخية، إلى أنها الأكثر اعتماداً على مياه النيل، وأنّ دول المنابع هي دول وفرةٍ مائية، كما احتجّت مصر بأنّ ما يسقط من مياه أمطار على الحوض يزيد على ١٦٠٠ مليار متر مكعب ســـنويّاً، لا يصل منها لخزان أسوان في المتوسطٍ سوى ٨٤ ملياراً، يتم تقاسمها بين مصر والسودان، أما الباقي فيُفقد سواء من خلال البخر أو في منطقة المستنقعات في جنوب السودان.

وبنـــاء عليه؛ فبينما يبدو أنّ مصر تحصل على نصيب الأســـد من مياه النيل، فإنها في الواقع لا تحصل إلا على حوالي ٣٪ من مياهه، ومن ثمّ فإنّ حصول الدول الأخرى علـــى حصّةٍ من مياه النيل يتطلب القيام بمشروعات تساهم في زيادة الإيراد المائـــي للنهر؛ بما يســـمح بحصول هـــذه الدول علـــى حصة إضافية دون المســـاس بحصة مصر المائية[2].

كما ركنـــت مصر إلى أنّ دول المنابع لا تمتلك من الموارد المالية ما يمكّنها من بناء مشـــروعات ضخمة تمثّـــل تحديّاً لحصة مصـــر المائية، وأنّ الثقل السياســـي لمصر وعلاقتها مع المؤسسات والدول المانحة يسمح لها بممارسة الضغوط على هذه الأطراف لحثّها على عدم تمويل مشروعات لا تحظى بموافقـــة مصر، هذا بالإضافة إلى التلويح بين الحين والآخر لاستعداد مصر لاستخدام القوة العسكرية في حال أقدمت إثيوبيا على خطوة إنشاء مشروعٍ يؤثّر على حصة مصر من المياه.

لمً تدرك القيادات المصرية المتعاقبة أنّ هذه الأدوات لا تحـــلّ القضايـــا العالقة، وأخذت مصر الوضع القائم الذي تمتعت فيه بميزة نســـبية في اســـتغلال مياه النيل بحكم الحقوق المكتسبة التي أصّلتها الاتفاقيات التاريخية كأمرٍ مســـلّم به وغير قابل للتفاوض، ولم تدرك مصر خلال العقد الأخير من حكم الرئيس مبـــارك أنّ هناك تغيّراً تدريجيّاً فـــي القوة الاقتصاديـــة لدول المنابـــع، وبخاصة إثيوبيـــا، وفي خريطة القـــوى الدولية الفاعلة في المنطقة مع دخول الصين باستثماراتها في مجال البنيـــة التحتية في هذه الـــدول، وهما العنصران الذين مكّنا إثيوبيا من تدشين مشروعٍ يمثّل تحديّاً لحقوق مصر المكتســـبة في مياه النيل على النحو الذي يبيّنه القسم التالي.

ثانياً: سدّ النهضة: تنفيذ لخطط السدود الإثيوبية أم خروج عنها؟:

تعود الخطط الإثيوبية لبناء مشروعات سدودٍ على مياه النيل إلى نهاية خمسينيات القرن الماضي، فقد طـــورت إثيوبيا بالتعاون مع المكتب الأمريكي لاســـتصلاح الأراضي خطةً شاملة لاستغلال النيل الأزرق الذي يزوّد نهر النيل بحوالي ٥٩٪ من مياهه، وأوصـــت هذه الخطة، التي تـــم الانتهاء منها عام ١٩٦٤م، بإقامة أربعة ســـدودٍ لتوليد الكهرباء على النيل الأزرق، هـــي: (كارادوبي، و منداية، و مابيل، و سدّ الحدود)، وقد عزّز الدعم الأمريكي لإثيوبيا القيـــام بهذه الخطط في ظلّ الصدام المصري مع الولايات المتحدة في الخمسينيات والستينيات من التخوف المصري من تأثير هذه المشروعات على

(١) Simon Mason, From Conflict to Cooperation in the Nile basin, Zurich: Swiss Federal Institute for Technology, 2004, 190-191.

(٢) محمد سلمان طايع، مرجع سابق، ص ص (١١٨ – ١٢٣).

حصتها المائية، حتى بعد التحالف (المصري - الأمريكي) في العقود التالية.

والجدير بالملاحظة: أنّ السدود الأربعة كانت بإجمالي سعة تخزين حوالي ٧٣ مليار متر مكعب، وطاقة إنتاجية تصل إلى حوالي ٥٥٧٠ ميغاوات[١].

وبالنسبة لسدّ الحدود، وهو السدّ الذي يُبنى في موقعه المقترح تقريباً سدّ النهضة الحالي، فقد أوصى المكتب الأمريكي بأن يكون ارتفاعه في حدود ٨٠ متراً؛ على اعتبار أن أي ارتفاع أكبر سيحتّم بناء سدٍّ جانبيٍّ مرتفع التكلفة لحجز مياه الخزان، وكانت سعة السدّ المقترحة تصل إلى حوالي ١١ مليار متر مكعب، وطاقة إنتاجية ١٤٠٠ ميغاوات[٢].

وقد منعت الظروف الاقتصادية والسياسية الدولة الإثيوبية من إقامة المشروعات التي أوصى بها المكتب الأمريكي لما يزيد على ثلاثة عقود، فلم يتم إنشاء سوى سدود صغيرة، أهمها (سدّ فينشا) على النيل الأزرق.

ومع وصول (الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية) للحكم في إثيوبيا، وإطاحتها بنظام «منجستو هيلا ماريام» عام ١٩٩١م، بدأت الحكومة الإثيوبية في تطوير خطط لتنمية مواردها المائية وأنهارها الدولية، وعلى رأسها نهر النيل، وظلت المشروعات المقترحة من قِبل

المغزى السياسي الهام لسد النهضة تحقيق الهدف الإثيوبي لدورها الإقليمي كمصدر للطاقة في منطقة القرن الإفريقي

المكتب الأمريكي قبل نحو ثلاثة عقود هي محور هذه الخطط الجديدة، ففي عام ١٩٩٩م بلورت الحكومة الإثيوبية سياسة لإدارة الموارد المائية بهدف تطوير هذه الموارد بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي عام ٢٠٠١م أعلنت الحكومة استراتيجية وطنية للمياه رصدت عدداً من المشروعات على أنهارها الدولية، وطرحت فيها مشروعات: (كارادوبي، و منداية، و سدّ الحدود) بالمواصفات المحددة نفسها في الدراسة الأمريكية تقريباً للدراسة التفصيلية[٣].

وقد انضمت إثيوبيا للمرة الأولى، عضواً كاملاً وليس مجرد مراقب، إلى إطارٍ إقليميٍّ للتعاون بين حوض النيل، وهو (مبادرة حوض النيل) التي أُسست عام ١٩٩٩م[٤]، لسببين: الحصول على

(١) Paul Block et al, Integrated Management of the Blue Nile Basin in Ethiopia, International Food Policy Research Institute, IFPRI Giorgio ;6-Discussion Paper, May 2007, pp. 5 Guariso and Dale Whittington, "Implications of Ethiopian water development for Egypt and Sudan", International Journal of Water Resources Development, vol. 3, no.2, 1987, pp. 108-106.

(٢) Ethiopian Ministry of Water and energy, Dams and hydropower, September 2007, http://www.mowr.gov.et/index.php?pagenum=4.3&pagehgt=1000px

(٣) The Federal Democratic Republic of Ethiopia, Ministry of water Resources: Ethiopia Water Sector Policy, 2001 and Ethiopian water Sector Strategy, 2001.

(٤) مبادرة حوض النيل: عبارة عن اتفاقية تضم دول حوض النيل العشر) مصر، السودان، أوغندا، إثيوبيا، الكونغو الد يمقراطية، بوروندي، تنزانيا، رواندا، كينيا، إريتريا)، تم توقيعها في فبراير ١٩٩٩م، في تنزانيا، بهدف تدعيم أواصر التعاون الإقليمي (سوسيو- اجتماعي) بين هذه الدول، وهي تنصّ على الوصول إلى تنمية مستدامة في المجال السياسي-الاجتماعي، من خلال الاستغلال المتساوي للإمكانيات المشتركة التي يوفرها حوض نهر النيل.

تمويلٍ دوليٍّ لمشروعات السدود المقترحة، وتطوير اتفاقيةٍ قانونية شاملة تنظّم استغلال مياه النيل.

وقد قدّمت إثيوبيا هذه المشروعات بالفعل للمبادرة لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذها، وفي إطار المكتب الإقليمي الفني لدول حوض النيل الشرقي (الذي يضمّ: مصر والسودان وإثيوبيا) التابع للمبادرة، وبتمويلٍ نرويجيٍّ بدأت شركات نرويجية وألمانية إعداد الدراسات الخاصة بهذه المشروعات[1]، وفي الوقت نفسه شرعت إثيوبيا في بناء بعض السدود على الروافد الأخرى لمياه النيل، ومنها: (سدّ تيكيزي) الذي تمّ الانتهاء من بنائه عام ٢٠٠٩م على نهر عطبرة، ويزوّد النهر بحوالي ١٢٪ من مياهه، وقد ساعدت الحكومة الصينية في تمويل هذا المشروع، وشارك في بنائه (شركة صينوهيدرو)، و (شركة الصين الوطنية للموارد المائية وأعمال هندسة الطاقة المائية)[2].

وعلى مسارٍ موازٍ؛ كانت مفاوضات الاتفاقية الإطارية لحوض نهر النيل تشهد خلافات بين دول المنبع والمصبّ، فبرغم تأكيدات وزير الري المصريّ السابق (محمود أبو زيد) بأنه قد تمّ الاتفاق على ٩٩٪ من بنود الاتفاقية؛ فإنّ التغيير المفاجئ لأبو زيد في مارس ٢٠٠٩م، ومحاولة الوزير الجديد (محمد نصر الدين علام) إعادة التفاوض على بعض البنود التي اعتبرها مجحفة للحقوق المصرية، أدى إلى أزمة حقيقية، حيث قادت إثيوبيا بعض دول المنابع لغلق باب التفاوض والدعوة للتوقيع على الاتفاقية دون الوصول إلى صيغة توافقية مع مصر والسودان، وقد وقّع على الاتفاقية في عنتيبي بأوغندا في مايو ٢٠١٠م: (إثيوبيا، وأوغندا، وتنزانيا، ورواندا)، ثم انضمّت: (كينيا) في الشهر نفسه، ولحقت بهم: (بوروندي) في فبراير ٢٠١١م ليكتمل النصاب القانوني المطلوب للتصديق على الاتفاقية.

وقد تركّزت نقاط الخلاف في رغبة دول المصبّ في الإشارة إلى الاستخدامات الحالية والحقوق المكتسبة في المادة الخاصة بالأمن المائي (المادة ١٤ الفقرة (ب))، وكذا رغبتها في تضمين الإخطار المسبق بصفته شرطاً للقيام بمشروعاتٍ على منابع النيل، وليس مجرد تبادل المعلومات حول هذه المشروعات، وتغيير قواعد التصويت لتكون بالإجماع، أو بأغلبيةٍ تشمل دول المصبّ؛ بدلاً من الأغلبية فقط.

ولم تر مصر النصّ الحالي في الاتفاقية على تأجيل البت في الفقرة الخاصة بالأمن المائي إلى بعد إنشاء آلية التعاون الجديدة (مفوضية حوض النيل التي ستحل محلّ المبادرة) كافياً[3].

ولا يمكن فصل هذا الخلاف حول الاتفاقية الإطارية عن الخطوة الإثيوبية بالإقدام المنفرد على إنشاء سدّ النهضة، فبعد تجميد مصر والسودان عضويتيهما في مبادرة حوض النيل، على إثر توقيع دول المنابع على الاتفاقية، أدركت إثيوبيا أنه لا مجال للمضي قُدماً في تنفيذ مشروعات المبادرة المشتركة، خصوصاً مع استمرار التحفظ المصري على بناء مشروعات سدودٍ على النيل الأزرق، لكن بعد اندلاع ثورة الخامس والعشرين من

(١) Ethiopian Ministry of Water and energy, Dams and hydropower, September 2007, http://www.mowr.gov.et/index.php?pagenum=4.3&pagehgt=1000px

(٢) لمزيد من التفاصيل حول المشروعات المقترحة والمنفذة للسدود الإثيوبية على منابع النيل والأنهار الدولية الأخرى انظر:
Adjoa Anyimadu, Major hydropower projects in Sudan and Ethiopia, in Harry Verhoeven, Black Gold for Blue Gold: Sudan's oil, Ethiopia's water and regional integration, Chatham House, Briefing Paper, June 2011.

(٣) الهيئة العامة للاستعلامات: الموقف بعد التوقيع على الاتفاقية الإطارية لحوض النيل، على الرابط/ http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=1651#.VU8P1o6qqko

يناير ٢٠١١م في مصر، وتحديداً في أبريل ٢٠١١م، وجد رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ميليس زيانوي الفرصة سانحة لوضع حجر أساس المشروع الأكبر على منابع النيل الأزرق.

ولكن اللافت للنظر أنّ إثيوبيا لم تقدم على تنفيذ أيٍّ من المشروعات التي كانت مطروحة للدراسة والتنفيذ منذ الستينيات، وإنما أقدمت على بناء مشروعٍ ضخم يتجاوز في حجمه ومواصفاته كلّ الخططِ المقترحة، فسدّ النهضة، الذي يتمّ بناؤه بالقرب من موقع السدّ الحدودي المقترح من قبل المكتب الأمريكي، يصل ارتفاعه إلى ١٤٥ متراً، ويستوعب خزانه ٧٤ مليار متر مكعب من المياه (وهو ما يعادل مرة ونصف الإيراد السنوي للنيل الأزرق)، بطاقة إنتاجيةٍ تقدّر بحوالي ٦٠٠٠ ميغاوات، وبتكلفة تقدّرٍ بحوالي ٤,٨ مليارات دولار أمريكي[١]. ويعني ذلك أنّ إثيوبيا أقدمت على بناء مشروعٍ واحد يستوعب ما كان يمكن أن تستوعبه السدودِ الأربعة المقترحة منذ الستينيات، والتي أقرتها الخطط الإثيوبية في بداية الألفية الجديدة، وطرحتها لطلب التمويل في إطار مبادرة حوض النيل.

كما يعني أيضاً أنها تجاوزت المواصفات المقترحة من قِبل المكتب الأمريكي؛ ما أدى إلى ارتفاع تكلفة البناء نتيجة للحاجة إلى سدّ جانبيٍّ بارتفاع حوالي ٥٠ متراً ليزيد سعة بحيرة السد، وبإنشاء مشروع بهذا الحجم؛ تكون إثيوبيا قد حقّقت حلمها القديم باستغلال نهر النيل، وتحدي الهيمنة المصرية عليه.

ولكن الإسراع الإثيوبي بإنشاء مشروع بهذا الحجم دون اكتمال بعض الدراسات الخاصة به، وبخاصة تلك المتعلقة بتأثير المشروع على دول المصبّ، قد أثار العديد من الانتقادات والتساؤلات، فقد وجهت (شبكة الأنهار الدولية)، وهي منظّمة دولية غير حكومية تُعنى بالاستغلال العادل للموارد المائية المشتركة وحماية حقوق الجماعات المحلية التي تعتمد على هذه الموارد، وجهت انتقادات حادة للنهج الإثيوبي المتسرّع والمفتقد للشفافية في إنشاء السدّ، والمتجاهل لآثاره السلبية المحتملة على دول المصبّ[٢]، كما أثار بعض الخبراء شكوكاً حول الجدوى الاقتصادية للمشروع، فقد توقّع الخبير الإثيوبي- الأمريكي «أسفاو بيني»، مدير مركز الطاقة المتجددة بجامعة سان دييجو، ألا ينتج السدّ الطاقة المتوقعة، مشيراً إلى أنه صُمّم استناداً إلى مواسم الفيضان، وأنّ إنتاجه الفعلي سيكون حوالي ٣٠٪ من المتوقع[٣]، ويعني ذلك أنّ هناك عدة تساؤلات وشكوك حول المشروع من الناحيتين الفنية والاقتصادية، وهي الشكوك التي دفعت بعض المتابعين إلى التساؤل حول ما إذا كان الهدف الرئيس من المشروع هو توليد الطاقة، أو تخزين المياه للتحكم في تدفق مياه النيل[٤]؟!

وفيما يتعلق بالتأثير المحتمل للمشروع على

(١) لمواصفات السد انظر: موقع الشركة المنفذة:
http://www.salini-impregilo.com/en/projects/in-progress/dams-hydroelectric-plants-hydraulic-works/grand-ethiopian-renaissance-dam-project.html

(٢) International Rivers, No room for debate on Grand Ethiopian Renaissance Dam, April 17, 2014, http://www.internationalrivers.org/blogs/229/no-room-for-debate-on-grand-ethiopian-renaissance-dam

(٣) Ethiopia's biggest dam oversized: experts' say', International Rivers interview with Asfaw Beyene, September 05, 2013, http://www.internationalrivers.org/resources/99s-biggest-dam-%80%ethiopia%E2oversized-experts-say-8082

(٤) انظر على سبيل المثال: نادر نور الدين: مصر ودول منابع النيل: الحياة والمياه والسدود والصراع، القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠١٤م، ص ٣٦٩؛ وضياء الدين القوصي: إثيوبيا: الماء أم الطاقة أم الاثنان معاً؟، الأهرام اليومي، ٨ ديسمبر ٢٠١٣م.

(إعلان المبادئ) حول سد النهضة يمثل انعكاساً للأوضاع التي نجحت إثيوبيا في فرضها على الأرض

مصر، فقد أشار تقرير اللجنة الدولية التي شُكّلت من خبراء من الدول الثلاث (مصر، وإثيوبيا، والسودان)، بالإضافة إلى أربعة خبراء دوليين، إلى عدم كفاية المعلومات التي وفّرها الجانب الإثيوبي للوصول إلى تقديرٍ دقيقٍ لآثار المشروع على دول المصبّ، وعدم وجود أيةٍ معلومات بشأن تشغيل السدّ، وعليه فقد أشار التقرير إلى الحاجة إلى تعاون الدول الثلاث للقيام بدراسة لتقدير هذه الآثار.

وقد أشارت التقديرات المبدئية للجنة، استناداً إلى دراسة التصميم الحالي للسدّ، إلى أنّ كمية المياه الواصلة إلى مصر قد لا تتأثر عند الملء الأول لخزان السدّ إذا ما تمّ هذا الملء في المواسم المتوسطة أو مواسم الفيضان، مع انخفاض الطاقة المولدة من السدّ العالي بنحو ٦٪، أما إذا تمّ الملء خلال مواسم الجفاف فإنّ ذلك يعني انخفاض المياه الواصلة إلى مصر بشكل ملاحظ وتوقّف توليد الكهرباء من السدّ العالي لفترات طويلة، كما لاحظت اللجنة أنّ الوثائق الإثيوبية المقدمة إليها لم تشر إلا إلى الآثار الإيجابية المحتملة للمشروع على السودان، ولم تتضمن الآثار السلبية وكيفية معالجتها[١].

وتعني هذه الحقائق أنّ الإدارة المنفردة للسدّ يمكن أن تؤدي إلى أضرار واضحة على دولتي المصبّ.

وبالرغم من أنّ إقدام إثيوبيا على تنفيذ هذا المشروع أحاديّاً أدى إلى اضطرارها لتمويل هذا المشروع ذاتيّاً، وعدم حصولها على دعم ماليٍّ خارجيٍّ لتمويله، فإنها حاولت الترويج للمشروع، على الأقل لتحييد القوى الخارجية في خلافها مع مصر، وقد قامت إثيوبيا في هذا الإطار بجهدٍ واضح من خلال سفاراتها بالخارج، والتي أصدرت منشورات تصوّر المشروع بوصفه منقذاً للبلاد من الفقر، وحجر الزاوية في الانتقال إلى «الاقتصاد الأخضر» عن طريق تطوير موارد الطاقة النظيفة، وقاطرة للتكامل الإقليمي الذي سيتحقق من خلال توفير الطاقة الرخيصة لدول المصبّ[٢]، كما حرصت إدارة المشروع على اللقاء بشكلٍ مستمرٍ مع المراسلين الأجانب في موقع المشروع لإطلاعهم على التقدم المحرز في البناء، وفي تعبئة الموارد المحلية من خلال السندات المباعة للمواطنين في الداخل والخارج للمساهمة في المشروع، وخلال ذلك رفضت إثيوبيا عدة مرات التوقف عن بناء المشروع إلى حين إتمام الدراسات الخاصة بتأثيره على دول المصبّ.

ثالثاً: الإدارة المصرية لملف سدّ النهضة:

في مقابل السياسة الإثيوبية الماضية في تنفيذ (سدّ النهضة) دون توقف، والمروّجة له في الداخل والخارج، مرّت الإدارة المصرية لأزمة سدّ النهضة بعدة مراحل، وتأثرت بالتغيّرات السياسية التي شهدتها السنوات الأربع التالية على ثورة

(١) International Panel of Experts, The Grand Ethiopian Renaissance Dam: final report, 41-May 2013, pp.36.

(٢) انظر على سبيل المثال:
Consulate General of Ethiopia in Los Angeles, The Grand Ethiopian Renaissance Dam, n.d.

الخامس والعشـــرين من يناير، ويمكن التمييز بين ثلاث مراحل للتعامل مع الأزمة:

المرحلة الأولى: امتدت من وضع حجر أســـاس المشروع في أبريل ٢٠١١م، وحتى مايو ٢٠١٣م حينما اقدمت إثيوبيا على تحويل مجرى النيل الأزرق لبداية بناء جســـم الســـدّ. تميزت هذه المرحلة باستخدام الوسائل الدبلوماسية لإثناء إثيوبيا عن نهجها الأحادي في بناء المشروع، فخلال زيارة رئيس الوزراء السابق (عصام شـــرف) إلـــى إثيوبيا في مايـــو ٢٠١١م؛ تم الاتفاق على تشكيل لجنة خبراء دولية لبحث الوثائق الخاصة بالمشروع وتقديم تقرير حوله. ولم تقتصر الوســـائل الدبلوماسية التي اســـتخدمتها مصر في تلك الفترة على الدبلوماسية الرسمية، وإنما شملت أيضاً الدبلوماسية الشعبية التي تمثلت في زيارة وفدٍ من الأحزاب والقوى الثوريـــة لأديس أبابا في أبريل ٢٠١١م، ولقاء رئيس الوزراء الراحل ميليس زيناوي، وقـــد خرجت تلـــك الزيارة بتعهد مـــن زيناوي بعدم التصديق على الاتفاقية الإطارية إلا بعد الانتخابات الرئاسية في مصر.

ولكن إثيوبيا رفضت وقف بناء السدّ إلى حين انتهـــاء اللجنة من عملها، وعمدت إلى اســـتهلاك الوقـــت لوضع حقائق علـــى الأرض وإجبار مصر على الاعتراف بها، فلم تبدأ اللجنة الدولية عملها إلا فـــي مايو ٢٠١٢م، وفي الوقت الذي كانت تروّج فيـــه إثيوبيا لوجهـــة نظرها في بناء الســـدّ، فإنّ مصر المنشـــغلة بإعادة ترتيب البيت من الداخل لم تستطع أن تجاري النشاط الإثيوبي في الترويج لوجهة نظرها حول السدّ، وانتظرت تقرير اللجنة الدولية.

المرحلة الثانية: هي مرحلة التصعيد، وبدأت من يونيـــو ٢٠١٣م وحتى يونيو ٢٠١٤م، وقد بدأت هذه المرحلة باعتبـــاره ردّ فعلٍ على إقدام إثيوبيا على تحويل مجري النيل الأزرق في ٢٨ مايو ٢٠١٣م خلال زيارة الرئيس الســـابق محمد مرسي لأديس

إذا تمّ ملء خزان سد النهضة خلال مواسم الجفاف؛ فإنّ ذلك يعني انخفاض المياه الواصلة إلى مصر، وتوقّف توليد الكهرباء من السدّ العالي لفترات طويلة

أبابا لحضور القمة الإفريقية، وذلك قبل ثلاثة أيام من تسليم اللجنة الدولية لتقريرها حول المشروع.

وقـــد بدأ هذا التصعيـــد بالدعوة التي وجهها الرئيس مرســـي للرموز السياسية لحضور اجتماع للتباحث حول كيفية التعامل مع أزمة ســـدّ النهضة فـــي الثالث من يونيـــو ٢٠١٣م، وجاءت إذاعة هذا الاجتمـــاع علـــى الهـــواء دون الإخطار المســـبق للمشـــاركين ليُضعف الموقف المصري، لما طُرح فـــي الاجتماع من اقتراحات بمســـاندة المعارضة الإثيوبية أو التلويح باســـتخدام الأداة العســـكرية، وهـــو ما اســـتغلته إثيوبيا إعلاميّاً لإبـــراز النيات المصرية تجاه المشروع.

وقـــد تلا ذلك خطـــابٌ للرئيس مرســـي في العاشـــر من يونيو؛ أكد فيـــه أنّ جميع الخيارات مفتوحـــة للتعامل مع هذا الملف، وبرغم إشـــارته إلـــى أنّ مصر لا تســـعى للحرب فإنـــه حذّر من المســـاس بأمن مصر المائي، مشـــيراً إلى أنه إذا نقصت قطرة واحدة مـــن المياه فدماء المصريين هي البديل، وعلـــى أثر هذه التهديدات زادت حدة التوتر بين البلدين، حيث أعلن وزير الدفاع الإثيوبي اســـتعداد بلاده للدفاع عن السدّ ضدّ أي هجمات محتملة، وصدّق البرلمان في الثالث عشر من يونيو على الاتفاقية الإطارية.

وقــد أدّت التغيّرات السياســية في مصر في يوليو ٢٠١٣م إلى انشغال مصر من جديد عن هذا الملف، فلم تجتمع اللجنة الفنية الثلاثية المسؤولة عن متابعة تنفيذ توصيــات اللجنة الدولية إلا في نوفمبر ٢٠١٣م، لتعقد ثلاثة اجتماعات تنســحب بعدها مصر من المفاوضات في يناير ٢٠١٤م، وقد تركزت نقاط الخلاف في تشكيل لجنة خبراء دولية جديدة، حيث تمسّــكت مصر بوجود خبراء دوليين يقدّمــون رأياً فنيّاً محايــداً في حال الخلاف بين الدول الثلاث، بينما رفضــت إثيوبيا وجود هؤلاء الخبراء، كما تمسّــكت إثيوبيــا بالمضي في بناء الســدّ، رافضة وقف بنائه باعتباره أحد إجراءات بناء الثقة، وعليه انســحبت مصر من المفاوضات الفنيــة، التي لم تكن في الواقــع مفاوضات حول الســدّ ومواصفاته، وإنما مفاوضــات حول كيفية استكمال الدراسات الخاصة بالسدّ.

وبدأت مصر متأخرة في الإعلان عن أســباب موقفها من الســدّ في وثيقة نشــرتها على موقع الخارجية المصرية [١]، وقد أشــارت الوثيقة إلى الأســانيد القانونية، ومنهــا الاتفاقيات التاريخية حــول مياه النيــل والاتفاقية التــي وقعتها مصر وإثيوبيا عام ١٩٩٣م، والتــي تضمّنت التزاماً بعد قيام الدولتين بإجراءٍ يســبب ضرراً بالغاً بالدولة الأخرى، والقواعد القانونية بالإخطار المسبق عن المشروعات المقامة على مجارى الأنهار الدولية، كما بــدأت بعض الدوائر في مصر في تلك الفترة ببحث إمكانية اســتخدام الوسائل القانونية، حيث أعــدت المجالــس القومية المتخصصــة تقريراً لعرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفتها قضية تمسّ الســلم والأمــن الإقليميين، خصوصاً أنّ اللجوء المباشــر إلى التحكيم الدولي غير ممكنٍ لضــرورة موافقة الطرفين على اللجوء للتحكيم[٢]، ويبــدو أنّ هذا البديل لم يكن مفضّلاً لدى لدى الحكومة المصرية التي فضلت الانتظار إلى حيــن انتخاب رئيسٍ جديدٍ في يونيو من العام نفسه.

وكانت تلك الفترة قد شــهدت تحركاً مصريّاً دبلوماســيّاً لمنع استخدام المســاعدات التنموية التي تحصل عليها إثيوبيا لتمويل الســدّ، ولسحب تمويل إحدى الشركات الصينية لربط السدّ بشبكة الكهرباء الإثيوبية[٣]، وهو ما تمّ تصويره خطأً على أنه نجاحٌ مصــريٌّ في وقف تمويل الســدّ دوليّاً، وفي الوقت نفســه لم تغلق مصــر في تلك الفترة باب التفاوض حول السدّ، فقد عرضت الخارجية المصرية على الجانب الإثيوبي المشاركة في تمويل الســدّ مقابل المشــاركة في إدارته، وهو الاقتراح الــذي رفضه الجانب الإثيوبي مؤكداً على لســان المتحدث باســم الخارجية الإثيوبية «دينا مفتى» أنّ إدارة الســدّ هو أمرٌ سيادي وأنّ المشاركة في الإدارة أمرٌ غير مقبول[٤].

المرحلة الحالية: دخلت مصر مع وصول عبد الفتاح السيســي للحكم مرحلــة جديدة من إدارة ملف ســدّ النهضة، تعتمد علــى التهدئة والعودة للحــوار، وبدأ ذلك مع (إعلان مالابو)، والذي جاء

(١) Egyptian Ministry of Foreign Affairs, Egypt's Perspective towards the Grand Ethiopian Renaissance Dam, March 2014.

(٢) Walaa Hussein, Egypt considers referring Renaissance dam file to the Hague, Al-Monitor, March 26, 2014, http://www.al-egypt-/03/monitor.com/pulse/originals/2014 #renaissance-dam-dispute-icj.html

(٣) Aarom Maasho, Paying for giant Nile dam itself, Ethiopia thwarts Egypt, but takes risk, Reuters, April 23, 2014, http://www.reuters. us-ethiopia-energy-/23/04/com/article/2014 insight-idUSBREA3M0BG20140423

(٤) Daniel Berhane, Ethiopia rejects Egypt's offer to finance the Renaissance dam, April 08, /08/04/2014, http://hornaffairs.com/en/2014 ethiopia-reject-egypt-finance-renaissance- /dam

بعد مباحثات أجراها السيسي مع رئيس وزراء إثيوبيا «هيلا ماريام ديسالين»، خلال مشاركتهما في قمّة الاتحاد الإفريقي في غينيا الاستوائية في يونيو ٢٠١٤م.

وقد أكد الإعلان احترام مبادئ القانون الدولي، والالتزام بالحوار، واستئناف المفاوضات في إطار اللجنة الثلاثية، والتزام إثيوبيا بتجنّب أيّ ضررٍ محتمل على استخدامات مصر من المياه[١].

ولتوفير إطارٍ سياسيٍّ مناسبٍ للوصول إلى حلٍّ وسطٍ على المسار الفني، الذي كان يتعرض لتعثّر بعد استئنافه نتيجة للاختلاف حول معايير اختيار الشركات الدولية التي سيُعهد إليها تنفيذ الدراسات التي أوصت بها لجنة الخبراء الدولية، توصّل وزراء خارجية دول حوض النيل الشرقي الثلاث، في أوائل مارس الماضي، إلى إعلان مبادئ طُرح على رؤساء الدول للتوقيع عليه.

رابعاً: إعلان مبادئ سدّ النهضة: هل يحلّ القضايا الخلافية حول المشروع؟:

في ٢٣ من مارس الماضي وقّع قادة دول حوض النيل الشرقي الثلاثة: (إعلان مبادئ) حول سدّ النهضة[٢]، وقد مثّل الإعلان حلاً وسطاً في عدة قضايا؛ برغم كونه إجمالاً انعكاساً للأوضاع التي نجحت إثيوبيا في فرضها على الأرض، فبالرغم من أن الإعلان قد نصّ على الاتفاق على الخطوط الاسترشادية وقواعد ملء خزان السدّ، وكذا قواعد التشغيل السنوي، فإنه لم يلزم إثيوبيا بإعادة النظر في حجم السدّ ولا سعة خزانه التي تجاوزت- كما سبقت الإشارة- خُطط السدود الإثيوبية المنشورة سابقاً، ومع نصّ الإعلان على إنشاء آلية تنسيقية لاستمرار التعاون والتنسيق حول تشغيل السد؛ فإنه أعطى لإثيوبيا الحقّ في تغيير هذه القواعد المتفق عليها من وقتٍ لآخر مع «إخطار» دولتي المصبّ.

وبالرغم من ذلك؛ فإنّ الإعلان يحجّم النهج الإثيوبي الأحادي في إدارة السدّ، وذلك بالنصّ على التنسيق بين الدول الثلاث، وعلى متابعة التشغيل السنوي للسدّ مع خزانات دول المصبّ (وهو أمر مهمٌّ للسدود الإثيوبية وللسدّ العالي)، وألزم الإعلان الطرف الإثيوبي بعدم إحداث «ضررٍ ذي شأن»، وبمحاولة تخفيف هذا الضرر في حال حدوثه، ومناقشة مسألة التعويض «كلما كان ذلك ممكناً».

وفي محاولة للحدّ من المماطلة الإثيوبية؛ حدّد الإعلان مهلة زمنية تقدّر بخمسة عشر شهراً من بداية إعداد الدراسات الموصى بها في تقرير اللجنة الدولية إلى الاتفاق على قواعد الملء والتشغيل، كما نصّ الإعلان على طلب التوفيق والوساطة في حال أخفقت الأطراف في التوافق حول تفسير الإعلان أو تطبيقه.

وبما أنّ الوثيقة هي مجرد: (إعلان مبادئ)؛ فإنّ الحكم على مدى نجاحها في تقليص الخلافات بين الطرفين المصريّ والإثيوبيّ وتقليص آثار المشروع السلبية المحتملة على مصر؛ يعتمد على ترجمة هذه الوثيقة إلى اتفاقات فنية حول مبادئ تشغيل السدّ، ثم بالتنفيذ الفعلي لهذه الاتفاقات، وقد تمّ الاتفاق في أبريل الماضي على تحديد مكتبَيْن استشاريّين دوليّين فرنسيّ وهولنديّ لإجراء الدراسات التي أوصت بها اللجنة الدولية[٣].

(١) وزيرا خارجية مصر وإثيوبيا يعلنان بياناً مشتركاً للرئيس السيسي ورئيس وزراء إثيوبيا، بوابة الأهرام العربي، ٢٧ يونيو ٢٠١٣م.

(٢) للاطلاع على الإعلان انظر: النصّ الكامل لاتفاقية إعلان مبادئ سد النهضة، الأهرام اليومي، ٢٣ مارس ٢٠١٥م، http://gate.ahram.org.eg/News/616679.aspx

(٣) مصر والسودان وإثيوبيا يتفقون على المكتب الاستشاري المنفذ لدراسات سدّ النهضة، الأهرام اليومي، ١٠

خامساً: ماذا بعد؟:

لا شك أنّ مصر تتعامل في الفترة الحالية مع نتيجة أخطاء عقود ماضيــة من التعامل مع ملف مياه النيــل، وأنّ دول المنابع بصفةٍ عامّة، وإثيوبيا بصفةٍ خاصّة، قد استغلت الظروف السياسية في مصرٍ على مدى الســنوات الأربــع الماضية لخلق حقائق جديدة تغيّر بها واقع اســتغلال مياه النيل ومســتقبله، وبرغم الجدل الذي يحيط بالجوانب الفنيــة والاقتصادية لســدّ النهضة؛ فــإنّ مغزاه السياســيّ المهمّ هو تحقق الهدف الإثيوبي بقبول مصــر الاضطراري لمشــروع ضخــم على منابع النيل بعد عقــود طويلة من الإعاقــةً والممانعة، والمســاهمة في تحقيق الرؤيــة الإثيوبية لدورها الإقليمي بصفتها مصدراً للطاقة في منطقة القرن الإفريقي.

وإذا كانت مصر قــد تحوّلت في إدارتها لهذا الملف من التفكير في الوسائل القانونية، والتلويح باستخدام الأداة العسكرية، إلى الأداة الدبلوماسية والوسائل السياســية، فإنها يجب ألا تكرر أخطاء الفترة السابقة، فيجب ألا تنتظر مصر مرة أخرى حتى انتهاء المكاتب الاستشــارية من دراســاتها، ويجب ألا يغيب هذا الموضوع عن مشاورات مصر مع الــدول المانحة، وذلك لتوضيــح أنّ القضايا الفنية الأهمّ في المشــروع لم يتــمّ الاتفاق عليها بعــد، وأنّ مصر تحــرص على عــدم تأثير هذا المشروع على حقوقها المائية، ولقطع الطريق على أية محاولة إثيوبية لتعبئــة موارد خارجية لتمويل المشروع استفادة من إعلان المبادئ.

كذلــك يجب أن تحظى العلاقة مع الســودان بأولوية أوضح في السياســة الخارجية المصرية في الفتــرة القادمة، ولا تعــود أهمية ذلك فقط إلى نجاح إثيوبيا في اســتمالة الموقف السوداني، والحصول على دعمه الواضح للمشــروع فيما يُعدّ خروجاً عن التحالف التاريخي لدولتي المصبّ في قضايا المياه، وإنما أيضاً لســعي السودان نفسه إلى اســتغلال حصته المائية التي لم يكن يستغلها كاملة من قبل، ووجود بعض الأصوات الســودانية التي تنادي بزيادة هذه الحصــة، وبإعادة التفكير في اتفاقية عام ١٩٥٩م.

ولرأب الصدع الذي خلّفته سنوات من تهميش الدائرة الإفريقية في السياسة الخارجية المصرية، وســنوات التفاوض حول الاتفاقية الإطارية، والتي نجحــت فيها إثيوبيا في قيــادة معظم دول المنبع لأول مرة للوصــول إلى موقف تفاوضيٍّ موحدٍ في مواجهة دولتــي المصبّ، فإنّ مصــر بحاجة إلى جهدٍ دبلوماســيٍّ نشــط للتقارب مع دول المنابع التــي حاولت إثيوبيــا عزل مصر عنهــا، والقيام بتحرّك مؤثّر، ســواء من خلال الزيارات الرسمية، أو من خلال المؤسســات الجديدة، مثل (الوكالة المصريــة من أجل التنمية ووحدة إفريقيا) التابعة لمجلس الوزراء، وهي أدوات تحتاج إلى الاستدامة، والتقييم المستمر، وقياس النتائج، حتى تكون أداة لتحقيق هدفٍ اســتراتيجيٍّ للتوجــه نحو إفريقيا، وليــس مجرد مظاهر لاهتمام موســميٍّ يخبو مع تراجع أزمة العلاقات مع دولٍ حوض النيل ■

أبــريل ٢٠١٥م، http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/377259.aspx/136/News/101507

أثر السياسات النقدية على الصادرات الإفريقية: دراسة حالة جنوب إفريقيا

د. دياب علي البري
باحث ومحلل اقتصادي - متخصص في الاقتصاد الإفريقي

احتل القطاع التصديري أهمية خاصة في اقتصادات الدول الإفريقية بوجهٍ عام، والدول الإفريقية جنوب الصحراء بوجهٍ خاص، حيث ساهم هذا القطاع بنحو ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلّي الإجمالي لهذه الدول بوصفه متوسطاً خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٠م)[١]، علاوةً على استيعابه لنسبةٍ كبيرةٍ من القوى العاملة في معظم تلك الدول، وتوفير النقد الأجنبي، والمساهمة في تقليل عجز موازين مدفوعاتها.

(١) محسوب بواسطة الباحث بناءً على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (World Economic Outlook Database, April ٢٠١٣) للناتج المحلي الإجمالي مقوّماً بالأسعار الجارية، وقاعدة بيانات الانكتاد (unctadstat) لبيانات الصادرات، في:
- http://www.imf.org/external/pubs/weodata/index.aspx/٠١/٢٠١٣/ft/weo
- http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx

وتتصف العديد من هذه الدول بتركّز صادراتها في قطاعٍ واحد، أو عددٍ قليلٍ من القطاعات، ما جعلها عرضةً لتقلبات الأسعار العالمية في الأسواق الدولية، وحدوث الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تؤثّر سلباً في هذا القطاع، الأمر الذي أدى إلى جعل السياسات التجارية الخاصة بتشجيع الصادرات التي تنتهجها هذه الدول غير كافية.

ونظراً لأهمية السياسات النقدية وتأثيراتها في كافة فروع النشاط الاقتصادي، ومن ضمنها قطاع الصادرات، فإنّ هذه الدراسة تهدف إلى تقدير أثر السياسات النقدية على أداء الصادرات السلعية في جمهورية جنوب إفريقيا.

الإشكالية الأساسية للدراسة ضعف الأداء التصديري للدول الإفريقية جنوب الصحراء؛ بالرغم من الأهمية التي تحتلها تلك الصادرات في اقتصادات تلك الدول، حيث تدل الإحصاءات على أنّ معدل نموّ صادرات الدول الإفريقية جنوب الصحراء هو الأقل؛ مقارنةً بالمتوسط العالمي أو بالأقاليم النامية الأخرى، حيث بلغ متوسطه نحو ٦٪ خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وذلك مقابل نحو ٨٪ للعالم، ونحو ٩٪ للدول النامية، ونحو ١٠٪ لدول آسيا، ونحو ٨٪ لأمريكا اللاتينية خلال الفترة نفسها[١].

وعلى الرغم من الارتفاع النسبي لمساهمة الصادرات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي للدول الإفريقية جنوب الصحراء؛ فإنها ما زالت تدور حول نسبة ٢٤٪ بوصفها متوسطاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وتعدّ هذه النسبة منخفضة مقارنةً بمتوسط الدول النامية التي بلغت نسبتها نحو ٣٠٪، والدول النامية في آسيا التي بلغت نسبتها نحو ٣٣٪ خلال الفترة نفسها[٢].

تسهم عملية توفير التمويل اللازم للصادرات بشكلٍ بارزٍ في تحفيز الصادرات، وخصوصاً الصادرات الصناعية

وهذا يعني انخفاض مساهمة الصادرات السلعية في الرفاهة القومية للدول الإفريقية جنوب الصحراء، وانخفاض حجم التجارة السلعية بوصفها نسبة من الناتج المحلّي الإجمالي، على الرغم من الإمكانيات الاقتصادية المتاحة لهذه الدول مقارنةً بالدول النامية الأخرى، كما تشير الإحصاءات إلى استمرار العديد من دول الإقليم في تسجيل عجزٍ في موازين مدفوعاتها، وقد بلغت نسبة صافي عجز ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلّي الإجمالي نحو ١,٥٪ متوسطاً سنويّاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وذلك مقابل فائضٍ بلغت نسبته نحو ٠,٧٪ متوسطاً سنويّاً للدول النامية، وفائضٍ بلغت نسبته نحو ١,٩٪ للدول النامية في آسيا[٣].

تقوم الدراسة على اختبار فرضية أساسية، هي:

أنّ السياسات النقدية (مثل أسعار الصرف،

(١) المصدر السابق.

(٢) محسوب بواسطة الباحث بناءً على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (World Economic Outlook Database، April ٢٠١٣) للناتج المحلي الإجمالي مقوّماً بالأسعار الجارية، وقاعدة بيانات الانكتاد (unctadstat) لبيانات الصادرات.

(٣) المصدر السابق.

ومعدلات الفائدة، والمعروض النقدي) لها تأثير جوهري على أداء الصادرات السلعية للدول الإفريقية جنوب الصحراء، وتبعاً لذلك سوف تساهم تلك السياسات في زيادة معدلات نموّ تلك الصادرات، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل القومي، وزيادة المتحصّلات من النقد الأجنبي، وتخفيض العجز التجاري والعجز في موازين مدفوعات تلك الدول.

ولغرض البحث؛ فقد تمّ إعادة صياغة الفرضية الأساسية للدراسة في شكل فرضيتين رئيستين بالصيغة العدمية والبديلة؛ تطبيقاً على جنوب إفريقيا على النحو الآتي:

الفرض الرئيس العدمي الأول (H٠): أنّ السياسات النقدية المطبقة في جنوب إفريقيا خلال الفترة (١٩٨٠م – ٢٠١٢م) ليس لها تأثير جوهري (تأثير ذو دلالة إحصائية) على إجمالي صادرات جنوب إفريقيا للعالم.

الفرض الرئيس البديل الأول (H١): أنّ السياسات النقدية المطبقة في جنوب إفريقيا خلال الفترة (١٩٨٠م – ٢٠١٢م) لها تأثير جوهري (تأثير ذو دلالة إحصائية) على إجمالي صادرات جنوب إفريقيا للعالم.

وتهدف الدراسة إلى اختبار صحة فرضيتها الرئيسة: من خلال قياس أثر السياسات النقدية على أداء الصادرات الإفريقية تطبيقاً على جنوب إفريقيا؛ خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠م حتى عام ٢٠١٢م.

ويُعدّ اقتصاد جنوب إفريقيا هو الاقتصاد الأكبر حجماً في القارة الإفريقية، والأكثر تنوّعاً وتقدّماً، حيث تصنّف جنوب إفريقيا من الدول ذات الدخول المتوسطة في الشريحة الأعلى، وقد ساهمت جنوب إفريقيا بنحو ٣٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي للدول الإفريقية جنوب الصحراء في عام ٢٠١٢م، كما تُعدّ جنوب إفريقيا أكبر دول إفريقيا جنوب الصحراء تصديراً، فقد ساهمت بنحو ٢٠,٤٪ من إجمالي صادرات تلك الدول، ونحو ٣١٪ من إجمالي وارداتها خلال عام ٢٠١٢م، علاوة على أنها الدولة القائدة في منطقة الجنوب الإفريقي، وعضوٌ بتجمّع السادك[١].

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة بشكلٍ أساسيٍّ على: المنهج التحليلي، والمؤشرات الإحصائية، والأسلوب الكمي، لتقدير ذلك الأثر.

ولهذا الغرض تمّ تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام، يتناول القسم الأول: الإطار النظري، والقسم الثاني: مؤشرات تطور أداء السياسات النقدية والصادرات في جنوب إفريقيا منذ عام ١٩٨٠م، وأخيراً يتناول القسم الثالث: تقدير أثر السياسات النقدية على صادرات جنوب إفريقيا.

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

أبرزت العديد من نماذج النموّ الاقتصادي

(١) محسوب بواسطة الباحث بناءً على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (World Economic Outlook Database، April ٢٠١٣) للناتج المحلي الإجمالي مقوّماً بالأسعار الجارية، وقاعدة بيانات الانكتاد (unctadstat) لبيانات الصادرات.

أهمية الدور الذي يلعبه قطاع التصدير في عملية النموّ الاقتصادي، وقدم العديد من الاقتصاديين دراسات متباينة أسفرت عن بناء نماذج للنمو، يعبّر كلٌّ منها عن العلاقات التي تربط المتغيرات الأساسية التي يرى فيها الباحث تفوّقها على غيرها من المتغيّرات الداخلة في النموذج في التأثير على معدل النمو الاقتصادي، وقد أبرزت العديد من هذه النماذج (سواء ما تمّت صياغته للتطبيق على الدول المتقدمة، أو الدول النامية) الأهمية الخاصة لمستوى الصادرات بوصفه مؤثراً رئيساً في معدل النموّ الاقتصادي، ومن بين تلك النماذج (نموذج Beckerman [1]، ونموذج kindle Berger ، ونموذج Lamfalussy ، ونموذج Chenery-straut ، ونموذج Maizels ، ونموذج Tyler)[2].

ومن جانب آخر؛ ينصرف مفهوم (السياسة النقدية) في مضمونها العام إلى: مجموعة القرارات والإجراءات التي ينبغي تنفيذها بهدف التأثير على كافة فروع النشاط الاقتصادي في الدولة، وإحداث تغيّرات محدّدة في اتجاه هذه الأنشطة عن الاتجاه الذي تأخذه[3].

وبهذا المعنى تأخذ (السياسة النقدية) مفهومين: مفهوم ضيق ومفهوم واسع:

فالمفهوم الضيق: يُقصد به: الإجراءات المباشرة التي تستخدمها السلطة النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق أهداف اقتصادية معينة. ويتفق المفهوم الضيق مع ما جاء به الاقتصادي كينز في تعريفه للسياسة النقدية، حيث عرّفها بأنها: تلك المجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد؛ بغرض تحقيق هدف اقتصادي معيّن، كهدف التشغيل الكامل.

أما السياسة النقدية بمفهومها الواسع: فتشمل جميع الإجراءات النقدية والمصرفية المؤثرة في مراقبة المعروض النقدي في الاقتصاد المعنيّ، أي أنها: جميع الإجراءات المتخذة من الحكومة والبنك المركزي والخزانة العامّة بهدف التأثير على مقدار عرض النقد ومعدل الفائدة وسعر الصرف؛ لتحقيق أهدافٍ اقتصاديةٍ محدّدة[4].

ويُقصد بالسياسة النقدية كذلك: (الوسيلة التي يتمكّن بها البنك المركزي من إدارة عرض النقود، من خلال توجيه النشاط المصرفي بما يحقق الأهداف الكلية للاقتصاد، ومن أهمها: ضمان الاستقرار الاقتصادي، وزيادة معدل النموّ الاقتصادي، وضمان استقرار أسعار صرف العملة الوطنية، وتحقيق الاستخدام الكامل في خفض معدلات البطالة)[5].

كما تعرّف السياسة النقدية بأنها: (مجموعة الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي

(١) محمد حنيفي: دور التجارة الخارجية في تنمية اقتصاديات البلاد النامية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٨)، ص ٤٦.

(٢) مصطفى محمد عز العرب: دور ومدى الاعتماد على الصادرات في التأثير على الادخار خلال النمو الاقتصادي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، (جامعة حلوان: كلية التجارة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الرابع، السنة الثانية، ١٩٩٤)، ص ٤٤٨.

(٣) افتخار محمد مناحي: السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع إشارة تطبيقية للعراق، رسالة دكتوراه، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٧)، ص ٨٩.

(٤) نبيل سدرة محارب: النقود والمؤسسات المصرفية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٦٨)، ص ص (٤٠٣ - ٤١٢).

(٥) عبد الوهاب الأمين، وفريد بشير: اقتصاديات النقود والبنوك، (المنامة: مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨)، ص ٢٣٥.

بغرض التأثير على المعروض النقدي؛ بهدف الوصول إلى تحقيق أهدافٍ اقتصاديةٍ معيّنة)[١].

وتسعى السياسات النقدية إلى تحقيق الأهداف النهائية للسياسات الاقتصادية العامّة، وذلك لاعتبار تلك الأولى تمثّل أداة أو وسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية لأي اقتصاد. وحتى تتحقق الأهداف النهائية؛ فإنه لا بد من المرور بأهداف وسيطة تمثّل حلقة الوصل لتحقيق الأهداف النهائية، والتي من الممكن أن تختلف من دولةٍ إلى أخرى لاعتبارات عدّة.

وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى: التأثير في حجم المعروض النقدي ومعدلات الفائدة بالاقتصاد، وذلك بهدف التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكلٍ عام، كما تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العامّ، سواء التوازن الخارجي أو الداخلي[٢].

وقد تنوّعت أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقود أو التحكم في حجم المعروض النقدي، وهذا التنوع يتباين بين أدوات عامّة يُطلق عليها: (مجموعة الأدوات التقليدية)، ومنها عمليات السوق المفتوحة: (نسبة الاحتياطي القانوني، وسعر الخصم)، ومجموعة أخرى تُستخدم في دولةٍ دون أخرى، وتختلف من فترةٍ لأخرى داخل الدولة الواحدة، ولقد أصبح من المتعارف عليه تقسيم تلك الأدوات إلى مجموعتين، تُعرف المجموعة الأولى باسم: (الأدوات الكمية)، بينما تُعرف المجموعة الثانية باسم: (الأدوات النوعية)[٣].

وتتضمّن الأهداف الاقتصادية للسياسات النقدية في الدول الإفريقية، كما تنصّ عليها التشريعات المنظّمة لعمل البنوك المركزية، تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تعبئة وتجميع المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية، إلى جانب الاحتفاظ بمعدلات التضخم عند أدنى الحدود، وتحقيق نوعٍ من التوازن في ميزان المدفوعات[٤].

أما أدوات السياسة النقدية، والتي تمكّن من الوصول إلى هذه الأهداف، فتشتمل على كلٍّ من الأدوات المباشرة للسياسة النقدية، مثل وضع سقوف ائتمانية، وتحديد أسعار الفائدة، إضافة إلى التعليمات الدورية التي تُصدرها البنوك المركزية للمؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لإشرافها.

وإلى جانب ذلك؛ هناك الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، مثل نسبة الاحتياطي القانوني، وسعر إعادة الخصم وغيرها[٥].

وتعتبر ظاهرة استخدام السياسات النقدية في التأثير على اتجاهات النشاط الاقتصادي في الدول الإفريقية ظاهرة حديثة نسبيًّا،

(١) أحمد محمد مندور: مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، ٢٠٠٣/٢٠٠٤)، ص ٢٧٤.

(٢) لحول عبد القادر: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠م – ٢٠٠٦م، (الجزائر: جامعة سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتيسير، ٢٠١٠)، ص ٣.

(٣) عبد الوهاب الأمين، وفريد بشير: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٣.

(٤) يحيى عدلي حسن أحمد: تقدير فعالية السياستين النقدية والمالية في الاقتصادات الإفريقية خلال الفترة ١٩٧٥م – ١٩٩٠م، (دراسة اقتصادية قياسية مع التركيز على زيمبابوي)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، ١٩٩٨)، ص ٦١.

(٥) Mohammed Alhassan: Theoretical Basis of Monetary policy in Africa, Monetary Policy Theory and Policy in Africa – Symposium Papers, (Dakar: African Center for Monetary Studies, 1981), pp. 33-58.

أبرزت العديد من نماذج النموّ الاقتصادي أهمية الدور الذي يلعبه قطاع التصدير في عملية النموّ الاقتصادي

حيث ورثت تلك الدول نُظماً وهياكل نقدية ومصرفية تتصف بالتخلّف والتبعية الشديدة للدول الاستعمارية، وقد أدركت حكومات الدول الإفريقية المستقلة أهمية الحاجة لبناء نُظم اقتصاديةٍ ونقديةٍ وطنية لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية[١].

وقد عكست الدراسات التطبيقية التي أُجريت على واقع البلدان الإفريقية نتائج متباينة بشأن أثر السياسات النقدية على الصادرات الإفريقية، وخصوصاً فيما يتعلق بأثر سعر الصرف على الصادرات، وفي هذا الإطار استنتجت دراسة (K. Yerfi Fosu، ١٩٩٢)[٢]، ودراسة (Nwidobie Barine Michael، ٢٠١١)[٣]، ودراسة (Benson U. Omojimite and Godwin Akpokodje، ٢٠١٠)[٤]، ودراسة (سمية زيرار، وبشير الزعبي وطالب عوض، ٢٠٠٩)[٥]، أنّ أسعار الصرف لها أثرٌ معنويٌّ عكسيٌّ على أداء الصادرات.

وفي مقابل ذلك؛ أظهرت دراسة (Sherine Al-Shawarby، ١٩٩٩)[٦]، ودراسة (K.R. Todani and T.V. Munyama، ٢٠٠٥)[٧]، أنه لا توجد علاقة معنوية لأثر أسعار الصرف على الصادرات الإجمالية.

كما خلصت دراسة (E. C. Chukuigwe، I. D. Abili للّه، ٢٠٠٨) إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين أداء الصادرات غير النفطية ومتغيّرات السياسة النقدية (معدلات الفائدة، وسعر الصرف)[٨].

---

(١) محب خلة توفيق: البنوك المركزية في إفريقيا مع حالة دراسية: البنك المركزي لغرب إفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، ١٩٩٠)، ص ١٥٨.

(٢) K. Yerfi Fosu: The Real Exchange Rate and Ghana's Agricultural Exports, (London: University of Oxford, Centre for the Study of African Economies, October 1992).

(٣) Nwidobie Barine Michael: An Impact - Analysis of Foreign Exchange Rate Volatility on Nigeria's Export Performance", (Seychelles: European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 37, 2011).

(٤) Benson U. Omojimite and Godwin Akpokodje: A Comparative Analysis of the Effect of Exchange Rate Volatility on Exports in the CFA and Non-CFA Countries of Africa, (New Delhi: Kamla-Raj Enterprises (KRE), 2010).

(٥) سمية زيرار، وبشير الزعبي وطالب عوض: أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (١٩٧٠-٢٠٠٤)، مجلة دراسات، (الأردن: الجامعة الأردنية، كلية العلوم الإدارية، مجلة دراسات، المجلد ٣٦، العدد ٢، ٢٠٠٩).

(٦) Sherine Al-Shawarby: Forecasting the Impact of the Egyptian Exchange Rate on Exports, (Cairo: USAID & Nathan Associates Inc, October 1999).

(٧) K.R. Todani and T.V. Munyama: Exchange rate volatility and exports in South Africa, Trade and Uneven Development: Opportunities and Challenges, (Johannesburg: Trade and Industrial Policy Strategies (TIPS), Annual Forum 2005, November 2005).

(٨) E. C. Chukuigwe, & I. D. Abili: An Econometric Analysis of the Impact of Monetary and Fiscal Policies on Non-Oil Exports in Nigeria: 1974-2003, Nigeria: The).

ومن الجدير بالذكر؛ أنّ دراسة أثر سعر الفائدة والعرض النقدي على أداء الصادرات لم تتمّ بشكلٍ واسعٍ؛ مقارنةً بالدراسات التي تناولت أثر سعر الصرف على أداء الصادرات، وربما يرجع ذلك إلى اعتقاد الباحثين الاقتصاديين أنّ سعر الصرف له دورٌ كبيرٌ وملحوظ من حيث تأثيره على الصادرات، في حين أنّ العلاقة بين سعر الفائدة والعرض النقدي من جانب، والصادرات من جانب آخر، ليست بالقوة والارتباط نفسهما.

ثانياً: تطور أداء السياسات النقدية والصادرات في جنوب إفريقيا منذ عام ١٩٨٠م:

يُعدّ بنك احتياطي جنوب إفريقيا (South African Reserve Bank - SARB) هو السلطة النقدية في جنوب إفريقيا، وهو بمثابة القائم بأعمال ووظائف البنوك المركزية.

والهدف الرئيس لبنك الاحتياطي لجنوب إفريقيا، كما هو موضح بدستور جمهورية جنوب إفريقيا بالتعديل الثالث لقانون ٢٦ لسنة ١٩٩٦م، وقانون بنك الاحتياطي، هو المحافظة على قيمة العملة الوطنية وتحقيق النموّ الاقتصاديّ المتوازن والمستديم.

ويعرّف بنك الاحتياطي لجنوب إفريقيا (السياسة النقدية) بأنها: الإجراءات المتخذة من جانب السلطات النقدية للتأثير على الكمية المعروضة من النقود، وذلك بهدف تحقيق استقرار الأسعار والعمالة الكاملة، وتحقيق معدلات مرتفعة للنموّ الاقتصادي[١].

وقد مرّت جنوب إفريقيا بعددٍ كبيرٍ من التغيّرات في نظام السياسة النقدية منذ الثمانينيات من القرن الماضي وحتى الوقت الحالي، فقد طبقت سياسة نقدية ترتكز على نسبة الأصول السائلة مع وجود ضوابط كمية على معدلات الفائدة والائتمان خلال الفترة الممتدة (١٩٦٠م - ١٩٨٥م)، وفي ظلّ هذا النظام أدّت معدلات الفائدة دوراً ثانويّاً بوصفها وسيلة تصحيح، بينما تمّ تحقيق الهدف الرئيس للتحكّم النقديّ من خلال متطلبات الأصول السائلة، وكان أداء السياسة النقدية ضعيفاً خلال تلك الفترة، وظلّت معدلات التضخم مرتفعة ومتقلبة[٢].

ثم طبقت سياسة نقدية تقوم على تحقيق الأهداف النقدية المعلنة منذ عام ١٩٨٦م وحتى عام ١٩٩٨م، وتمّ استخدام الأهداف النقدية المعلنة من قبل للمرة الأولى في تلك الفترة، مع تأكيد تأثير معدلات خصم البنك المركزي على تكلفة الإقراض، ومن ثمّ أسعار الفائدة بالسوق.

وكان لتلك الأهداف النقدية تأثيراتٌ كبيرةٌ في الفترة التي كانت تمرّ فيها جنوب إفريقيا بحالةٍ من العزلة الاقتصادية خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات[٣].

---

(١) Aaron Chicheke: Monetary policy inflation unemployment and the Phillips Curve in South Africa, A Dissertation Submitted in Full Fulfillment of the Requirements of Obtaining A Master of Commerce Degree in Economics, (South Africa: University of Fort Hare, Faculty of Management and Commerce, Department of Economics, 2009), p. 2.

(٢) M MSmal and S de Jager: The monetary transmission mechanism in South Africa, (South Africa: South Africa Reserve Bank, Occasional paper, No.16, September 2001), p 3.

(٣) Kirsten L. Ludi and Marc Ground: Investigating the bank-lending channel in South Africa: a VAR approach, (South Africa: Pretoria, University of Pretoria, Department of Economics, Working Paper: 2006-04, African Education and Business Research Institute, Inc, 2008).

وأخيـــراً؛ تمّ تبنّي نظام العطـــاءات اليومية للسيولة، وذلك من خلال معاملات إعادة الشراء (نظام الريبـــو)، بالإضافة إلى الأهداف الثلاثة للسياســـة النقدية، وهدف التضخم الأساسي، والتـــي تم توضيحها وتقديمها للفترة (١٩٩٨م – ١٩٩٩م)، وكان ذلك بداية التوجّه نحو السياسة النقدية الموجّهة بواســـطة السوق، والذي تحدّد فيه معدلات الفائدة من خلال قوى السوق[١].

ومنذ أواسط التسعينيات؛ تحولت السياسة النقدية ببطء تجاه سياسة استهداف التضخم، وتمّ العمل بهذه السياســـة بشـــكلٍ رســـميٍّ في فبرايـــر ٢٠٠٠م، ووفقاً لبنـــك الاحتياطي؛ فإنّ اتباع سياســـة استهداف التضخم سوف تساعد علـــى تحقيق اســـتقرارٍ نســـبيٍّ فـــي معدلات التضخـــم المتوقعة، وتبعاً لذلـــك زيادة القدرة على التخطيط الســـليم للاقتصـــاد، بالإضافة إلى ذلك؛ تســـتطيع السياســـة النقدية القائمة على اســـتهداف التضخم، بوصفه هدفاً رئيساً، التركيز على الاعتبارات المحلية، والاســـتجابة لصدمات الاقتصاد المحلي[٢].

(١) Aaron Chicheke: op.cit, p. 1.

(٢) Janine Aron and John Muellbauer: Interest rate effects on output: evidence from a GDP forecasting model for South Africa, February 2006), p. 5.

وفي ضوء تلك التغيرات في السياسات النقدية المطبقة في جنوب إفريقيا؛ سجلت معدلات التضخم نحو ١٤٪ متوسطاً سنويّاً في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠م حتى أوائل التسعينيات، ومنذ أوائل التسعينيات تراجعت تلك النسبة إلى نحو ٧ ٪ بين عامي ١٩٩٤م و ٢٠٠٢م.

أما معدلات البطالة في جنوب إفريقيا؛ فقد تزايدت بشكلٍ واضح من ٩,٨٪ في عام ١٩٨٠م؛ إلى ٢٥,٥٪ في عامٍ ٢٠٠٧م، وبمتوسط بلغ نحو ٢١٪ خلال تلك الفترة[(١)].

وفيما يتعلّق بأداء الصادرات السلعية لجنوب إفريقيا إلى العالم؛ فقد شهدت الفترة (١٩٨٠م – ٢٠١٢م) ارتفاعاً في قيمة تلك الصادرات مقوّمة بالدولار الأمريكي، فقد بلغت عام ٢٠١٢م نحو ٧٨,٣ مليار دولار أمريكي، وذلك مقابل ٢٥,٥ مليار دولار عام ١٩٨٠م، أي أنّ قيمة الصادرات قد تضاعفت بما يقارب ثلاثة أضعاف ونصف فيما بين العامين المذكورين، وفي مقابل ذلك، تضاعفت الواردات السلعية بأكثر من ستة أضعاف لتصل إلى نحو ١٢٤,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٢م؛ مقابل نحو ١٩,٦ ملياراً في عام ١٩٨٠م.

ونتيجة لتلك التطورات، على جانبي الصادرات والواردات، فقد تحوّل الفائض المحقّق في الميزان التجاري لجنوب إفريقيا، والبالغ نحو ٥,٩ مليارات دولار عام ١٩٨٠م إلى عجزٍ بلغ نحو ٣٧ ملياراً خلال عام ٢٠١٢م، كما ارتفع حجم التجارة الخارجية السلعية لجنوب إفريقيا ليصل إلى نحو ٢١١,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٢م؛ مقابل نحو ٤٥,١ ملياراً خلال عام ١٩٨٠م (جدول رقم ١).

جدول رقم (١) تطور أداء التجارة الخارجية لجنوب إفريقيا بالمليار دولار

البيان	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
إجمالي الصادرات	٢٦	٢٤	٣٠	٥٢	٥٨	٧٠	٨١	٦٢	٨١	٩٨	٨٧
إجمالي الواردات	٢٠	١٨	٣٠	٦٢	٧٩	٨٨	١٠٢	٧٤	٩٤	١٢٢	١٢٤
الميزان التجاري	٦	٥	٠	-١١	-٢١	-١٩	-٢١	-١٢	-١٣	-٢٤	-٣٧
إجمالي حجم التجارة	٤٥	٤٢	٦٠	١١٤	١٣٧	١٥٨	١٨٢	١٣٦	١٧٥	٢٢٠	٢١٢

المصدر: محسوب بواسطة الباحث بناءً على إحصاءات الانكتاد UNCTADSTAT، ٢٠١٣.

ثالثاً: تقدير أثر السياسات النقدية على صادرات جنوب إفريقيا:

يتمّ في هذه المرحلة تقدير قيم المعلمات (Parameters) التي على أساسها يمكن تحديد درجة تأثير المتغيّرات المستقلة على المتغيّرات المعتمدة، وذلك عن طريق استخدام نموذج الانحدار المتعدد؛ اعتماداً على برنامج (Eviwes)، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares Method-OLS) التي تتضمّن محاولة جعل مجموع مربعات انحراف القيم الحقيقية عن القيم التقديرية أقلّ ما يمكن، أي جعل مجموع مربعات الأخطاء العشوائية عند نهايتها الصغرى، ولما تتصف به من إعطائها أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة (Best Logger Unbiased Estimate-BLUE).

وسوف تعتمد الدراسة على إحدى الصور الرئيسة لمعادلة الجاذبية الخاصة بالصادرات، والتي تضمّ المتغيرات المستقلة الرئيسة، مثل: الناتج المحلّي الإجمالي للدولة، والشركاء التجاريين، وعدد السكان بالدول المصدّرة، وعدد

(Washington,D.C: IMF, IMF Annual Research Conference, IMF Staff Papers 49, November 2002). pp. 185-213.

(١) Aaron Chicheke: op.cit, p. 2.

السكان بالدولة الشريكة، ومتغيّر الصادرات باعتباره متغيراً تابعاً. وقد استخدمت العديد من الدراسات- التي عالجت أثر أسعار الصرف على أداء الصادرات- إضافة متغيّر سعر الصرف على نموذج الجاذبية المستخدم. وسوف تقوم الدراسة هنا بإضافة المتغيّرات الأخرى المعبّرة عن السياسات النقدية لنموذج الجاذبية في صورته التقليدية، وهي: أسعار الفائدة والمعروض النقدي، وبذلك فإنّ المتغيّرات الثلاثة ستكون هي محور اهتمام الدراسة لقياس أثر السياسات النقدية على أداء الصادرات في جنوب إفريقيا.

ويأخذ النموذج الصورة التالية لتقدير الصادرات الإجمالية:

حيث إنّ:

X ijt: تعبّر عن إجمالي صادرات الدولة i (جنوب إفريقيا) إلى الدولة j (العالم) في السنة t.

GDPit: تعبّر عن الناتج المحلّي الإجمالي مقوّماً بالأسعار الحقيقية للدولة i (جنوب إفريقيا) في السنة t.

GDPjt: تعبّر عن الناتج المحلّي الإجمالي مقوّماً بالأسعار الحقيقية للدولة j (الناتج العالمي) في السنة t.

Pit: تعبّر عن عدد سكان جنوب إفريقيا السنة خلال t.

Pjt: تعبّر عن عدد السكان العالمي خلال السنة t.

OTit: عبارة عن معدل الانفتاح الاقتصادي لجنوب إفريقيا خلال السنة t. وهو عبارة عن نسبة إجمالي التجارة السلعية والخدمية إلى إجمالي الناتج المحلّي الإجمالي لجنوب إفريقيا؛ مقوّماً بالأسعار الجارية خلال سنة معيّنة.

EXit: عبارة عن الرقم القياسي لسعر الصرف الفعّال الحقيقيّ للراند خلال السنة t.

IRit: عبارة عن سعر الفائدة على الاقتراض في جنوب إفريقيا خلال السنة t.

M۲it: عبارة عن حجم المعروض النقدي بمفهومه الواسع لجنوب إفريقيا خلال السنة t.

Uijt: المتغيّر العشوائي.

ويوضح الجدول رقم (٢) نتائج تقدير النموذج، وتشير تلك النتائج إلى ما يأتي[١]:

- القدرة التفسيرية للنموذج: أنّ قيمة معامل التحديد المعدلة (Adjusted R-squared) تساوي قرابة ٧٣٪، ما يعني أنّ المتغيّرات المستقلة قادرةٌ على تفسير نحو ٧٣٪ من التغيّرات الحادثة في متغيّر الصادرات الإجمالية، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى؛ منها: الأخطاء العشوائية.

- المعنوية الكلية للنموذج: يُلاحظ من نتائج الاختبار أنّ قيمة (F-statistic) بلغت نحو ١٧,٩٨، وأنها معنويةٌ إحصائية، الأمر الذي يعني رفض الفرض العدمي القائل بعدم معنوية نموذج الانحدار

(١) تجدر الإشارة إلى أنه قد تمّ اختبار درجة سكون المتغيرات المستخدمة بالنموذج قبل عملية التقدير، وذلك باستخدام اختبار (Dickey-Fuller Test- ADF) لاختبار جذر الوحدة. ثم تمّ تقدير النموذج في المرة الأولى، واتضح أنه يعاني بعض المشكلات الإحصائية، منها: عدم معنوية معلمات متغيرات هامّة للصادرات، مثل: الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الحقيقي، وكذلك اتضح أنّ هناك بعض المعلمات التي لم تتفق إشاراتها مع منطوق النظرية الاقتصادية، كما أنّ النموذج الاقتصادي المقدّر لم يكن محسوماً من الناحية القياسية لوقوع قيمة (درين واتسون) المحسوبة داخل منطقة عدم الحسم، مما يشير إلى احتمال وجود ارتباط زائف. ونستنتج من ذلك أنّ المتغيرات المستقلة بالنموذج قد تعاني من مشكلة الارتباط السلسلي (Multicollinearity). وفي حالة وجود مثل هذا الارتباط بدرجة عالية (أكبر من +/- ٧٠٪ بين متغيرين أو أكثر)؛ فإنّ ذلك يؤدي إلى الإخلال بشرط من شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، ويؤدي إلى عدم استقرار معاملات الانحدار وعدم توافر صفة الاعتمادية لهذه المعاملات، وقد تمّ التغلب على تلك المشكلات باستخدام أسلوب الاختزال والحذف التدريجي لبعض المتغيرات؛ حتى تمّ التوصل للنموذج المقدّر في صورته الحالية.

المقدّر، وقبول الفرض البديل القائل بمعنوية نموذج الانحدار، وهذا يشير إلى أنّ المتغيّرات المستقلة مجتمعةً لها أثرٌ معنويٌّ على الصادرات السلعية لجنوب إفريقيا، أو أنّ واحداً على الأقل من هذه المتغيّرات له تأثيرٌ معنويٌّ على تلك الصادرات.

– المعنوية الجزئية لمقدرات النموذج: يُلاحظ من نتائج الاختبار أنّ معلمات جميع المتغيّرات معنويةٌ إحصائياً، باستثناء معلمة سعر الصرف الحقيقي، الأمر الذي يشير إلى أنّ تلك المعلمات تختلف جوهرياً عن الصفر؛ ما يعكس أهمية تلك المتغيّرات المستقلة.

– المعايير القياسية للنموذج: بلغت قيمة معامل (دربن واتسون) نحو ٢,٢، وبفحص القيمة الجدولية المقابلة تبيّن أنّ قيمة (دربن واتسون) تشير إلى عدم وجود انحدار زائف، وخلوّ النموذج المقدّر من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيّرات المستقلة.

جدول رقم (٢) نتائج تقدير النموذج

Variable	Coefficient	t-Statistic	.Prob
C	٠,١٤٥٣٤١	٠,٩٥٧١٣٣	٠,٠٤٧٣
(Log(GDP	٠,١٨٨٦٢٠	٢,٠٠٨٤٧٦	٠,٠٢٢٥
(Log(OT	٠,٨٧٠٧٥٦	٤,٠٨٣٦٢٨	٠,٠٠٠٤
(Log(EX	٠,٠٥٢١٨٨-	٠,١٧٨١٦٧-	٠,٨٦٠٠
(Log(IR	٠,٢٨١٤٧١-	٣,٧٢٩٥٥٥-	٠,٠٠٠٩
(Log(M٢	٠,٧٣٠٦٦٠	٤,٣٨٥٢٦١	٠,٠٠٠٢

R-squared	٠,٧٧٥٦٤٥	F-statistic	١٧,٩٧٧٥٥
Adjusted R-squared	٠,٧٣٢٥٠٠	Prob.F-statistic	٠,٠٠٠٠٠٠
Durbin-Watson stat	٢,٢٠٥٨٩٨		

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviwes ٣,١

التفسيرات الاقتصادية للمعلمات المقدرة:

– يُلاحظ من النتائج المقدّرة أنّ هناك علاقةً عكسيةً ذات دلالة إحصائية لسعر الفائدة مع إجمالي الصادرات (٠,٢٨-)، وهذا يتوافق مع ما تشير إليه النظرية الاقتصادية.

– كما أشارت نتائج التقدير إلى وجود علاقةٍ طرديةٍ بين حجم المعروض النقدي وإجمالي الصادرات السلعية لجنوب إفريقيا (٠,٧٣)، وهذا أيضاً يتوافق مع ما توصلت إليه النظرية الاقتصادية.

– وفيما يتعلق بسعر الصرف الحقيقي؛ فقد أشارت نتائج التقدير إلى التأثير العكسي غير المعنويّ إحصائياً لسعر الصرف الحقيقيّ على الصادرات السلعية لجنوب إفريقيا خلال فترة الدراسة، حيث بلغت قيمة معلمة الانحدار المرافقة نحو (٠,٠٥٢-)، إلا أنها غير معنويةٍ إحصائيّاً.

ومما سبق؛ يتضح: أنّ متغيّرات السياسة النقدية (سعر الفائدة والعرض النقدي) لها تأثيرٌ معنويٌّ على إجمالي صادرات جنوب إفريقيا للعالم خلال فترة الدراسة، بينما لا يوجد تأثيرٌ معنويٌّ لسعر الصرف الحقيقي على تلك الصادرات، وحيث إنّ متغيّرين من متغيرات السياسة النقدية لهما تأثيرٌ معنويٌّ على الصادرات، ومن ثمّ لا يمكن قبول الفرض العدمي الذي يقضي بعدم معنوية أثر السياسات النقدية على الصادرات، ولا يمكن رفض الفرض البديل الذي يقضي بمعنوية ذلك التأثير، وهذا يشير إلى أنّ السياسات النقدية التي طبقتها جنوب إفريقيا، خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠م وحتى عام ٢٠١٢م، لها تأثيرٌ معنويٌّ على إجمالي صادرات جنوب إفريقيا للعالم.

الخاتمة والتوصيات:

انتهت الدراسة إلى أنّ كلّاً من أسعار الفائدة والعرض النقدي لهما تأثير جوهريٌّ على إجمالي صادرات جنوب إفريقيا للعالم خلال فترة الدراسة، بينما لا يوجد تأثيرٌ جوهريٌّ لسعر الصرف الحقيقي على تلك الصادرات.

وبناءً على تلك النتيجة؛ فقد تمّ رفض الفرض العدمي الذي يقضي بعدم معنوية أثر السياسات النقدية على الصادرات، وقبول الفرض البديل الذي يقضي بمعنوية ذلك التأثير، وهذا يشير إلى أنّ السياسات النقدية التي طبقتها جنوب إفريقيا، خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠م وحتى عام ٢٠١٢م، كان لها تأثيرٌ جوهريٌّ على إجمالي صادرات جنوب إفريقيا للعالم.

توصيات الدراسة في ضوء النتائج السابقة:

- تعتقد الدراسة بضرورة تبنّي الدول الإفريقية لاستراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات، تنطوي تلك الاستراتيجية على عددٍ من المحاور الأساسية التي تعمل على تسهيل تحقيق أهدافها.

- وفي مجال السياسات النقدية؛ تعتقد الدراسة بضرورة توفير سياسات تمويلية وائتمانية ناجحة لتغطية الصادرات الإفريقية، حيث تسهم عملية توفير التمويل اللازم للصادرات بشكلٍ بارزٍ في تحفيز الصادرات، وخصوصاً الصادرات الصناعية، وذلك من خلال التسهيلات التي تمنح للمصدّرين، سواء في المراحل السابقة أو اللاحقة لشحن البضائع، وخفض تكلفة تمويل الصادرات، وإعفاء المصدّرين من الرسوم البنكية المرتبطة بعمليات التصدير، وتمويل الاستثمارات الأجنبية في الدولة؛ مع التركيز على تمويل بعض الصادرات ذات الأهمية القصوى.

- كما ترى أهمية قيام الدول الإفريقية بإنشاء نظام تأمينٍ على الصادرات؛ لتعويض الخسائر المحتملٍ تحققها من جراء العملية التصديرية، ولاسيما نظام تأمين اعتمادات التصدير وضمانات التصدير.

- وكذلك ترى الدراسة ضرورة قيام الدول الإفريقية بإصلاح القطاع المصرفي، والذي يُقصد به: تفعيل أدوات السياسة النقدية بغرض تحفيز الصادرات، مع توفير التمويل اللازم لدعم القطاعات التصديرية، ولاسيما الصناعية منها، ومن ثم زيادة الصادرات الصناعية، مع ضمان توفير الخدمات البنكية المتكاملة التي تتطلبها عملية التصدير، وضرورة تدخّل الدولة لتأدية دورٍ واضحٍ في عملية تنمية الصادرات، وذلك عن طريقٍ إزالة العقبات التي تعوق عملية التصدير، وتحسين الأنشطة التي تعمل على زيادة الصادرات، وكذلك عن طريق التدخّل لعقد الاتفاقيات التجارية، سواء الإقليمية أو الثنائية أو متعددة الأطراف ■

رواندا... من الاقتتال إلى التعايش

قراءة في الأحداث: الأسباب والنتائج

أ. يونس موشومبا
كاتب وباحث وداعية من رواندا

تكونت رواندا بالمعنى الإثنوغرافي المعاصر من إثنية متجانسة إلى حدٍّ كبيرٍ تُدعى: (بانيارواندا)، وتتكلم لغةً واحدةً، هي: (الكينيارواندا)، وقد نشأت منذ القدم تمايزات تعتمد الفعالية الاجتماعية؛ أنتجت بشكلٍ أساسيٍّ المجموعتين الأهم في البلاد؛ أي الهوتو (ومعظمهم من المزارعين)، والتوتسي (معظمهم يربون الأبقار).

والمجموعة الأخيرة هي التي تمثلت بشكلٍ واضح بالنظام الملكي القديم، الذي حكم البلاد من قِبل مملكة بانييغينيا BANYIGINYA، تعامل معه المستعمر الألماني في ١٨٩٧م، ثم البلجيكي في ١٩١٦م، وكذلك كان حال الآباء البيض المبشّرين بالكاثوليكية منذ أول بعثة لهم عام ١٩٠٠م.

ومنذ ١٩٣٠م فرض المستعمر البلجيكي بطاقة الهوية الشخصية على سكان رواندا، مع الإشارة الإجبارية لما سمّاه الأصل الإثني: (هوتو، توتسي، توا)، الأمر الذي نتج عنه آثار كارثية في الصراع بين المكوّنات السكانية، تجلت بشكلها الدرامي في ١٩٩٤م.

وترافقت سنوات التحرّر الوطني في إفريقيا بولادة نخبة رواندية جديدة في صفوف الهوتو، تطالب بإنهاء سلطة الأقلية التوتسية على البلاد وإعلان الجمهورية، وقد كان (حزب حركة انعتاق الهوتو(PARMEHUTU) ، الذي تأسس عام ١٩٥٩م، هو شكلها المنظّم الأقوى، قام هذا الحزب بعدة مجازر للتوتسي في أثناء ما سمّي: (الثورة الاجتماعية الزراعية)، الأمر الذي نجم عنه عزل الملك في ١٩٦١م، وإبعاده عن البلاد، وإعلان استقلالٍ شكلي، وقيام الجمهورية الأولى للهوتو عام ١٩٦٢م.

وخلال العقد الأول للجمهورية ارتكبت مجازر عديدة، وحدثت هجرات كبيرة متتابعة للتوتسي إلى بلدان الجوار، إلى أن توّجت اعتقالات ومجازر ١٩٧٣م بانقلاب عسكري على يد وزير الدفاع جوفينال هابياريمانا، الأمر الذي أدخل البلاد منظومة الحزب الواحد (الحركة الثورية القومية للتنمية) بدعم من الجيش والأمن، واستفتاء من نمط ٩٩٪، واتفاق للمساعدة العسكرية من فرنسا بدءاً من ١٩٧٥م.

وفي أكتوبر ١٩٨٢م قام الرئيس الرواندي

في الوقت الذي كانت الدور والكنائس أماكن الإبادة؛ كانت المساجد ملاذاً آمناً يأوي إليها التوتسيون

بإبعاد ٨٠ ألف رواندي لاجئ من التوتسي، طردهم النظام الأوغندي، وفي هذا الشهر أيضاً توجّه الرئيس الفرنسي الاشتراكي لوران ميتران إلى كيغالي لطمأنة الرئيس الرواندي باستمرار دعم فرنسا له، وبعد عامٍ من ذلك جرى استقبالٍ حافلٍ لابنه جان كريستوف ميتران، وذلك في وقتٍ تضجّ فيه تقارير منظمات حقوق الإنسان بالانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها نظام هابياريمانا.

ومع استمرار قمع المعارضة الداخلية؛ تشكّلت عام ١٩٨٨م (الجبهة الوطنية الرواندية) على أيدي عدد من اللاجئين والكوادر المتعلمة في الخارج من التوتسي.

وتبع ذلك في ١٩٩٠/١/٨م مظاهرات لنحو مائة ألف رواندي في كيغالي ضد الحكومة، ومظاهرات احتجاج في العاصمة ومدن أخرى، الأمر الذي استتبع حملة اعتقالات واسعة في البلاد، لكن على إثر الإعلان عن ولادة جناح عسكري للجبهة الوطنية الرواندية وتحركها بشمال البلاد، قامت القوات الرئاسية بمساعدة قوات المظليين الفرنسية بضرب هذا التحرك، ما أدى لاعتقال أكثر من عشرة آلاف توتسي ومعارض في العاصمة في ٦ أكتوبر ١٩٩٠م.

وفي ٣ فبراير ١٩٩٢م، ووفق وثيقة للخارجية الفرنسية، تولى قائد القوات الفرنسية شوليه وظيفتي مستشار رئيس الجمهورية ومستشار قائد أركان الجيش الرواندي، كما شكّل الحزب الحاكم في العام نفسه ميليشيات (إنتيراهاموي) من شبيبة الهوتو، وهي التي ارتكبت مجازر بحقّ التوتسي في مناطق عدة من البلاد.

لقد دقّت عدة بعثات دولية ناقوس الخطر، ففي يناير ١٩٩٣م، وبتكليف من هيومن رايتس ووتش، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والاتحاد الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والمركز الدولي لحقوق الأشخاص وتنمية الديمقراطية، وصلت بعثة دولية إلى رواندا، وتم إرسال نسخة من التقرير الذي أصدرته البعثة إلى الرئيس الفرنسي، وهو يتحدث عن وقوع مجازر بحقّ التوتسي، وكانت السلطات تنفي وقوعها، وتوصلت بعثة التحقيق لاستنتاج أساسيٍّ؛ هو أنّ المجازر التي وقعت بين ١٩٩٠م و ١٩٩٣م ليست ابنة الصدفة أو التلقائية، بدءاً من الإذاعة والمناشير.. إلى فرق الموت.

ويخلص التقرير إلى القول: «فيما يتعلق بالدولة الرواندية؛ توصلت البعثة الدولية إلى الاستنتاج بأنّ انتهاكات حقوق الإنسان جسيمة ومنهجية، وهي تستهدف بشكلٍ متعمّد إثنية محددة، إضافة إلى المعارضة السياسية بشكلٍ عام» (ص ٩٥)، كما يطرح السؤال حول الإبادة الجماعية قبل أكثر من عام (ص ٤٩)[1].

لمواجهة هذه التطورات الخطيرة؛ تمّ توقيع اتفاقيات (أروشا) بين الحكومة والجبهة الوطنية الرواندية في ٤ أغسطس/آب ١٩٩٣م، وهي تنصّ على إدماج قوات الجبهة في الجيش، وإعطاء مناصب وزارية للمعارضة، لكن مجموعة الرئيس الرواندي المعروفة بـ«Hutu Power» رفضت الاتفاقية، والحكومة الفرنسية استمرت من جهتها في التسليح والتدريب، في بلدٍ يُنذر الوضع فيه بالإبادة الجماعية.

ويذكر باتريك دو سانت أكزيبيري في كتابه: (ما لا يصرّح به) شحنات السلاح الفرنسية المقدمة للجيش الرواندي في ١٩٩١م، ١٩٩٢م، ١٩٩٣م، وأخيراً في معمعة الإبادة الجماعية بين ١٩ أبريل/نيسان و ١٨ يوليو/تموز تمّ إيصال ست شحنات من الأسلحة بقيمة ٥٤٥٤٣٩٥ دولاراً، وسمحت المساعدات الفرنسية بتحويل القوات المسلحة الرواندية من ٥٣٠٠ عنصر إلى قرابة خمسين ألف، تكفلت فرنسا بتسليحهم وتدريبهم واحتياجاتهم.

وحسب أندريه ميشيل أوسونغو مؤلف: (عدالة في أروشا)، «صرفت الحكومة الرواندية لشراء السلاح بين أكتوبر ١٩٩٠م وأبريل ١٩٩٤ قرابة ١٠٠ مليون دولار».

وبعد انسحاب القوات الفرنسية في نهاية ١٩٩٣م من رواندا؛ وصلت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة هذا البلد، الذي أصبح في يناير ١٩٩٤م عضواً غير دائم في مجلس الأمن، ويعاني وصول (اتفاقيات أروشا بجمهورية تنزانيا) لطريقٍ مسدودٍ بسبب المتشددين الهوتو.

وفي ٦ أبريل ١٩٩٤م قُصفت الطائرة التي تقلّ الرئيس الرواندي وقُتل كلّ مَن على متنها، وفي أقلّ من ٢٤ ساعة بدأت عمليات قتل واسعة للتوتسي في العاصمة كيغالي، وارتكاب مجازر في أبرشيات خمس مدن رواندية.

وبعد أسبوع من المجازر بدأت عملية

(١) د. هيثم مناع: الإبادة الجماعية في رواندا بين المسؤولية المحلية والدولية، موقعه الخاص: http://www.haythammanna.net/articles%20arabic/rawanda.htm
وانظر: كتاب: (الليلة الرواندية)، للفقيد جان بول غوتو.

فرض المستعمر البلجيكي في بطاقة الهوية الشخصية على سكان رواندا: الإشارة الإجبارية لما سمّاه الأصل الإثني: (هوتو، توتسي، توا)، الأمر الذي نتج عنه آثار كارثية

(آماريليس) لإخلاء ١٢٣٨ من الرعايا الغربيين، منهم ٤٥٤ من الفرنسيين، كذلك سحبت الحكومة البلجيكية قواتها من بعثة مساعدة الأمم المتحدة، أما مجلس الأمن فخفّض عدد القوات الأممية من ٢٥٠٠ إلى ٢٧٠؛ برغم كلّ نداءات قائدها الكندي روميوو دالير لتعزيزها.

في ٢٣ يونيو باشرت فرنسا عملية (توركواز)، أي: (الممر الإنساني) الفرنسي الذي ساهم في هرب آلاف المشاركين في المجازر من الهوتو.

وفي ٤ يوليو سقطت العاصمة بيد (الجبهة الوطنية الرواندية)، كما تفكك الجيش، وهربت الميليشيات نحو معسكرات اللاجئين والدول المجاورة.

دور المسلمين المشرّف أثناء الأحداث:

كان للمسلمين دورٌ مشرِّف خلال فترة المجزرة، تمثل في إيواء مَن لجأ إليهم، ففي الوقت الذي كانت الدور والكنائس أماكن الإبادة لمن لجأ إليهم من التوتسي شاباً كان أو شيباً، حتى الرضّع، كانت المساجد ملاذاً آمناً يأوي إليها التوتسيون، مسلمين كانوا أو غيرهم من الديانات الأخرى، وهذا بشهادة بعضهم، ولا أدلّ على ذلك من البيان الذي أصدره المكتب العام لـ (جمعية مسلمي رواندا) - وتوجد نسخة منه- ، في اجتماع المجلس الأعلى للجمعية المنعقد بمدينة كيغالي، في الفترة من ٢٩ فبراير إلى ٠١ مارس ١٩٩٢م، أي قبل المجزرة بسنتين، يدقّ ناقوس الخطر القادم، ويحذّر كلّ عضو في الجمعية من المشاركة في الأحزاب السياسية التي ستنفّذ فيما بعد الإبادة الجماعية، وهذا نصّ البيان:

«إنّ اجتماع المجلس المذكور يطالب الأحزاب السياسية بعدم التدخل في شؤون جمعية مسلمي رواندا، لذلك فإنّ كافة ممثلي الجمعية من البلديات (أئمة البلديات)، والمحافظات (أئمة المحافظات)، وأعضاء المكتب العام، وأعضاء كلٍّ من لجنة المشايخ ولجنة الخبراء، وكافة دعاة الجمعية، يُمنع انتخابهم لأي منصبٍ سياسيٍّ داخل الأحزاب»؛ وأنّ الجمعية- كما ينصّ القانون التأسيسي-: «لا تشارك في القضايا السياسية كما ينصّ البند (٢)، الفقرة (١) التي تنصّ على أنّ: جمعية مسلمي رواندا جمعية لا تشارك في القضايا السياسية، وهدفها الأساسي هو نشر الدين الإسلامي، وكلّ ما من شأنه أن يؤدي إلى أمن ورفاهية المواطنين».

كما حذّر البيان من عدم سلب حقّ حياة كلّ مواطن، يقول النصّ: «إنّ اجتماع المجلس المذكور ينتهز هذه الفرصة لتذكير كلّ المواطنين، أنّ لكلّ مواطن حقّاً في الحياة، ولا أحد يسلب منه هذا الحقّ بسبب انتمائه القبلي أو الإقليمي، ولا فضل لقبيلة أو أي انتماء، كما جاء في محكم التنزيل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ...﴾ (الحجرات : ١٣) ((من ذكر): (آدم)، (وأنثى): (حواء))، ولهذه الآية الكريمة؛ ندعو كلّ الروانديين إلى الاعتصام بحبل الوحدة والتضامن؛ من أجل بناء

وطننا بسلام، وتفاهم، واحترام متبادل وترابط».

وفي ختام هذه الرسالة: صورة إلى رئيس الجمهورية آنذاك، ووزير الحكومة المحلية وتنمية البلدية، ووزير العدل، ووزير العمل والشؤون الاجتماعية، ووزير الإعلانات الحكومية.

من هنا؛ فإنّ غالبية المسلمين لم يشاركوا في المجزرة، الأمر الذي عزز مكانة المسلمين، وأكسبهم الاحترام من النصارى، وحتى الحكومة، لهذا السبب، والآن تجدهم في كلّ دوائر الحكومة، وفي الجامعات، برغم أنه سابقاً كان المسلم يُمنع من دخول المدارس والجامعات، ناهيك عن الدخول في أجهزة الحكومة.

ويعيش المواطنون حالياً في ظلٍّ من التعايش السلمي، والاحترام المتبادل دون أية مشاحنة ولا تعصب تجاه الآخر.

المصالحة وعودة السلم والتعايش:

بعد أن وضعت الإبادة الجماعية أوزارها؛ كانت قد خلّفت خسائر مادية وبشرية جسيمة، بما في ذلك الآثار النفسية في أوساط الروانديين من كلّ الأطراف، ومن هنا شكّلت الحكومة لجنة باسم: (المفوضية الوطنية للوحدة والمصالحة)، التي تُعنى بلمّ شعث المجتمع الذي عانى كثيراً ويلات الإبادة الجماعية، كما أعادت الحكومة النظر في الحلول المحلية (Home grown solutions) المتجذرة في ثقافة الروانديين، والتي يمكن أن تسهم في تقديم الحلول الناجعة، وفي إعادة بناء الوطن والمواطن.

أولاً: المحاكمات الجماعية، والمحاكم التقليدية تدعى (غاتشاشا Gacaca):

التي رأت الحكومة الرواندية الجديدة أنها استراتيجية ممكنة، تفضي إلى تحقيق العدالة والمصالحة في رواندا، ويحمل مصطلح

تركة الماضي تظلّ عائقاً أمام ممارسة المجتمع لدوره، بل قد تمنعه من التقدّم، إذا لم تتعامل القوى السياسية الفاعلة حيال هذه التركة بشيءٍ من الصرامة والموضوعية

(غاتشاشا Gacaca) في اللغة الرواندية: (الحديقة)، حيث كان شيوخ القرية ومجتمعهم يتجمعون لحلّ مشكلة ما، ومن هنا فإنّ محاكم غاتشاتشا تتوافق مع محاكم القرى التقليدية القائمة، حيث كان يتم استدعاء المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية إلى القرى، وتوجّه التهم مباشرة من قِبل المشتكين، ويشرف على المحاكمات قضاة مؤهلون، ولكن من السكان المحليين.

ثانياً: مبادرة (أوموغاندا Umuganda):

ويمكن ترجمتها: (معاً في هدفٍ مشترك لتحقيق النتيجة)، في الثقافة الرواندية التقليدية كان أعضاء المجتمع يدعون أسرهم وأصدقاءهم وجيرانهم لمساعدتهم على إكمال المهمة الصعبة، فكانت هذه المبادرة جزءاً من الجهود الرامية إلى إعادة بناء رواندا، وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة، ومن هنا حرصت حكومة رواندا على إحياء الثقافة الرواندية والممارسات التقليدية؛ للتكيف مع برامج التنمية وإثرائها لتلبية احتياجات البلاد.

والنتيجة كانت مجموعة من الحلول الرئيسة، نجمت عنها برامج التنمية المستدامة، ويقام

هـــذا العمل المجتمعي في يوم الســـبت الأخير من كلّ شـــهر، وكلّ أفـــراد المجتمع، بمن فيهم رئيـــس الجمهورية، تتـــراوح أعمارهم بين ١٨ و ٦٥ ســـنة، ملزمون بالمشـــاركة في (أوموغاندا Umuganda)، حيـــث ينقســـمون إلـــى عدة مجموعات للقيام بالأشغال العامّة المتنوعة، كما يتم تشجيع المغتربين الذين يعيشون في رواندا للمشاركة، وغالباً ما يشـــمل ذلك تطوير البنية التحتية وحماية البيئة[١].

ثالثاً: مبادرة (أوبوديهي Ubudehe):

وتشير إلى الممارســـة الرواندية منذ أمدٍ طويل، وثقافة العمل الجماعي، والدعم المتبادل من أجل حلّ المشـــكلات داخـــل المجتمع، وقد تُرجم المفهوم اليـــوم إلى برنامج تطوير المنتج المحلي، حيث يتم توزيـــع المواطنين إلى فئات مختلفـــة، من أجل رفع مســـتويات المعيشـــة للأسر الفقيرة وتحســـين الرعاية الاجتماعية، هذه الفئات تبلّغ مســـتوى الأسر بالنسبة للدعم الـــذي تحصل عليه، من خـــلال برامج الحماية الاجتماعية الحكومية.

وتتم هـــذه العملية عن طريق أن يقدّم ممثل من كلّ أســـرة تفاصيل عـــن الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأسرته، وهناك استبانات صمّمت من قِبل وزارة الحكم المحلي تملأ، وتحتوي على المعلومـــات الدقيقة، وعندما تتم الموافقة على صحـــة هذه المعلومات تبـــدأ عملية التصنيف، وبعد ذلك تُجمع هذه الاســـتبانات على مستوى الحي، ثم المناطق، فترســـل إلـــى وزارة الحكم المحلي للمصادقة عليها.

رابعاً: مبادرة (غيرينكا Girinka):

ويمكن ترجمـــة هذه الكلمـــة بأنها: (ليكن لديك البقرة)، وتصف الكلمة- على مرّ القرون- الممارسة الثقافية القديمة في رواندا، حيث كان الشخص يعطي بقرة لشخص آخر، إما باعتبارها علامة على الاحترام والامتنان أو كمهر للزواج. وكجزء من الجهود الرامية إلى إعادة بناء رواندا

(١) انظر للمزيد: http://www.rwandapedia.rw/explore/umuganda#sthash.ouqA0FKX.dpuf

وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة؛ كانت مبادرة غيرينكا التي تُدار بين الأسر الفقيرة واحدة من هذه الجهود.

وقد بدأت مبادرة غيرينكا Girinka ردّاً على ارتفاع معدل مقلق من سوء التغذية في مرحلة الطفولة، وكوسيلة لتسريع الحدّ من الفقر، ودمج تربية الماشية والمحاصيل.

ويستند البرنامج على فرضية أن توفير بقرة حلوب للأسر الفقيرة يساعد على تحسين معيشتهم، نتيجة لاتباع نظام غذائيٍّ أكثر تغذية وتوازناً، وهو الحليب، وزيادةً الإنتاج الزراعي من خلال تحسين خصوبة التربة، وكذلك الدخل الأكبر من خلال تسويق منتجات الألبان.

خامساً: مبادرة (إيتورير ريي غيهوغو Itorerory`Igihugu):

وهي عبارة عن مدرسة وطنية قديمة من الناحية التاريخية، وقناة من خلالها يمكن للدولة أن تنقل رسائل إلى الشعب فيما يتعلق بالثقافة الوطنية في عدة مجالات، مثل اللغة، والوطنية، والعلاقات الاجتماعية، والرياضة، والدفاع عن الوطن، وما إلى ذلك.

ونتيجة لذلك؛ يُربّى المواطنون الشباب على الفهم والتعلق بثقافتهم، ويتم تشجيع المشاركين على مناقشة برامج وطنية مختلفة، والقيم الإيجابية للثقافة الرواندية التي من الممكن أن تساعد في تنمية قدراتهم على ممارسة الحكم، وعلم النفس، والعمل، والمساعدة المتبادلة، والحياة، والتعاون مع الآخرين.

كانت هذه المبادرات المحلية من أفضل الممارسات في التصدي للتحديات الإنمائية في رواندا، وسجلت بالفعل إنجازات مهمّة، باعتبارها فرصة لالتقاء المواطنين، والوقوف جنباً إلى جنبٍ من أجل إيجاد الحلول والبدائل لمشكلات محددة، وذلك باستخدام أدوات الثقافة التقليدية.

كيف نستفيد من التجربة الرواندية في إرساء ثقافة التعايش:

مع حدوث التحوّل السياسي، بعد فترة من القمع والتعتيم، بدأ المجتمع يعبّر عن نفسه، ويشعر بقيمته في تقرير مصيره وتحديده، إلا أن تركة الماضي تظلّ عائقاً أمام ممارسة المجتمع لدوره، وقد تعيق تطور هذا التحول، بل قد تمنعه من التقدّم إذا لم تتعامل القوى السياسية الفاعلة حيال هذه التركة بشيءٍ من الصرامة والموضوعية، والتي لا تعني في أغلب الأحيان سوى المصالحة، والتي يترتب عليها معاقبة المجرمين وتعويض المتضررين.

وكانت تجارب المصالحة الوطنية قد قادت إلى نتائج مبهرة في الدول التي تمرّ بمراحل مماثلة، وساهمت في تعزيز المسار الديمقراطي، وتكريس العدالة وسيادة القانون.

والتجربة الرواندية- في هذا الإطار- مهمة، وجديرة بالاطلاع والاستفادة، فبعد أن وضعت الإبادة الجماعية أوزارها، والتي أدت إلى إبادة مليون شخص في ثلاثة أشهر، استطاع المواطنون أن يتفقوا على حلّ الخلافات بطريقة: (لا غالب ولا مغلوب)، بمعنى أنّ الخسارة كانت لجميع الأطراف، من هنا استطاعت رواندا أن تداوي جراحاتها.

يُضاف إلى ذلك في تجربة رواندا في المصالحة، على المستوى السياسي، أنّ الأحزاب في الحكومة والمعارضة اتفقوا على نقاط، هي بمثابة خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها مهما بلغ بينها الخلاف.

كما شرعت الحكومة الرواندية في تطبيق نظام تشاركيٍّ للعدالة، يُعرف باسم: (غاتشاتشا) (ينطَق هذا الاسم هكذا: غا- تشا- تشا)، وذلك في عام ٢٠٠١م، من أجل مواجهة ذلك الكم العظيم من القضايا المتراكمة في النظام القضائي، وفي هذا النظام يقوم القضاة المنتخبون على الصعيد المجتمعي بالاستماع إلى محاكمات المشتبه في مشاركتهم في الإبادة الجماعية والمتهمين بأية جريمة من الجرائم، باستثناء التخطيط لعمليات الإبادة أو الاغتصاب، وحاكمت هذه المحاكم الأهلية المتورطين في أعمال عنصرية بالسجن، وحكمت على الذين أدينوا بأن يقضوا نصف المدة بالسجن والنصف الآخر بتقديم خدمات اجتماعية.

كما قامت رواندا بتشكيل (لجنة الوحدة والمصالحة الوطنية)، ومهمتها الأساسية عملية التصالح والتسامح، بدءاً من تحقيق العدالة، وعرض الحقيقة، ومن ثم يأتي التصالح، وهذا يعتبر حقّاً طبيعيّاً لضمان حقوق المظلومين وعدم إهدارها، وقد رأى الروانديون هذه الطريقة مفيدة جدّاً للمصالحة الوطنية، كما ساهمت في إخراج البلاد من أتون حرب أهلية كادت تقضي على كيان الدولة، وبفضل الوحدة والمصالحة تمكّنت رواندا من الخروج من تمزّق النسيج الاجتماعي الناجم عن عواقب الإبادة الجماعية التي حدثت سنة ١٩٩٤م.

إنّ حديثنا عن هذه المصالحة الوطنية لا يعني بحالٍ أنها العلاج السحري الوحيد القادر على حلّ مشكلات الوحدة في رواندا، وإنما هي مقترح يستند إلى تجارب سابقة مماثلة في غينيا وجنوب إفريقيا.. ويسترشد بها، ولا بد أن تصحبها وسائل وآليات ومقترحات أخرى تأسيساً على الإرادة السياسية، لتكون نقطة البداية لحلّ النزاعات، وعودة الوئام واللحمة الوطنية إلى سابق عهدها ■

المسرح الإفريقي التقليدي..
جذوره ووظائفه

د. عمر عبد الفتاح
أستاذ مساعد بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية – جامعة القاهرة.

المسرح فنٌّ وثيقُ الصلة بالنفس الإنسانية، فهو أحد وسائل تعبير الإنسان عن آرائه ومعتقداته وعلاقاته، وهو أقرب وسائل التعبير الإبداعية تمثيلاً للواقع، وأكثرها ارتباطاً بالمجتمع.

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المسرح الإفريقي التقليدي، وبيان جذوره وأصوله القديمة، ومظاهره وتجلياته في المجتمعات الإفريقية، وأهم سماته في المضمون والشكل، والوظائف والأدوار التي يقوم بها في المجتمعات الإفريقية.

أولاً: نشأة المسرح الإفريقي التقليدي وجذوره:

على الرغم من أنّ إفريقيا لم تعرف المسرح بمعناه الحديث إلا في فترة متأخرة نسبيّاً؛ فإنها عرفت المسرح بمعناه التقليدي منذ عصورٍ تسبق التاريخ نفسه، ولا نقصد بالمسرح التقليدي هنا المسرح بوصفه نصّاً مسرحيّاً أو بناءً وخشبة عرض وممثلين، ولكننا نقصد بالمسرح التقليدي: الدراما، والأداء التمثيليّ بشكلٍ عام، سواء كان هدفه الترفيه، أو التوجيه، أو التثقيف، أو كان مجرد أداءٍ طقسيٍّ اجتماعيٍّ أو دينيّ.

جذور المسرح الإفريقي التقليدي:

إذا عُدنا للوراء في محاولةٍ لتتبع البدايات الأولى لنشأة المسرح؛ سنجد أنّ هناك ظاهرتين تعدّان بحقٍّ توطئة وتمهيداً للفنّ المسرحيّ.

الظاهرة الأولى: الطقوس الدينية: هي الطقوس الدينية والاجتماعية؛ حيث كانت هذه الطقوس تؤدى في شكل حركات تعبيرية في شكل درامي ذات مضمون ديني.

والظاهرة الثانية: الرقص: يعد الرقص من أقدم الوسائل التي عبر بها الإنسان واتخذ منه شكلاً ترفيهياً يعبر به عن انفعالاته، أو شكلاً إعلانياً عن وقائع ومشاهد درامية .

وقد أخذت هاتان الظاهرتان شيئاً فشيئاً في التحول التدريجي من المحيط الديني-في المكان والأداء- إلى المحيط الاجتماعي العام ومن التعبير عن أشياء محدودة إلى التعبير عن مختلف مناحي وشئون الحياة باعتباره مظهراً من مظاهر التعبير عن الحضارة الإنسانية[1].

وتعود نشأة المسرح التقليدي في أفريقيا إلى عصور موغلة في القدم ففي شمال أفريقيا شهدت أرض مصر القديمة ظهور هذا اللون الدرامي منذ فترة طويلة أرجعها البعض إلى ما يزيد على ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد.

فالدراما في صورتها الأولى ولدت على أرض مصر، وقدامى الإغريق تلقوها عن مصر وأضافوا إليها، وكل ما يذكر للمسرح بقديمه وحديثه فمرده إلى مصر التي بذرت بذوره ورعته إلى أن استوى على سوقه.

وإذا كان المسرح بصفته فناً درامياً نشأ في مصر شمال أفريقيا وأثبتته النقوش والكتابات المدونة على جدران المعابد، فإن ذلك لا يعني عدم ظهور النشاط الدرامي في بقية أنحاء القارة الأفريقية. فقد ظل

ذكر ابن بطوطة في رحلته هذه الدراما التقليدية، وتعددت إشاراته إلى الرقص، والأقنعة، وإلقاء الشعر بطريقة تمثيلية

المسرح في تلك المناطق ولمدة طويلة نشاطاً شفوياً مرتجلاً مثله مثل الأدب الشعبي[2]. ويجب أن ندرك أن عدم وجود الأدلة التاريخية لا ينفي وجود هذا النوع من المسرح، فقد عرفت الحضارة المصرية القديمة في الشمال الكتابة والتدوين منذ وقت مبكر، في حين أن الثقافات الأفريقية في الجنوب لم تعرف الكتابة والتدوين إلا في وقت متأخر.

وليس هناك مجال للشك في أن جميع أنحاء أفريقيا شهدت تقديم عروض يختلط فيها التمثيل بالطقوس الدينية، وفي كثير من بقاع القارة الأفريقية كان للمسرح أصول اجتماعية أيضا، فقد نشأ للسمر والتسلية، وهو بذلك يؤدي دوراً جمالياً يقوم على المتعة والفائدة. وهكذا فإن المسرح الأفريقي التقليدي لم ينفصل عن الحياة الجماعية فمهمته هي توصيل ما يريد التعبير عنه[3]. ويشير فرانسواز ليجيه إلى شدة الصلة بين المسرح الأفريقي التقليدي والمجتمعات الأفريقية فيقول: «لقد قدم المسرح كل

(١) حسين، إلهامي (١٩٧٧): «تاريخ المسرح»، سلسلة كتابك، عدد ١٥١، دار المعارف – القاهرة، ص ص (٥ – ٦).

(٢) شلش، علي (١٩٩٣): «الأدب الأفريقي»، سلسلة عالم المعرفة عدد ١٧١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، ص ٩٩.

(٣) ديوب، عليون أونج (١٩٩٥): "تأملات حول المسرح الأفريقي قبل الاستعمار المعاصر"، في "قضايا المسرح الإفريقي: مجموعة أبحاث (١٩٩٥): ترجمة فيفي فريد، الطبعة الثانية، أكاديمية الفنون– وحدة الإصدارات، مسرح(٥) – القاهرة، ص ١٠٤.

ما يعبر عن موروث هذا الشعب سواء في شكل رقصات وملاحم أو احتفالات شعبية أو كل ما يدور في الحياة من مناقشات فارغة ومواقف وأنماط مختلفة من الناس»[١]. وبهذا المعنى يمكن القول إن أفريقيا قد عرفت المسرح التقليدي منذ زمن قديم للغاية، فارتباط الأفارقة بالطقوس والشعائر الدينية أمر ثابت، وممارسة الأفارقة للرقص لا تحتاج لتعليق.

شواهد ودلائل قِدم المسرح الإفريقي التقليدي:

هناك العديد من الشواهد التي دونها العديد من الرحالة والمؤرخين ضمن أعمالهم، تدل على مدى قدم نشأة هذا اللون الفني الدرامي التقليدي في إفريقيا.

فابن بطوطة ذكر هذه الدراما التقليدية في رحلته في القرن الرابع عشر الميلادي، وتعددت إشاراته إلى الرقص، والأقنعة، وإلقاء الشعر بطريقة تمثيلية، بل إنه روى عن سلطان مالي القديمة اهتمامه بالشعر والتمثيل، وكيف أنه شهد في مجلسه مطارحات ومدائح شعرية، كما شهد تمثيلية أسماها: (الأضحوكة).

كما أشار المستفرق الفرنسي ديلافوص إلى بعض نماذج لهذه الدراما في غربي القارة[٢].

كذلك أشار الكاتب أولوداه أوكويانو، من جمهورية بنين بغرب القارة، في سيرته الذاتية المنشورة عام ١٧٨٩م، أي بعد نحو خمسة قرون من رحلة ابن بطوطة، إلى تلك المظاهر الدرامية، حيث قال: «نحن نكاد نكون أمّة من الراقصين والموسيقيين والشعراء»،

(١) ليجيه، فرانسواز (١٩٩٥): «المسرح الأفريقي والمسابقات المسرحية بين الدول الأفريقية»، في «قضايا المسرح الإفريقي: مجموعة أبحاث (١٩٩٥): ترجمة فيفي فريد، الطبعة الثانية، أكاديمية الفنون– وحدة الإصدارات، مسرح(٥) – القاهرة، ص ١٤٦.

(٢) شلش، علي (١٩٧٩): «الدراما الإفريقية»، سلسلة كتابك عدد ١٠٠، دار المعارف – القاهرة، ص ٢٥.

وبعد أن عرض لبعض الاحتفالات العامّة، في مملكة بنين القديمة، أشار إلى مشاهد الحياة الواقعية التي يمثّلها الشباب في تلك الاحتفالات، مثل «المآثر العظيمة، أو العمل الملحمي، أو القصة المحزنة»[٣].

مثل هذه الشواهد القديمة يتضح منها، ويتأكد، مدى قِدَم وجود المسرح الإفريقي التقليدي وترسّخه في البيئة الإفريقية، ويتضح لنا مدى تنوّع هذا النوع الدرامي ما بين رقص، وغناء، وإلقاء شعر، واستخدام للأقنعة، بالإضافة لأنواع أخرى من الأداء الدرامي.

هذه الشواهد تدل أيضاً على أنّ المسرح الإفريقي التقليدي قدّم أشكالاً وأنواعاً من الأداء المسرحي؛ تتشابه بشكل أو بآخر مع أشكال الأداء الدرامي للمسرح الأوروبي الأصل، فإشارة ابن بطوطة إلى وجود الأعمال الكوميدية التي أطلق عليه اسم: (الأضحوكة)، وإشارة الكاتب الإفريقي أولوداه أوكويانو إلى أنواع أخرى من الأداء الدرامي كـ «القصة المحزنة، والمآثر التاريخية، والأعمال الملحمية» تستدعي المقارنة بين هذه الأنواع الدرامية الإفريقية التقليدية من ناحية، وبين الأنواع الدرامية الحديثة، كالملهاة والمأساة والملحمة، من ناحية أخرى، ما يدفع الباحث لإدراجها تحت نفس التصنيفات، أو على الأقل إدراجها بوصفها جذوراً وإرهاصات لها.

ثانيا: مظاهر المسرح الإفريقي التقليدي وتجلياته:

من أهم تلك المظاهر ما يُعرف باسم: (الإنشاد)، حيث تُنشد جلائل أعمال الأسلاف والعظماء ومآثرهم، كما يوجد أيضاً نوع من العروض يُعرف بـ (المناظرات) الكلامية التي تدور عادة بين اثنين، مثل حدّاد القرية وقصّاصها، ويقوم الجمهور بدور الحكم، وينال الفائز مكافأة من الخاسر.

وهناك أيضاً ما يمكن أن يُسمّى بـ (مسرح

(٣) شلش، علي (١٩٩٣): «الأدب الإفريقي»، مرجع سابق، ص ١٠٠.

العرائس)، وهو لونٌ من العروض المسرحية يُسمّى عند قبائل البامبارا في غرب إفريقيا باسم: (شدو الطير)، ويشبه الأراجوز عندنا، ويقال إنه منقول من شمال القارة، ولكنه معروف في السنغال، مثلما هو معروف في النيجر ونيجيريا، وغيرهما من أنحاء الغرب[١].

كذلك رصد بعض الباحثين عدداً من مظاهر الأداء المسرحي التقليدي وأشكاله في منطقة جنوب إفريقيا حين قال: «اتخذت الدراما في المجتمعات الناطقة بلغات (السوثو) و (النغوني) أشكالاً تقليدية، اقترنت بالمجتمعات الرعوية والزراعية في إفريقية، ولم تكن الفعاليات شبه المسرحية للطقوس الدينية التطور الوحيد، لكنّ أشكالاً أخرى مثل: (الانتسومي) لدى (الكسوزا)، و (الانكابنسكواني) (السرد الشعبي) لدى (الزولو)، و (الديبوكو) لدى (السوثو)، و(الايزيبونغو) لدى (النغوني)، قد احتوت هي الأخرى على عناصر درامية متطورة. وأسهم (البوشمن) و(الهوتنتوت) في صقل تجارب مسرحية فيها عناصر (المايم) والموسيقى، حتى إنّ (كريدو موتوا) و(هـ. آي. آي) قالا بوجود مسرح ملحميٍّ متطور في المجتمعات التقليدية القديمة»[٢].

وقد تناول معظم الباحثين مظاهر المسرح الإفريقي التقليدي وتجلياته في معرض حديثهم عن المسرح الإفريقي بشكلٍ عام، وتناولوها بشكلٍ موجز ودون تفصيل كبير، ولكننا نجد أنّ المؤرخ الثقافي إي. تي. كيربي E.T. Kirby يحدد بشيء من التفصيل سبعة أشكال أداء، تمثّل طرق الأداء النموذجية للمسرح الإفريقي، والتي تبيّن كيف أبدعت الغريزة الإنسانية أحداثاً مسرحية مميزة[٣].

وهذه الأشكال المسرحية السبعة هي:

١ - عروض القصّ (الحكي):

يتميّز المسرح الإفريقي، القديم والحديث، إلى حدٍّ كبير، بتركيزه على الحكي أو رواية القصص، فالراوي أو «القاص» يتمتع بمكانة أساسية في العديد من عروض الأداء المسرحية الإفريقية، فمن المعتاد أن نجد أنّ «الجريو» girot، أو «المعالج»، الذي يرتجل قصةً ما بمصاحبة الغناء والرقص. وكثيراً ما يقلّد الرواي السمات الصوتية والجسدية لكثيرٍ من الشخصيات في قصته، على الرغم من أنه من حينٍ لآخر نجد الآخرين يتدخلون للقيام بدور شخصيات معيّنة، وربما تميّز الأقنعة ونوع الملابس الشخصيات. وفي كثير من الأحيان يوظّف كتاب المسرح الأفارقة المعاصرون «رواة القصص» في أعمالهم الدرامية، وعلى سبيل المثال: نجد أنّ مسرحية (الموت وفارس الملك)[٤] تُبرز بوضوح شخصية «منشد المدائح».

---

(١) شلش، علي (١٩٩٣): «الأدب الإفريقي، مرجع سابق، ص ١٠٤. وكذلك شلش، علي (١٩٧٩): «الدراما الإفريقية»، مرجع سابق، ص ص (٢٢ - ٢٣).

(٢) انظر: «المسرح في جنوبي إفريقيا»، مقدمة ترجمة مسرحية «البقاء»، لمزيد من التفصيل راجع: سلسلة من المسرح العالمي، مسرحية «البقاء»، تأليف جماعة العمل الدرامي ٧١، ترجمة صخر الحاج حسين، العددان ٣١٠-٣١١، يوليو - أغسطس ١٩٩٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت، ص ص (١٢٢ - ١٢٣).

(٣) Michael L. Greenwald, Roberto D. Pomo and Roger H. Schultz (2000): «The Longman Anthology of Drama and Theatre: A Global Perspective», Addison Wesley Longman Publishers, New York, pp.1252. http://wiki.archmereacademy.com/sandbox/groups/bmanelskidrama03701/wiki/eb66a/attachments/bc713/African%20Theatre%20History.pdf?sessionID=f84622dc7584a0db5425494784f833894a715145

(٤) تعد مسرحية «الموت وفارس الملك» Death and the King's Horseman" إحدى أشهر مسرحيات الكاتب النيجيري الشهير وول شوينكا، صاحب جائزة نوبل في الأدب لعام ١٩٨٦، والتي صدرت في عام ١٩٧٥عن دار نشر: ايرميثيون Eyre Methuen بلندن. وقد تمت ترجمتها للغة العربية، ونشرت ضمن سلسلة من المسرح العالمي الصادرة عن وزارة الإعلام بدولة الكويت، العدد ٢١٨ لعام ١٩٨٧م، ولمزيد من التفصيل راجع : وول سوينكا (١٩٨٧): «الموت وفارس الملك»، ترجمة علي حجاج، سلسلة من المسرح العالمي، عدد ٢١٨، وزارة الإعلام - الكويت.

٢ - العروض التمثيلية البسيطة:

يرتجل البوشمان عروضاً تمثيلية؛ يُعدّ صيد الحيوانات فيها بمثابة الحبكة الأساسية، فعلى سبيل المثال: يرتدي أحد الرجال خوذة مصنوعة من عصا متشعبة، ويجسّد دور الظبي، في حين يقوم بعض المقلدين الآخرين بقتله، وتقوم مجموعة من الصبية الصغار بتجسيد دور الكلاب التي تصاحب الرجال، وتعد رقصات الصيد هذه بمثابة عروض وظيفية (فهم يوفرون الطعام للقبيلة)، وروحية في ذات الوقت (حيث يعترفون بأعلى السلطات في الطبيعة)، وهناك عروض تمثيلية أخرى أكثر اجتماعية بشكل واضح.

وهذه الأعمال الدرامية المرتجلة تمثّل الشكل الأساسي للمسرح، وهي أشبه بألعاب التقليد التي يؤديها الأطفال أثناء تعلّمهم لدورهم في المجتمع.

٣ - العروض الطقوسية:

الطقوس الأفريقية غالباً ما تكتسي بهالة من السحر. وتوجد أمثلة عديدة على مثل هذا النشاط الطقسي في جميع أنحاء أفريقيا اليوم. فاللوجا Loga في وسط أفريقيا لديهم طقوس شعائرية مطولة يتم فيها استعراض المنتجات اليدوية الهامة عبر القرية بينما تنشد الأمثال. وتقود القرويين راقصة طوافة وتتجه بهم نحو كوخ شعائري تم تشييده خصيصا، ثم يقوم المشاركون بتسلق سقف الكوخ بينما تُنشد ثمانية أمثال. ويقع "السحر" عندما تُطرد الأرواح الشريرة من الكوخ وتتلبس الأرواح الخيرة أجساد اللوجا.

٤ - عروض تقديس الأرواح:

يتمكن «الوسيط»، الذي يُعتقد أنّ الأرواح تتلبسه، من الاستيلاء على «الشخصية» أثناء شرودها، أو في لحظة عدم تمام وعيها، ويقوم «الوسيط»، الذي يرتدي أزياء لافتة ويتحدث بـ «لغة الأرواح»، بحركات وإيماءات غير معتادة، بحيث توهم بأنّ الروح، أو أنّ الإله نفسه، موجود في الواقع، ويحدث تفاعل درامي قوي بين الشخصية والجمهور، والجزء الأكبر من هذا التفاعل يكون مرتجلاً من قبل «الوسيط». وهذه العروض شائعة جدّاً بين الناس في غرب أوغندا، حتى إنّ العالم الأنثروبولوجي جون بيتي John Beattie يشير إليها تحت اسم: (المسرح الوطني التقليدي)، وفي بعض مجتمعات شرق إفريقيا نجد أنّ الروح التي تُدعى shave، والتي تُعرف عن طريق القميص الأبيض والقبعة والحزام، تتلبس العديد من الوسطاء، ويتميز طقس الشرود أو النشوة مع الأرواح بالشرب والرقص والحوار. وتجدر الإشارة إلى أن الرقيق الأفارقة جلبوا معهم عروض تقديس الأرواح إلى الأمريكتين، وعلى سبيل المثال: لا يزال الماكومبا Macumba في البرازيل يستخدمون عروض الأرواح في احتفالات الشفاء.

٥ - عروض التنكر:

تطورت عروض التنكر عن الاحتفالات التي كانت تقوم بها الجماعات والتجمّعات السرية لتكريم الموتى، والتي ربما لا تزال الشكل الأكثر تمثيلاً للمسرح الإفريقي الأصلي، وتتميّز عروض التنكر بالأقنعة المتنوعة والملونة، والأزياء الفضفاضة (التي غالباً ما تكون مصنوعة من الخوص أو العشب)، كما تتميّز بالرقص المفعم بالحيوية، وغيرها من أوجه التنكر وأشكاله، وفي كثير من الأحيان يقوم السرد الدرامي بالربط بين هذه الأنشطة، فحفلات التنكر لدى الإيبيبيو Ibibio ترتجل عروضاً تمثيلية هزلية، وتعدّ الأزياء المستخدمة في الكرنفال في ترينيداد من بقايا تلك الحفلات التنكرية التي جلبها الرقيق الأفارقة إلى الأمريكتين.

٦ - العروض الاحتفالية:

تجري العروض الاحتفالية، مثلها مثل العديد من العروض المسرحية الأصيلة الأخرى في إفريقيا، بمرافقة الغناء والرقص وقرع الطبول. ويحتفل الدوجون Dogon في غرب إفريقيا بمهرجان الموتى

حارب الاستعمار النشاط الدرامي الاجتماعي في إفريقيا، وأعاقه عن التطور، واعتبره ممارسات متخلفة، وقام بفرض لغاته وتصوراته الجمالية عن الأدب والمسرح

في كلّ عام، وفي هذا الاحتفال يتمّ ذكر مآثر الأجداد، وتجري طوال الليل معارك وهمية، ورقصات أكروباتية بهلوانية، واستعراض للأسلحة، وذلك بهدف تعليم الدوجون احترام ماضيهم، وتوقير أسلافهم، وقبول حتمية الموت.

٧ - العروض الكوميدية:

لعل الأنشطة المسرحية الأقرب شبهاً للمسرحية، بالمعنى الذي نفهمه من هذا المصطلح، هي العروض الكوميدية التي تُؤدَى في الساحات المفتوحة في قرى العديد من القبائل الإفريقية، وربما تطوّرت هذه العروض عن العروض التمثيلية البسيطة، أو عن عروض التكر، لتصبح مسرحيات ذات حبكة واضحة وشخصيات محددة.

وبرغم أننا لا يمكننا الجزم بحدوث التطور بهذا الشكل؛ فإنّ وجود مثل هذه المسرحيات القصيرة playlets الكوميدية تشير إلى العملية التي تطورت بها الدراما بمعناها الرسمي في جميع أنحاء العالم.

ومن قبيل الصدفة أنّ كثيراً من الشخصيات التي تظهر في هذه الكوميديات تعدّ نسخاً إفريقية للشخصيات الهزلية الشعبية التي وجدت في روما القديمة، وفي إيطاليا النهضة، وفي الأوبرا الصينية، وفي المسرحيات الهزلية اليابانية kyogen. ويقدم الشعب الناطق بلغة الماندي في غرب إفريقيا عروضاً كوميدية تصور الزوجة المخادعة، والزوج الساذج، والمحارب المتباهي، واللص المحتال، وعلى الرغم من أنهم يظهرون أمامنا في عروضهم مطليين بالطين أو بالرماد الأبيض، فإنّ ممثلي هذه القرية ليسوا أقلّ جاذبية لجمهورهم من الكوميديين الإيطاليين أو المهرج (تشو) من الأوبرا الصينية.

وتستخدم الأعمال الكوميدية الحوار، وفي كثير من الأحيان تستخدم الارتجال، وربما يرافقها المطربون والأوركسترا.

وغالباً ما يلعب الرجل دور المرأة، الأمر الذي نجده في كلّ أنواع المسرح بالعالم، خصوصاً في تلك الثقافات التي لا تسمح للمرأة بأن تمارس التمثيل.

وكما هو حال الكوميديا في كلّ مكان؛ نجد أنّ المسرحيات الإفريقية تصوّر الجوانب الاجتماعية لحياة القرية، ففي أحد الأعمال الكوميدية نجد الزوج يعمل في الحقل مع زوجته، ويقوم بحرق كومة من سيقان النباتات التي يختفي عشيق زوجته تحتها، وينتهي العمل بمطاردة هزلية.

ومثل جميع عروض الكوميديا الجيدة؛ فإنّ المسرحيات تكون موجهة «لإظهار التصدعات في المظهر الزائف للإنسان»[1]؛ بحسب عبارة والتر كير Walter Kerr.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المظاهر والممارسات المسرحية لم تندثر؛ فلبعضها وجود في بعض المجتمعات الإفريقية حتى الآن، ففي السنغال لا يزال «الجريو» Griot أو «الراوي» يدور في أنحاء القرى والمدن، ويلتف حوله الجمهور في حلقة ليشاهدوه، وهو يروي ويغني ويعزف على قيثارته أحداث الحكايات والأساطير الإفريقية، ويقدّم ذلك بحركات

(١) Michael L. Greenwald, Roberto D. Pomo and Roger H. Schultz (2000): «The Longman Anthology of Drama and Theatre: A Global Perspective», Op. Cit. ,pp. 1252-1253.

راقصة وتمثيلية تناسب ما يرويه[١].

وكما يذكر جان بلييا فإنّ شباب الماندنج، في غرب إفريقيا، لا يزالون يقومون بالتعبير عن رغبتهم في الزواج من خلال عروض زاهية غنية بالإبهار، ويسخرون فيها من المتزوجين الذين يكبرونهم في السنّ.

كذلك فإنّ الرابطة التي تهتم بالشؤون الدينية عند اليوروبا ما زالت تعمل على تنظيم أعمال درامية مبنية على الطقوس التي تمجد بطولات الأجداد، بمضمون له شكل وصفي طريف، يؤديه بعض المهرجين واللاعبين بمهارة، ويرتدون الأقنعة التي تمثّل الحيوانات وشخصيات المجتمع اليوروباوي[٢].

وفي مالي يوجد نمط من أنواع المسرح الشعبي يُطلق عليه: (مسرح كوتيبا)، ينظّمه الشباب مرّة كلّ سنة، ويعطي لهم فرصة لانتقاد كبارهم، وهذه هي المناسبة الوحيدة في السنة التي يستطيعون فيها أن يفعلوا ذلك دون خطورة، فيجهرون برأيهم في المجتمع، ولا يستطيع الكبار أن يعارضوهم[٣].

وفي شمال نيجيريا نجد ما يعرف بمسرح الأوو Owu الذي تقيمه جماعة نجوا Ngwa ، والإجو Ijo، وهو أشبه بمهرجان تمثيلي، يقدّم فيه أكثر من خمسة عشر عرضاً دراميّاً مختلفاً، يعتمد على التنكر بشكل كبير، وتمثل هذه العروض كلّ أرواح ومخلوقات النهر، وكلّ الرجال والحيوانات على الأرض، وتقوم بتوظيفها خلال تلك العروض، وتتضمن عروضاً تنكرية لكلٍّ من المعالج التقليدي والعراف owu dibia، والكائنات المائية الصغيرة owu wmuazu ، وأسماك القرش owu ofirima، والوحش صاحب رأس الكبش owu igirima، والفراشة owu utam، والتمساح owu aguiyi ، وعروس البحر owu mamiwota، والمتباهي owu nganga، وزعيم عروض التنكر owu mgbolo.

وتمثّل هذه العروض الدرامية كلّ ما يتصل بالحياة في النهر أو على الأرض، اللذين يمثّلان مصدر إمداد الشعوب بالطعام والبركة، وتقدّم هذه العروض مرّة واحدة كلّ ثلاث سنوات، وتستمر لمدة سبعة أيام، وخلال هذه الأيام السبعة يقوم الصيادون بصيد القرش والتمساح والوحش، ويتم قتلهم في اليوم السابع، وهكذا يتم عرض نضال هذه الجماعات من أجل البقاء عبر إعادة تمثيل الأسطورة، باستخدام العروض التنكرية والرقص والأداء التمثيلي، في حضور المشاهدين من أهل القرية والقرى المجاورة، ويتمّ كلّ ذلك وسط ساحة سوق القرية الفسيحة[٤]، ولا يختلف الأمر في غالبية أنحاء إفريقيا عن ذلك، فلا تزال هذه المظاهر باقية في مثل حفلات الحصاد، والختان، والزواج، وغيرها من المناسبات.

ثالثاً: سمات المسرح الإفريقي التقليدي:

يتميّز المسرح الإفريقي التقليدي بسماتٍ عديدة، تميّزه عن نظيره الحديث ذي الأصول الأوروبية، سواء من حيث المضمون والموضوعات التي تناولها، أو من حيث الشكل.

أ - من حيث المضمون:

يتميز المسرح الإفريقي التقليدي بارتباطه الشديد بالحياة اليومية، فهو يعبّر عن فرحة المجتمع وآلامه وهمومه وتطلعاته وآماله، ويشير فرانسواز

(١) شلش، علي (١٩٧٩): «الدراما الإفريقية»، مرجع سابق، ص ١٩.

(٢) بلييا، جان (١٩٩٥): «دور المسرح في التنمية الثقافية في إفريقيا»، في «قضايا المسرح الإفريقي: مجموعة أبحاث (١٩٩٥): ترجمة فيفي فريد، الطبعة الثانية، أكاديمية الفنون– وحدة الإصدارات، مسرح (٥) - القاهرة، ص ١٦.

(٣) الخضر، عبد الباقي: «المسرح الإفريقي... لحظات من الانطلاق». http://www.startimes.com/?t=9587372

(٤) Amankulor, James Ndkukaku (1976): «Traditional Black African Theater», Ufahamu-Journal of African Studies, University of California ,Volume 6, Issue 2, 1976.pp.34-35. https://escholarship.org/uc/item/62h239n3

ليجيه إلى مضمون الأعمال التي يتناولها المسرح التقليدي فيقول: «لقد قدّم المسرح كلّ ما يعبّر عن موروث هذه الشعوب، سواء في شكل رقصات أو ملاحم أو احتفالات شعبية، أو كلّ ما يدور في الحياة من مناقشات فارغة، ومواقف وأنماط مختلفة من الناس»[١].

ويتميّز هذا المسرح أيضاً بوجود الأساطير والحكايات التاريخية، والتي كانت تشكّل موضوعاته الأساسية[٢]، وقد كانت معظم الأعمال تدور حول الأساطير والحكايات والخرافات والعادات والبطولات وأمجاد الأسلاف والأخلاق والسلوك[٣]، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الأسطورة في المسرح الإفريقي رمزٌ للحياة، إنها أسلوب يعمل على تأكيد النظام الاجتماعي، وقد اعتمد المسرح الإفريقي على الأسطورة والمفاهيم الشائعة حتى يستطيع تحقيق استمراريته وفعاليته.

ويمكن تفسير ذلك بأن الأسطورة الإفريقية تعكس الشعور بالقلق، أو بالفرحة، أو الشعور بآلام المجتمع الإفريقي وآماله العميقة، إنها رمزٌ يثير ويوجّه الطاقة النفسية[٤] لأفراد المجتمع؛ ليتمكنوا من متابعة حياتهم والاستمرار فيها وفقاً للتقاليد والعادات والقيم الموروثة عن الأجداد.

وثمّة سمة أخرى تميّز المسرح الإفريقي التقليدي، وهي الرمزية، وقد عبّر الشاعر الناقد الإفريقي الجنوبي مازيس كونيني عن تلك السمة في دراسة له بعنوان: (مدخل إلى الأدب الإفريقي)، حيث يقول: «إنّ التعبير الدرامي الإفريقي يعتمد على الرمزية... وقد تتخذ الرمزية أشكالاً متباينة وفقاً للتاريخ الثقافي لكلّ طائفة اجتماعية بالذات، ففي بعض الجماعات تُستخدم الأقنعة لتبرز المعنى وتلقي عليه الضوء، وللأقنعة نفسها لغة راسخة القواعد، بحيث يمثّل كلّ نمط من الأقنعة مجموعة من القيم»، ولكن هذه الرمزية ليست غامضة، وإنما هي من قبيل المجاز والإيحاء؛ حتى لا يكون التعبير فجّاً، خصوصاً في التراجيديا (المأساة) ذات الموضوعات الجادة[٥].

ويشير د. علي شلش لبعض السمات الأخرى التي تميّز موضوعات المسرح الإفريقي التقليدي، فيذكر أنه كان واقعيّاً في معظمه، كوميدي النزعة، يخدم قضايا اجتماعية، ويتسم بطابع تعليمي، ولا ينكر المتعة والتسلية[٦].

ب - من حيث الشكل وطريقة الأداء:

المسرح الإفريقي التقليدي قدّم هذه الموضوعات في شكل مشاهد وتابلوهات بسيطة، شديدة الاختلاط بالرقص والغناء والموسيقى في حوارها، شديدة الرغبة في مشاركة الجمهور.

وكانت عادةً ما تُقدّم في المناسبات الاجتماعية المختلفة، مثل البلوغ، والحصاد، وإعلان الحرب، مثلما تقدّم في أمسيات الحياة اليومية[٧].

ويتميز المسرح الإفريقي التقليدي بعدد من السمات الشكلية التي تميّزه عن نظيره الحديث،

---

(١) ليجيه، فرانسواز (١٩٩٥): «المسرح الإفريقي والمسابقات المسرحية بين الدول الإفريقية»، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٢) سنجور، موريس سونار (١٩٩٥): «المسرح السنغالي»، في «قضايا المسرح الإفريقي: مجموعة أبحاث (١٩٩٥): ترجمة فيفي فريد، الطبعة الثانية، أكاديمية الفنون – وحدة الإصدارات، مسرح (٥) – القاهرة، ص ٣٣.

(٣) شلش، علي (١٩٩٣): «الأدب الإفريقي»، مرجع سابق، ص ١٠١. وكذلك بلييا، جان (١٩٩٥): «دور المسرح في التنمية الثقافية في إفريقيا»، مرجع سابق، ص ١٦.

(٤) ديوب، عليون أونج (١٩٩٥): «تأملات حول المسرح الإفريقي قبل الاستعمار المعاصر»، مرجع سابق، ص ص (١٠٤، ١٠٥).

(٥) شلش، علي (١٩٧٩): «الدراما الإفريقية»، مرجع سابق، ص ص (٢٣ – ٢٤).

(٦) شلش، علي (١٩٩٣): «الأدب الإفريقي»، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٧) شلش، علي (١٩٩٣): «الأدب الإفريقي»، مرجع سابق، ص ١٠١. وكذلك بلييا، جان (١٩٩٥): «دور المسرح في التنمية الثقافية في إفريقيا»، مرجع سابق، ص ١٦.

ويشـــير بيشـــنس أومولولا Patience Omolola لبعضها فيقـــول: «يقدّم الفنانون التقليديون عروضهم في الأماكن العامة، ويكمن تفرد عروضهم في اعتمادها على الذاكرة، بالإضافة إلى استخدامهم للغة الجسد، وتوظيفهم للطقوس، إلى جانب مشاركة الجمهور»[١].

كذلـــك شـــكلت العرائـــس والأقنعة جـــزءاً من كيان المســـرح الإفريقي التقليـــدي، فقد كان تقمّص شخصيات الأســـلاف بارتداء الأقنعة ظاهرة واضحة في الشـــعائر الدينيـــة لقبائل اليوروبـــا، كما أنه في التقاليد الدينية لقبيلة الإيبو، حيث يقوم المشتركون فـــي احتفالاتهـــا بتعديل هوياتهم عـــن طريق ارتداء الأقنعة والملابس المختلفة[٢].

كما تميّز المســـرح الإفريقـــي التقليدي بوجود كوريفيـــه (رئيس الجوقة)، وهو الـــذي يقود الحركة، يسانده في ذلك كورس، كما أنّ الجمهور الملتف حول مكان العرض المســـرحي كان يشارك فيه، وهو بذلك يقوم بدور المشاهد والمؤدي[٣].

ويعدّ الرقص إحدى الســـمات الشـــكلية البارزة للعـــروض الدرامية الإفريقية التقليدية، وهو غالباً ما يكـــون مصاحباً لكافة أنواع العروض الإفريقية، دينية أو اجتماعية، كأداء تعبيري، ووســـيلة للبوح عمّا في النفس من مشاعر وأحاسيس، ويكاد ألا يخلو عرض درامي تقليدي من مواكبة الرقص له.

ويشـــير د. على شـــلش لبعض السمات الشكلية الأخرى للمسرح الإفريقي التقليدي، منها أنه: مسرحٌ مجاني للعامليـــن فيه والمتفرجين عليه، وأنّ الديكور فيه طبيعيٌّ يوحي بالبســـاطة والثقة، وأنه مســـرح لا يعرف البهرجة والمغالاة في الأزياء، وإن كان للأزياء أهمية خاصة لأنها مرتبطة بالشعائر والأسلاف[٤].

أما أســـلوب التعبير وطريقته؛ فيرتكز غالباً على فكـــرة المكان الدائري، والذي يجمـــع ما بين الكلمة والغناء والحركة، وكانت هذه الطقوس والممارســـات تتطلب بالطبع مكاناً وفضاء يأخذان مســـحة مقدسة بوجود كاهن؛ حيـــث يُفترض وجود الآلهة، ولذا يجب أن يكون مكاناً يجتمع فيه حشد، وعادةً ما يكون ذلك المكان على شكلٍ دائري[٥].

ويشير جيمس أمانكولور James Amankulor إلى ســـمةٍ أخرى مميزة، فالعـــروض التقليدية ربما تستمر لســـاعات معدودة كالعروض المعاصرة، وربما تستمر لأمســـية كاملة أو ليوم، والمثير أنها قد تصل لأســـبوع أو أكثر في بعض الأحيـــان، كما يحدث في عروض الأووOwu التي يقيمها شعب نجوا Ngwa والإجو Ijo في شمال نيجيريا[٦].

رابعـــاً: وظـــائـف المســـرح الإفـريـقـي التقليدي:

يتميّز المســـرح الإفريقي التقليدي بأنه مســـرحٌ وظيفي في الأســـاس؛ ويشـــير د. علي شلش لبعض تلك الوظائف والأدوار، فيذكر أنّ المســـرح الإفريقي

(١) Omolola, Patience (2006): «Traditional African Theater: The Case Study of The Gambia and Senegal», Performing Language: International Conference on Drama and Theatre in Second language Education, February 3rd - 5th, 2006, University of Victoria - CANADA. http://web.uvic.ca/~hnserc/IAPL/en/conference/pre/abpre/200616.pdf

(٢) انظر: مقدمة ترجمة مسرحية «هرج ومرج في المنزل»، بقلم نايف خرما، ص ٥، لمزيد من التفصيل راجع: سلسلة من المسرح العالمي، مسرحية «هـرج ومـرج في المنزل»، تأليف كويسي كاي، ترجمة نايف خرما، العدد ١٩٩، أبريل ١٩٨٦م، وزارة الإعلام – الكويت، ص ٥.

(٣) سنجور، موريس سونار (١٩٩٥): «المسرح السنغالي»، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٤) شلش، علي (١٩٧٩): «الدراما الإفريقية»، مرجع سابق، ص ٢١.

(٥) ديـوب، عليون أونـج (١٩٩٥): «تـأمـلات حول المسرح الإفريقي قبل الاستعمار المعاصر»، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(٦) Amankulor, James Ndkukaku (1976): «Traditional Black African Theater», Op. Cit., p. 35. https://escholarship.org/uc/item/62h239n3

التقليدي يعتبر مرآة للحياة متصلة بالطبيعة الكونية، وأنه يعدّ أداة للمحافظة على تقاليد الجماعة وقيمها، وأنــه أداة تعليــم وتثقيف[١]، ويقــول الباحث عليون ديوب: «شــكّلت العروض المسرحية التقليدية رابطة اجتماعية، وسلاحاً فكريّاً، ووسيلة للوعي الجماعي، وفي أحيان أخرى علاجاً، أو وســيلة قهر، حيث كانت عروض المسرح الأولى مستوحاة من العروض الدينية التي تخضع لها الجماعة»[٢].

ويؤكد جان بلييا دور المسرح الإفريقي التقليدي في تشكيل الوعي الجماعي للجماعات الإفريقية قائلاً: «إنّ هذا المسرح يعكس بقوة الوعي الثقافي والسياسي والديني في هذا الوقت للشعوب الإفريقية»[٣]، كما يؤكد بابا كار وظيفة المســرح الإفريقي التقليدي في التثقيف وتشكيل الهوية، والنظر إليه بصفته أداة للحفاظ على وجود تلك الشعوب، فيقول: «كان المســرح الزنجي الإفريقي التقليدي ذا دورٍ بارز في التثقيف، وتحديــد الهوية، والتكامل الاجتماعي، فقد كان المســرح في المجتمع التقليدي الإفريقي بمثابة «بلازما الوجود» لهذا المجتمع»[٤].

ويمكــن توضيح أهم الوظائف والأدوار التي يقوم بها المســرح الإفريقــي التقليدي، التي أشــار إليها الباحثون، فيما يأتي:

(١) شلش، علي (١٩٩٣): «الأدب الإفريقي»، مرجع سابق، ص ١٠٤. وكذلك شلش، علي (١٩٧٩): «الدراما الإفريقية»، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) ديــوب، عليون أونــج (١٩٩٥): «تأمــلات حول المسرح الإفريقي قبل الاستعمار المعاصر»، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(٣) بلييا، جان (١٩٩٥): «دور المسرح في التنمية الثقافية في إفريقيا»، مرجع سابق، ص ١٦.

(٤) با، بابا كار (١٩٩٥): «المسرح الزنجي الإفريقي ونظام ثقافي جديد»، في «قضايا المسرح الإفريقي: مجموعة أبحاث (١٩٩٥): ترجمة فيفي فريد، الطبعة الثانية، أكاديمية الفنون – وحدة الإصــدارات، مسرح (٥) – القاهرة، ص ١٧٢.

الوظيفة الدينية:

هي أقــدم وظيفة قــام بها المســرح الإفريقي التقليدي، وقد أشار إليها العديد من الباحثين، ومنهم جــان بليا حين قال: «ليس هناك مجال للشــك في أنّ «إفريقيا التقليدية»، من السنغال إلى زائير، مروراً بمالي وساحل العاج وجمهورية البنين ونيجيريا، تقدّم عروضاً يختلط فيها التمثيل بالطقوس الدينية»[1].

الوظيفة الاجتماعية:

وربما تكون هذه الوظيفة إحدى أهم وأبرز وظائف المســرح الأفريقي التقليدي الذي لا ينفصل مطلقاً عــام عن الحيــاة الإجتماعية، فمهمتــه هي توصيل مــا يريد المجتمع التعبير عنه. فالمســرح هنا ليس مجرد ظاهرة ولكنه تعبير عن حياة الانسان، والإنسان لا معنــى له، ولا يمكن تصوره خــارج المجتمع. ومن سمات الإنســان الأفريقي ارتباطه الوثيق بمجتمعه، ولذلك نجد أن أفراد المجتمع يتشــاركون سويا في مختلف المناسبات والاحتفالات الاجتماعية كالزواج ومراســم الدفن والبلوغ والختان ومواســم الحصاد ورحلات الصيد وأمسيات الحياة اليومية وغيرها من المناسبات. وتأتي الدراما لتعبر

عن هذا الترابط وهذه الممارسات الحياتية.

الوظيفة التثقيفية والتعليمية:

وهي إحدى وظائف المسرح المهمّة، حيث يعرض القصص التعليمية والأخلاقية، والحكايات التاريخية عن الأبطال والأسلاف وبطولاتهم وأعمالهم الجليلة، بهدف توعية الجمهور، وتوجيهه نحو المبادئ والقيم والأخلاق النبيلة، من أجل ترســيخ الانتماء للجماعة العرقيــة، أو للقبيلــة التــي ينتمون لهــا، والاعتزاز بتاريخهم وماضيهم البطولي.

الوظيفة الترفيهية:

وهي وظيفــة أساســية من وظائــف العروض المســرحية والتمثيلية بشــكلٍ عام، في الأمســيات الليلية، للتسلية والإمتاع.

الخاتمة:

«لقد وصل المســرح الإفريقي التقليدي إلى حدّ الكمال، مثله في ذلك مثل مدارس المسرح العريقة»[2]، بهذه الكلمات وصف الباحث السنغالي موريس سونار سنجور المسرح الإفريقي التقليدي، فهل يمكن قبول هذا الوصف المثالي للمسرح الإفريقي التقليدي؟

بالرغم من كلّ مميزات هذا المســرح التقليدي؛ فإنّ المسرحية باعتبارها شكلاً فنيًا مستقلًا لم تصل إلــى مرحلة متطورة كاملة فــي إفريقيا التقليدية[3]، وكذلك الحال بالنســبة للأداء المســرحي، ولذا لا يمكن القول بأنّ المسرح الإفريقي التقليدي قد وصل لمرحلة الكمال والمثالية، فعلى الرغم من ثرائه وتعدد وظائفه، وعمق وقوة تأثيره، فقد ظلّ مرتبطاً بمجتمعه البدائي، وتوقف عند تلك الدرجة، ولم يتطور كنظيره الأوروبي الإغريقيّ الأصل.

(١) بلييا، جان (١٩٩٥): «دور المسرح في التنمية الثقافية في إفريقيا»، مرجع سابق، ص ١٦.

(٢) سنجور، موريس سونار (١٩٩٥): «المسرح السنغالي»، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٣) انظر: «حول الأدب المسرحي الإفريقي»، مقدمة ترجمة مسرحية «الموت وفارس الملك»، لمزيد من التفصيل راجع: سلسلة من المسرح العالمي، مسرحية «الموت وفارس الملك»، تأليف وول سوينكا، ترجمة علي حجاج، العدد ٢١٨، نوفمبر ١٩٨٧، وزارة الإعلام – الكويت، ص ٦.

وفي هذا السياق؛ لا يمكن إلقاء اللوم فقط على كاهل المجتمعات الإفريقية التي لم تتمّ وتطور مسرحها بشكلٍ مستمر ليصل لمرحلة النضج والكمال، بل إنّ هناك جزءاً كبيراً من المسؤولية عن إعاقة تطوّره يقع على عاتق الغرب وسياساته الاستعمارية، فقد حارب الاستعمار هذا النشاط الدرامي الاجتماعي وأعاقه عن التطور، واعتبره ممارسات متخلفة، وقام النظام الاستعماري، في معظم القارة، بفرض لغاته ونُظمه التعليمية وأحكامه القيمية، ومفاهيمه، وتصوراته الجمالية عن الأدب والمسرح، على جموع الطلاب والدارسين، وفرض أشكالاً ونماذج مسرحية غربية، مثل: موليير وشكسبير، عن طريق إحضار فرق مسرحية أوروبية من الفرق المتجولة، لتعمل على رفع التذوّق الفنّي للشعب الإفريقي وتعليمه اللغة الأجنبية[1]، وبذلك تم تبنّي المسرح الأوروبي بشكله وموضوعاته باعتباره الصورة المثلى والمثالية.

ومن ناحية أخرى، تبنت بعض المؤسسات والإرساليات المسيحية محاربة هذا اللون الدرامي وأعاقته وقامت بتشويهه ومحو الطابع الثقافي له، وأحلّت محلّه أشكالاً جديدة للتعبير، من الأعمال الدرامية المستوردة الشكل والمضمون، وفرضتها على الأفارقة بوصفها الشكل الأمثل للتعبير الدرامي، وبذلك تمّ إحلال مشاهد مأخوذة من التوراة محلّ الطقوس الإفريقية، في صورة عروض مسرحية، مثل قصة آدم وحواء- عليهما السلام-، ويوسف- عليه السلام- وإخوته[2]، ويفسر د. علي شلش لجوء الإرساليات في محاربتها للدراما التقليدية إلى الدراما الأوروبية التعليمية الحديثة والدينية بوجهٍ خاص، بأنها كانت تهدف من ذلك إلى امتصاص طاقة الإفريقيين الدرامية وحبّهم للدراما من ناحية، ونشر اللغات الأوروبية، وتدعيم عملية التحول إلى المسيحية من ناحية أخرى[3].

وبرغم هذا التوقف؛ فإنّ المسرح الإفريقي التقليدي أدى دوراً كبيراً ومؤثّراً في نشأة الدراما الإفريقية الحديثة المكتوبة وتأسيسها، فقد كان، وما زال، نبعاً مهمّاً من منابع الدراما الحديثة التي نشأت واستوت على سوقها في مختلف أقطار القارة، سواء الدراما المكتوبة باللغات المحلية، أو الدراما المدوّنة باللغات الأوروبية.

ولا يزال كتّاب المسرح الأفارقة، في أرجاء القارة الإفريقية، حتى اليوم، يستلهمون من تراثهم وتقاليدهم الدرامية التقليدية التي لا تنضب الكثير من الموضوعات المتميزة، والأقوال المأثورة، والأمثال الموروثة، والشخصيات الفريدة، والصور والأخيلة، وأشكال الأداء المتعددة، الأمر الذي يمكّنهم من تقديم مسرحٍ يمتاز بطابعه الإفريقي الأصيل في إطارٍ مسرحيٍّ معاصر، يعيدون به اكتشاف ذواتهم الإفريقية، ويستعيدون به توازنهم المفقود خلال الحقبة الاستعمارية، ويؤكدون فيه هويتهم الإفريقية وقيمهم الإنسانية ■

(١) بلييا، جان (١٩٩٥): «دور المسرح في التنمية الثقافية في إفريقيا»، مرجع سابق، ص ١٧.

(٢) بلييا، جان (١٩٩٥): «دور المسرح في التنمية الثقافية في إفريقيا»، مرجع سابق، ص ١٧.

(٣) شلش، علي (١٩٩٣): «الأدب الإفريقي»، مرجع سابق، ص ١٠٠.

أهم الأحداث

■ **الائتلاف الحاكم في ساحل العاج يختار واتارا مرشحاً له في انتخابات أكتوبر:**

أعلنت الأحزاب الخمسة المشاركة في الائتلاف الحاكم في ساحل العاج اختيار الرئيس الحالي الحسن واتارا مرشحاً لها في انتخابات الرئاسة التي تجري في أكتوبر، والتي من المتوقع أن يفوز فيها بفترةٍ ثانيةٍ تستمر خمس سنوات. واختار آلاف الناشطين: «واتارا» خلال تجمّع حاشدٍ في الاستاد الدولي، رفعوا خلاله لافتات تُظهر تأييدهم لوتارا النائب السابق لرئيس صندوق النقد الدولي.

وأعلن الرئيس السابق (هنري كونان بيديه) تأييده لواتارا الذي أشيد به لإنعاشه اقتصاد ساحل العاج بعد اضطرابات استمرت عشر سنوات، وصلت إلى ذروتها في حربٍ أهليةٍ قصيرة انتهت عام ٢٠١١م.

وكالة رويترز - ٢٠١٥/٤/٢٤م

■ **غناسينغبي يفوز برئاسة توغو لولاية ثالثة:**

فاز الرئيس التوغولي المنتهية ولايته (فوري غناسينغبي) بالانتخابات الرئاسية، بحصوله على ما نسبته ٥٨,٧٥٪ من أصوات الناخبين، مقابل ٣٤,٩٥٪ لخصمه الرئيسي (جان بيار فابري)؛ حسبما أعلنت اللجنة الانتخابية التوغولية.

وحصل غناسينغبي على مليون و ٢١٤,٢٦٧ صوتاً، مقابل ٧٢٢,٣٤٧ لخصمه فابري، من أصل ثلاثة ملايين و ٥٠٩,٢٥٨ ناخباً مسجلاً.

وتحكم عائلة غناسينغبي البلاد منذ ٤٨ عاماً، وتوغو بلد صغير في غرب إفريقيا، يبلغ عدد سكانه سبعة ملايين نسمة.

الجزيرة نت- ٢٠١٥/٥/٢م

■ **محاولة انقلاب فاشلة في بوروندي:**

أعلن رئيس أركان القوات المسلحة في بوروندي (الجنرال برايم نيونغابو) أنّ محاولة الانقلاب التي نفّذها الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات (الجنرال غودفروا نيومبار) على الرئيس (بيار نكورونزيزا) فشلت.

وقال الجنرال نيونغابو في خطابٍ عبر الإذاعة الوطنية أنه «تمّ إحباط محاولة الانقلاب التي قادها الجنرال ميجور غودفروا نيومبار»، مؤكداً السيطرة على «رئاسة الجمهورية والقصر الرئاسي».

من جانبه شكر رئيس دولة بوروندي (بيير نكورونزيزا) قوات الدفاع والأمن في البلاد التي أحبطت محاولة الانقلاب الفاشلة التي تعرضت لها البلاد خلال زيارته لتنزانيا.

وتوعّد نكورونزيزا بإلحاق عقوبات صارمة بالجهات التي تريد خلق حالةً من الفوضى في البلاد، عقب قيامها بمحاولة الانقلاب الفاشلة.

فرنس برس - ٢٠١٥/٥/١٤م

■ **الرئيس السنغالي ماكي سال يترأس مجموعة (الإيكواس):**

عُيّن رئيس دولة السنغال (ماكي سال) رئيساً جديداً لمؤتمر رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، بعد القمة الاعتيادية الـ ٤٧ لرؤساء دول المنظمة شبه الإقليمية التي عُقدت في أكرا.

ويحلّ سال محلّ نظيره الغاني (جون دراماني ماهاما) الذي أمضى أربعة عشر شهراً على رأس المنظمة، حيث شكر أقرانه وهنّأ سلفه، وكشف النقاب عن الخطوط الرئيسة لفترة رئاسته من أجل إحلال السلام والأمن في المنطقة، بما في ذلك مالي ومكافحة «الإرهاب» وجميع أشكال التطرف، ولا سيما في نيجيريا والنيجر.

كما تعهّد الرئيس الجديد بتصعيد المعركة ضدّ تفشي الإيبولا، ودعم العملية الانتخابية في بلدان

المجموعة والمشاريع الاجتماعية.

وكالة الأنباء الإفريقية - ٢٠١٥/٥/٢٠م

■ بعد فوزه في الانتخابات الرئيس السوداني عمر البشير يؤدي اليمين الدستورية:

أدى الرئيس السوداني عمر البشير اليمين الدستورية لولاية جديدة من خمس سنوات، بعد فوزه في الانتخابات التي أجريت في شهر أبريل الماضي، وقد أقسم البشير، الذي يتسلم السلطة منذ ٢٥ عاماً، على القرآن، خلال احتفالٍ حضره رؤساء: زيمبابوي/ روبرت موغابي، وكينيا/ اوهورو كينياتا.

وكانت المفوضية القومية للانتخابات في السودان قد أعلنت فوز البشير بولاية جديدة بحصوله على ٩٤,٥٪ من الأصوات في انتخابات الرئاسة، وأكد رئيس مفوضية الانتخابات السودانية حصول البشير على ٥ ملايين و ٢٥٢ ألفاً و ٤٧٨ صوتاً، أي ما يعني أكثر من نصف أعداد الأصوات الصحيحة من الناخبين، مفيداً أنّ تلك النسبة تنفي الحاجة إلى جولةٍ انتخابيةٍ ثانية.

وكالة فرنس برس - ٢٠١٥/٦/٢م

■ تنصيب امرأة مسلمة رئيسة لجزر موريشيوس:

جرى تنصيب العالمة المسلمة (أمينة غريب فقيم) رئيسةً لجزر موريشيوس بعد تصديق البرلمان على تعيينها، وبذلك تصبح فقيم (٥٥ عاماً) أول امرأة تتولى هذا المنصب الرفيع في بلادها، وهي باحثة ومؤلفة متخصّصة في علوم الأحياء، ولم تكن لها علاقة بالسياسة.

وسبق لها أن عملت عضواً منتدباً في المركز الدولي للبحث والابتكار، وألّفت أكثر من عشرين كتاباً وثمانين بحثاً خاصّاً في علوم الأحياء، وآخر منصبٍ لها قبل الرئاسة كان منصب عميدة كلية العلوم بجامعة موريشيوس.

كما حصلت على العديد من الجوائز والأوسمة؛ بما في ذلك جائزة (لوريال) التي تمنحها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في إفريقيا والعالم العربي.

وجاء القرار بتنصيبها بعد قرار البرلمان بالإجماع بتعيين هذه العالمة المنحدرة من أصولٍ هنديةٍ بعد استقالة سلفها راجكيسفور بورياغ، وعقب ترشيحها من رئيس الوزراء أنيرود جوغنوث.

وموريشيوس التي يبلغ عدد سكانها ١,٣ مليون نسمة تتصدر دول إفريقيا في مستوى المعيشة، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد فيها تسعة آلاف دولار.

الجزيرة نت - ٢٠١٥/٦/٥م

■ إريتريا ترفض تقريراً أمميّاً يتهمها بانتهاك حقوق الإنسان:

رفضت إريتريا تقريراً للأمم المتحدة يشير إلى ارتكاب الحكومة انتهاكات لحقوق الإنسان بشكل «ممنهج، وعلى نطاق واسع»، واصفةً ذلك بـ «الاتهامات المشينة» التي ترمي إلى زعزعة استقرار البلاد.

وقد وصف تقريرٌ، أجراه ثلاثة خبراء مكلّفين من مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كيفية حكم البلاد بيدٍ من حديد خلال الـ ٢٢ سنة الأخيرة من قِبل نظام الرئيس اسياس أفورقي، وبعد تحقيق استمر سنة؛ تكلّم الخبراء في التقرير، الواقع في (٥٠٠) صفحة، عن نظام قمعيٍّ يتعرض فيه الناس للتوقيف والسجن والتعذيب كما قد يختفون أو يقتلون، ويحمّل الحكومة الإريترية مسؤولية «انتهاكات لحقوق الإنسان ممنهجة، وعلى نطاقٍ واسع»؛ تدفع حوالي خمسة آلاف إريتري للهرب من بلادهم كلّ شهر، وأشار التقرير- خصوصاً - إلى حالات تعذيبٍ بالكهرباء، وتمويه بالغرق، وتعديات جنسية، أو الإرغام على التحديق بالشمس خلال ساعات.

وتحدث وزير الخارجية الإريتري، الذي رفض دخول محقّقي الأمم المتحدة إلى بلاده، في بيانٍ عن «اتهامات لا أساس لها»، واعتبر التقرير هجوماً «يهدف إلى زعزعة سيادة» إريتريا.

وكالة فرنس برس - ٢٠١٥/٦/١٠م.

إفريقيا بالأرقام

■ الصومال تسجّل صادرات قياسية تبلغ ٥ ملايين رأس من الماشية عام ٢٠١٤م:

قالت منظمة فاو في تقرير نُشر على موقعها على الإنترنت: إنّ الصومال صدّر رقماً قياسيّاً يناهز ٥ ملايين رأس من الماشية إلى أسواق الخليج العربية عام ٢٠١٤م، بفضل الاستثمارات الضخمة في مجال الوقاية من الأمراض الحيوانية، وبدعمٍ من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة.

وبحسب تقرير منظمة فاو يُعدّ هذا الرقم أعلى عددٍ من الحيوانات الحية المصدّرة من الصومال خلال السنوات العشرين الماضية.

وتدير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية (FSNAU) التي جمعت بيانات الصادرات الصومالية البالغة في المجموع ٤,٦ ملايين رأس من الماعز والخراف، و ٣٤٠٠٠٠ رأس من الماشية، و ٧٧٠٠٠ رأس من الإبل، في عام ٢٠١٤م وحده؛ بما تقدّر قيمته بنحو ٣٦٠ مليون دولار. وتشكل الثروة الحيوانية الدعامة الأساسية للاقتصاد الصومالي؛ إذ تساهم بنحو ٤٠٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

شبكة الشاهد الإخبارية الصومالية – ٢٠١٥/٤/٣٠م

■ انخفاض بنسبة ١,٧٪ في القطاعات الأولية في السنغال:

شهد نشاط القطاعات الأولية (باستثناء الزراعة) في السنغال انخفاضاً طفيفاً بنسبة ١,٧٪ في التغيّر الشهري في نهاية أبريل ٢٠١٥م، بعدما شهد انتعاشاً بنسبة ٨,٣٪ مسجلة في مارس ٢٠١٥م، وذلك بحسب المعلومات الواردة من مديرية التنبؤات والدراسات الاقتصادية (DPEE). ووفقاً للمصادر ذاتها؛ فإنّ ذلك يعكس انخفاض قطاعات الصيد السمكي (بأقل من ٢,٨٪)، ثم قطاع اللحوم (ناقص ١,٤٪)، وبالمقارنة بشهر أبريل من العام ٢٠١٤م؛ فقد ارتفعت القطاعات ذاتها بـ ٠,٦٪.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٥/٦/٧م

■ إثيوبيا تعد ميزانية قياسية قوامها ١١ مليار دولار للسنة المالية القادمة:

اقترحت الحكومة الإثيوبية ميزانية قوامها ٢٢٣,٣ بر (١١ مليار دولار) للسنة المالية التي تبدأ في الثامن من يوليه؛ بزيادة ٢٠٪ تقريباً عن الميزانية السابقة لتمويل الإنفاق على التنمية. ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد إثيوبيا نحو ١٠,٥٪ في (٢٠١٥م – ٢٠١٦م) بحسب تقديرات البنك الدولي، مدعوماً بقطاعي الزراعة والخدمات والاستثمارات التي تقودها الحكومة في مشروعات البنية التحتية الكبيرة، ومن بينها الطرق والسدود. وخصّص مقترح الميزانية الذي عرضه وزير المالية سفيان أحمد، ومن المنتظر أن يقرّه البرلمان في الأسابيع القليلة القادمة، ٨٤,٣ مليار بر للإنفاق الرأسمالي، و ٥٠,٢ مليار بر للنفقات الجارية التي تتضمن الخدمات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية. وتخطط أديس أبابا لإنفاق ٣٢,٩ مليار بر على التعليم؛ ارتفاعاً من ٢٤,٥ مليار بر في (٢٠١٤م – ٢٠١٥م)، وسيرتفع الإنفاق على الصحة إلى ٦,٣ مليارات من ٥,١ مليارات، بينما سيتجه ما يزيد عن ٢,٣ مليار بر إلى تنمية المدن، ويتضمن ذلك الإسكان. وسيخصص ٣٣,١ مليار بر لهيئة الطرق الإثيوبية التي تديرها الدولة؛ ارتفاعاً من ٢٩ ملياراً في السنة المالية الحالية التي أوشكت على الانتهاء.

وكالة رويترز – ٢٠١٥/٦/٩م

■ الفرنسية للتنمية تقدم قرضا بقيمة ٢٩,٥ مليار فرنك إفريقي لبناء ثاني أكبر جسر بالكاميرون:

قرّرت الوكالة الفرنسية للتنمية (ADF) منح قرض قدره ٢٩,٥ مليار فرنك إفريقي للكاميرون، من أجل استكمال أشغال بناء الجسر الثاني على نهر ووري التي بدأت في نوفمبر ٢٠١٣م، ولتحقيق هذه الغاية قرّر رئيس الجمهورية (بول بيا) تفويض وزير الاقتصاد والتخطيط والتنمية الإقليمية للتوقيع على اتفاقٍ مع الوكالة الفرنسية للتنمية في هذا الاتجاه.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٥/٦/١٠م

قالو عن إفريقيا

▪ «قبل عشر سنوات كان من السهل أن نرسم صورة كئيبة للقارة الإفريقية، فالآفاق الاقتصادية كانت محبطة، والفساد مستشر، ورأس المال الاجتماعي هزيل، والدول الاستبدادية كانت هي النمط السائد والبنية التحتية متهالكة. لكن خلال السنوات الأخيرة كانت هناك مؤشرات توحي بشيءٍ من التفاؤل، وقد سجّلت اقتصاديات إفريقية عديدة معدلات نموٍّ سنويٍّ تقارب ٥٪، وهناك عددٌ من الدول أصبحت تجري انتخابات ديمقراطية».

دامبيسا مويو، كتاب المساعدات المميتة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى ٢٠١١م

▪ «إنّ إفريقيا ليس لديها الوقت لتنفيذ الأمور ببطء، لا يمكننا الانتظار لعقدين آخرين من الزمن للخروج من دائرة الفقر، لهذا السبب وافقت خطة التنفيذ العشرية الأولى من أجندة إفريقيا عام ٢٠٦٣م على تسريع مسار عددٍ من المبادرات التي من شأنها تحويل القارة، وتشمل: الحدّ من الفقر، والقيام بثورة مهارات، وتنمية اقتصاديات القارة، وتحديث الزراعة والصناعات الزراعية، وربط القارة، ومضاعفة التجارة الإفريقية البينية، وتعميم قضايا النساء والشباب، وإسكات البنادق، وتعزيز صوت إفريقيا على الساحة العالمية، وتعزيز التعبئة المحلية للموارد».

نائب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي ايراستوس موينتشا، خلال اجتماع لجنة الممثلين الدائمين في إطار القمة الخامسة والعشرين للاتحاد الإفريقي، بمدينة بريتوريا (جنوب إفريقيا)، ٢٠١٥/٦/٧م

▪ «نشعر بالقلق من تمسّك الحكام في إفريقيا بالسلطة، وعليهم أن يغادروها بالانتخابات، كما نحذّر من التلاعب عبر تغيير الدساتير».

الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، في كلمة له خلال أعمال القمة الإفريقية الـ ٢٤ لرؤساء الدول والحكومات الإفريقية، ٢٠١٥/١/٣٠م

فرق وأديان

■ رئيس تنزانيا يحذّر من تزايد التوتر بين المسلمين والمسيحيين قبل استحقاقات انتخابية:

قال الرئيس التنزاني جاكايا كيكويتي: إنّ التوتر بين المسلمين والمسيحيين يتزايد قبل استفتاء على الدستور والانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في أكتوبر، وحذّر الزعماء الدينيين من التدخل في الشؤون السياسية؛ قائلاً: إنّ هذا قد يؤجج العنف.

وأثارت سلسلة من الهجمات العنيفة على زعماء مسيحيين ومسلمين في السنوات القليلة الماضية المخاوف من تصاعد التوتر الطائفي في تنزانيا، التي تعدّ ثاني أكبر اقتصاد في شرق إفريقيا.

يبلغ عدد سكان تنزانيا ٤٨,٢٦١,٩٤٢ نسمة؛ طبقاً لتقديرات يوليه ٢٠١٣م، ويمثّل المسلمون في اليابسة الرئيسية، من جمهورية تنزانيا، ٣٥٪ من إجمالي السكان؛ بينما يمثّل النصارى ٣٠٪ من السكان؛ وأصحاب المعتقدات الإفريقية المحلية ٣٥٪، أما في إقليم زنجبار فيمثّل المسلمون أكثر من ٩٩٪ من إجمالي سكان الإقليم.

وسيحلّ الدستور الجديد محلّ دستور ١٩٧٧م عندما كانت تنزانيا تحت حكم الحزب الواحد، ويلقى انتقادات من بعض رجال الدين المسيحي، وقال كيكويتي إنّ اعتراضهم على الدستور المقترح يمثّل على الأرجح انتقاماً من الحكومة؛ بسبب قرارها طرح تشريع يتيح للمحاكم التنزانية الاعتراف بأحكام تصدرها محاكم إسلامية، وستسمح المحاكم للمسلمين بموجب التشريع المقترح تطبيق إجراءات الزواج والطلاق والميراث والحقوق العائلية في مجتمعاتهم، لكن بعض الزعماء المسيحيين يقولون إنّ هذا يقوض أسس الدولة العلمانية لتنزانيا - على حدّ زعمهم-.

وقال كيكويتي إنّ المحاكم الإسلامية ستفصل فحسب في قضايا المسلمين، وستتلقى تمويلاً من الحكومة؛ مضيفاً أنّ المحاكم العلمانية ستظلّ الأعلى منزلة.

ويشعر الكثير من المسلمين الذين يعيشون على امتداد ساحل تنزانيا بالتهميش من قبل الحكومة العلمانية.

وكالة رويترز - ٢٠١٥/٣/٣٠م

■ اتحاد علماء إفريقيا يعلن دعمه للعمليات العسكرية ضد الحوثيين في اليمن:

أعلن اتحاد علماء إفريقيا في بيانٍ، تلقت مجلة قراءات إفريقية نسخة منه، عن تأييده الكامل للعمليات العسكرية الخليجية في اليمن، بقيادة المملكة العربية السعودية، والمعروفة باسم: (عاصفة الحزم)، معتبراً أنها تأتي لوقف تجاوزات الحوثيين تجاه الشعب اليمني.

وأكـــد البيان أنّ الاتحاد يرى هذه العمليات تطبيقاً عمليّاً لقوله تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِـــنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّـــى تَفِيءَ إِلَى أَمْـــرِ اللَّهِ فَإِن فَاءتْ فَأَصْلِحُـــوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِـــطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِـــطِينَ﴾ (الحجـــرات : ٩)، ولقوله صلى الله عليه وســـلم: (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً) أخرجه البخاري وغيره.

ودعـــا الاتحاد كافة أطراف النزاع في اليمن إلى تغليـــب العقل على المصالح الآنية والإملاءات الخارجية، وألا يجرّوا اليمن الســـعيد إلى مزيدٍ من المعاناة، وأن يكون هذا الردع كافياً في إعادتهم إلى صوابهم، وجلوسهم على طاولة المفاوضات والحوار.

وشـــدّد البيان على ضرورة أن تكون عمليات (عاصفة الحزم) هي بداية لعهدٍ جديدٍ، تقف فيه الحكومات الإسلامية صفّاً واحداً، وتتعاون فيما بينها لصدّ العدوان الخارجي، وتضطلع فيه بمسؤولياتها تجاه المضطهدين والمستضعفين من المسلمين في طول العالم وعرضه.

وختم البيان بضرورة أن تكون الشـــعوب الإســـلامية على مستوى التيقظ والحذر في هذه الظروف العصيبة، وألا ينساقوا وراء الدعوات المشبوهة التي تتسبب في زرع الفتن والعداوة بين المسلمين، وتؤدي إلى سفك الدماء وهتك الأعراض وتخريب الديار.

خاص (قراءات إفريقية) – ٣/٤/٢٠١٥م

■ مشروع قانون لإعلان ليبيريا دولة مسيحية برغم اعتراض المسلمين:

صوّت أعضاء البرلمان في ليبيريا، بأغلبية ساحقة، على مشروع قانونٍ مثيرٍ للجدل، يهدف إلى إعلان البلاد دولة مســـيحية، حسبما ذكرت وكالة الصحافة الإفريقية، ويأتي قرار البرلمان بعد عدة ســـاعات من المناقشات والاحتجاجات الساخنة، وخصوصاً من طرف الفعاليات المسلمة.

وقـــد صوّت النواب في البرلمان على المادة الجديدة من الدســـتور بالإجماع لتصبح ليبيريا: (أمّة مسيحية) وفق نصّ الدستور!

واســـتنكر النواب المســـلمون هذا القرار؛ مطالبين بإلغائه باعتباره انتهاكاً للمبادئ الديمقراطية، بالإضافة إلى كونه يستهدف مجموعة من شعب ليبيريا، كما ندّدت جمعيات إســـلامية بهذا الإجراء؛ مؤكدة أنّ القوانين الوطنية العامّة يجب ألا تُصاغ لحماية مصالح خاصة، معتبرين هذا القانون يشكّل تهديداً على حقوق المسلمين والوطنين وحرياتهم.

يشـــكّل المســـلمون ما يقارب ٣٠٪ من سكان الدولة التي أسّســـها العبيد السابقون العائدون من أمريكا.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٤/٤/٢٠١٥م

ذاكرة التاريخ

■ الماندن عبر التاريخ:

المانـــدن، أو الماندينجو: هم إحدى أكبر الجماعات العِرْقية فـــي غرب إفريقيا بتعداد يقارب أحد عشـــر مليون نســـمة، يتمتع المجتمع الماندنكي بتاريخ طويل وعريـــق في غربي إفريقيا، ومن خصائصهم الاجتماعية: حفظ روايات تراثهم الحضاري التاريخي، والتحسّر على كيانهم الأول.

قامت دولتهم الأولى قبل الإسلام: (مملكة الماندن)، وتُعرف في المراجع العربية باسم: (مملكة مالـــي، أو إمبراطورية مالي)، ويعدّ عـــام (١٠٥٠م / ٤٤٢هـ) منعطفاً تاريخيّاً مهمّاً بالنســـبة لهذه الدولة؛ ففيه تحولت عن الوثنية إلى دولة إســـلامية بشعبها وحكامها ودستورها، بسبب دعوة التجار العرب، وبعد دخول قبائل الماندنيجو في الإســـلام انطلق رجالها لنشر الدعوة الإسلامية في غرب إفريقيا كلها، ومنذ هذا التاريخ إلى القرن السادس عشر عرفت المملكة استقراراً وازدهاراً مرموقاً بحضارتها الإسلامية، كما استطاعت خلالها توطيد صلتها بالمشرق الإسلامي عبر حجّ ملوكها في المواكب العارمة، ويصوّر لنا اليوم الماندن تلك الحقبة باسم: (العصر الذهبي) أو (القرون العظمى).

في هذه الأثناء كانت أوروبا تجهل كلّ شـــيء عن هذه المملكة إلا ما عرفته عن طريق المؤلفات العربية، فاهتدوا بهذه المؤلفات حتى وصلوا ســـواحل الســـنغال وغينيا (اليوم)، وكان زعمهم أنهم يبحثون عن بعض إخوانهم المسيحيين المفقودين تارةً، وعن أمور تافهة تارةً أخرى، ثم بدؤوا التجارة على الساحل، واتخذوا مراكز هناك، ثم أقاموا في بعض الجزر والأراضي الساحلية، وخلالها أيقنوا أنّ الدخول صعب، والتزموا البقاء على الساحل دون القيام بمغامرات في الداخل.

وبعدما اكتشـــفوا العالم الجديد (أمريكا في عام ١٤٩٢م)؛ شـــرعوا في النخاسة وعملية النهب والســـلب واختطاف الأطفال والشباب والفتيات، فأصبحت مراكزهم موانئ تُساق إليها أفواج الرقيق من كلّ جهة وأدوات الموت موجّهة إليهم، لنقلهم وبيعهم في أمريكا؛ واســـتعمالهم فيها في مزارعها ومناجمها.

استمرت هذه الجريمة البشعة حتى عام ١٨٤٨م، فأدت إلى انهيار وخراب دولة الماندن، فانتشر الفقر والخوف والرعب والحروب الداخلية، وتشتت العائلات.

سعى الماندن إلى عمليات الإصلاح والنهوض لاسترجاع كيانهم واستقرارهم الأول، لكن فرنسا هرولـــت إلى احتلال تلك المنطقة، وعملت على إخضاع الشـــعب الماندنكي، فتحولت المنطقة إلى ساحة حرب ضروس، ومقاومات دموية، قدّم خلالها الشعب الماندنكي أروع ملامح الجهاد والبطولة دفاعاً عن الأرض.

ولتحقيق أغراضها؛ استخدمت فرنسا كلّ قوتها المدفعية، واستعانت بالقبائل الوثنية في الشرق، كما اســـتمالت ملك غينيا المسلم (تيبا) لضرب الإمام والمجاهد (ساموري توري)، الذي كان يحمل أحلام الماندن في لمّ شـــملهم واســـتعادة دولتهم، ما اضطر الأخير لعقد هدنة مع الفرنسيين عام ١٨٨٧م، تخلّى بموجبها عن بعض المناطق لفرنسا التي لم تكتف بذلك، وعادت لإعلان الحرب، حتى استولت على عاصمته (كانان)، فأسس عاصمة جديدة في مدينة داباقالا بساحل العاج ١٨٩١م لتكون بعيدة على الفرنســـيين، وبعد حروب طويلة قدّم فيها ساموري والقبائل المسلمة أروع صور الجهاد؛ اســـتطاعت القوات الفرنسية محاصرتهم في غابات ساحل العاج، ووقع ساموري في الأسر بمنطقة جويلمو، ليتم سجنه في ٢٩ سبتمبر ١٨٩٨م، وترحيله إلى الجابون، حيث توفي في عام ١٩٠٠م.

المراجع: مجلة البيان العدد ١٩٣، موسوعة المعرفة العربية، موقع ويكيبيديا.

■ إفريقيا تحتاج لـ ٤٥٠ مليار دولار من الاستثمارات في قطاع الطاقة لسد عجز الكهرباء:

قال المدير العام السابق لشركة الكهرباء الجنوب إفريقية إسكوم (زيثيمبي كوسا): إنّ إفريقيا تحتاج إلى ٤٥٠ مليار دولار من الاستثمارات في قطاع الطاقة؛ من أجل تصحيح العجز المزمن في إمدادات الكهرباء بمناطقها الحضرية.

وذكر كوسا أنّ (أفريكا أنرجي أوتلوك)، وهي وكالة دولية متخصصة في الطاقة، تعتبر أنّ القارة بحاجة إلى استثمارات كبيرة لتقليص انقطاعات الكهرباء بالنصف، والوصول إلى هدف تعميم الكهرباء على الجميع.

وقال: «إننا منفتحون على عالم الأعمال لأننا نعلم أننا إن واصلنا تعميم الكهرباء بهذه الوتيرة؛ فسنخلق أسواقاً مستقبلية للمستثمرين»، ونبّه إلى أنّ استخدام الطاقة في إفريقيا جنوب الصحراء سجّل زيادة ملحوظة بـ ٤٥٪ في السنوات ال ١٥ الأخيرة؛ مما يشكّل ضغطاً متزايداً على البنى التحتية.

وكالة الأنباء الإفريقية (آبا) – ٢٠١٥/٥/١٣م

■ تأسيس شبكة قارية للأعمال من أجل البني التحتية في إفريقيا:

أسّس مديرو شركات عالمية وإفريقية في كيب تاون بجنوب إفريقيا (الشبكة القارية للأعمال)، بهدف تسريع الاستثمارات لقطاع خاصّ متطوّر في البني التحتية في إفريقيا.

وحسب بيانٍ صادرٍ عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد)؛ فإنّ هذه الشبكة تأتي استجابة لتوصيات منبثقة عن (قمة دكّار – حول تمويل البني التحتية) المنعقدة في يونيو ٢٠١٤م. وقد تأسّست هذه الشبكة على هامش (المنتدى الاقتصادي العالمي حول إفريقيا) الذي ينعقد في جنوب إفريقيا، وهو منبرٌ استشاريٌّ لقادة الدول الإفريقية حول الاستثمارات في البني التحتية، وتتكون الهيئة الجديدة من شخصيات إفريقية من عالم الأعمال والمالية وممثلين عن المنظمات الإقليمية والدولية.

يُذكر أنّ (قمة دكار) حدّدت نقص المقدرات والتمويلات في صياغة المشاريع وضعف انخراط القطاع الخاص؛ بأنها عوائق قوية أمام تنفيذ مشاريع البني التحتية الإقليمية في إفريقيا. ومن المقرر تنفيذ ٥١ مشروعاً في برنامج تطوير البني التحتية في إفريقيا، تغطي قطاعات الطاقة والنقل وتكنولوجيا الاتصال والإعلام والمياه العابرة للحدود المشتركة بصفتها حلاً إفريقيّاً لتعزيز التجارة بين الدول، وبناء البني التحتية اللازمة للتنمية.

وكالة أنباء عموم إفريقيا (بانا برس) – ٢٠١٥/٦/٣م

■ كيب تاون تحتضن الملتقى الاقتصادي العالمي حول إفريقيا:

تستضيف جنوب إفريقيا الدورة الـ ٢٥ للملتقى الاقتصادي العالمي حول إفريقيا في مركز كيب تاون الدولي للمؤتمرات، حيث من المفترض أنّ يستعرض تقدّم القارة خلال الـ ٢٥ سنة الماضية، ويتمحور الملتقى حول موضوع (آنذاك والآن.. إعادة تصور مستقبل إفريقيا). وتشهد هذه التظاهرة مشاركة مئات الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين والأكاديميين، بالإضافة إلى لفيف من ممثلي وسائل الإعلام المحلية والدولية، ويمثّل جنوب إفريقيا الرئيس جاكوب زوما و ١٢ وزيراً ونائب وزير، ويتضمن برنامج الملتقى جلسة عامة بمشاركة زوما ومسؤولين آخرين.

ويرتكز البرنامج على دعائم الارتقاء بالأسواق، وتعبئة الموارد وتحفيز الإبداع، كما يتضمن دورة رفيعة المستوى حول موضوعات مهمّة، تهدف إلى التعريف بالفرص المتاحة في إفريقيا التي تعدّ إحدى أسرع قارات العالم نموّاً.

وكالة أنباء عموم إفريقيا (بانا برس) – ٢٠١٥/٦/٤م

■ اتفاقية إفريقية مبدئية لتوحيد تكتلات تجارية رئيسية:

وقّع ممثلون عن ٢٥ دولة إفريقية اتفاقاً مبدئيّاً لإنشاء منطقة للتجارة الحرة، تربط بين ثلاثة تكتلات اقتصادية، ستضم ٥٧٪ من سكان القارة، وسيجمع الاتفاق بين السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي (كوميسا) ومجموعة شرق إفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (سادك).

وقال مصدر شارك في الاجتماعات: إنه لم يتم وضع الجدول الزمني لإزالة الحواجز الجمركية بعد، كما يتعين على برلمانات الدول الموقّعة المصادقة على الاتفاقية قبل أن تدخل حيز التنفيذ.

وسيضم التجمّع أكثر من ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي للقارة الإفريقية، أو ما يعادل ١,٢ تريليون دولار.

وكالة رويترز – ٢٠١٥/٦/١٠م

آراء وقضايا

■ مستقبل حزب الرئيس النيجيري السابق (جودلاك جوناثان).. بعد خسارته في الانتخابات:

هيمن (حزب الشعب الديمقراطي PDP)، وهو حزب الرئيس السابق (جودلاك جوناثان)، على الساحة السياسية النيجيرية بعد عودة البلاد إلى الحكم المدني في عام ١٩٩٩م، فقد فاز في كلّ الانتخابات الرئاسية بأغلبية ساحقة، وكان معظم حكّام الولايات القوية من حزبه، كما كان لديه أغلبية مريحة في مجلسي النواب والجمعية الوطنية، وكان أي نيجيري يريد ممارسة السياسة فكان هذا الحزب هو المكان الأفضل على الإطلاق.

ولكن انتخابات هذا العام شهدت تحولاً، فقد خسر (PDP) أمام (حزب مؤتمر كلّ التقدميين APC) حزب الرئيس النيجيري الجديد محمد بخاري، في كلٍّ من الانتخابات الرئاسية ومجلس النواب ومجلس الشيوخ، والآن لديه فقط ١٣ حاكماً فقط من حكام (٣٦) ولاية.

فما هو مستقبل حزب الشعب الديمقراطي (PDP) في ظلّ هذا الخسارة..؟

كان لا بد لحزب (PDP) لكي يفوز بانتخابات عام ٢٠١٥م أن يفعل المزيد في ثلاثة مجالات حيوية:

أولاً: أن يستغل بصورةٍ أفضل الانشقاقات داخل حزب (APC)، وأن يستغل أخطاء حزب (APC) بصورةٍ أكثر فاعلية، وكان يمكن لذلك أن يقوّض حملة الحزب.

ثانياً: أن تستغل الإدارة الحكومية بصورةٍ أفضل بعض نجاحاتها ضد بوكوحرام أثناء فترة تأجيل الانتخابات، ولكن الحزب لم يستطع أن

يسلّط الضوء بكثافة على إنجازاته، وذلك بسبب تعدد المراكز الفاعلة داخل الحزب وحملته الانتخابية، لذا ظهرت هذه الرسالة متناقضة ومشتتة في كثيرٍ من الأحيان.

ثالثاً: أن يفعل الكثير من أجل تقويض نظام الانتخابات (PVCS)، فبدلاً من استخدام ذريعة فقدان الأمن في الشمال الشرقي من أجل تأجيل الانتخابات، كان يمكن للحزب أن يركّز على فشل منظومة (INEC) لتوزيع بطاقات الانتخابات على الناخبين، وهذا التوجّه كان يمكن أن يقوّض من مصداقية اللجنة الانتخابية.

ومن الواضح أنّ تلك الخيارات الثلاثة لن تكون متاحة أمام الحزب في ٢٠١٩م، فقوّة حزب (PDP) باعتباره الحزب الحاكم كان يمكن أن تعتبر عاملاً مهمّاً إذا كان قد فاز، ولكن الحزب قد أدرك لماذا خسر، وأنّ خسارته ليست مؤامرة، فحزب (APC) لم يفز في انتخابات مزوّرة، ولكنه فاز في انتخابات نزيهة.

كما أنّ حزب (PDP) بحاجة إلى تأكيد مستقبله بوصفه حزباً قوميّاً، وليس بوصفه حزباً إقليميّاً في الجنوب والجنوب الشرقي فقط، فهاتان المنطقتان قاعدة قوية للبناء عليها، ولكنهما لا يستطيعان مطلقاً أن يقدّما الأغلبية دون الفوز أيضاً - على الأقلّ - في الجنوب الغربي والشمال الأوسط.فاز حزب (APC) بالأغلبية في مجلس الشيوخ بستين مقعداً، في مقابل ٤٩ لحزب (PDP)، كما أنّ النتائج الرسمية لانتخابات ٢٠١٥م الرئاسية ربما تؤدي إلى إيصال مشاعر خاطئة لحزب (PDP)، فطبقاً للبيانات القادمة من (مجموعة المراقبة الانتقالية TMG)، وهي أكبر منظمة لمراقبة الانتخابات في البلاد، والتي تخرج نتائج استطلاعية سريعة للانتخابات باستخدام النتائج الرسمية المعلنة في وحدات الاقتراع، فإنّ هامش بخاري للانتصار كان أكبر من الأرقام الرسمية المعلنة.

فبدلاً من الأرقام المعلنة، وهي ٥٤٪ إلى ٤٥٪، فإنّ النتيجة المقدّرة لتلك المؤسسة كانت هامش +)- ٢,٣٪، وهذا يعني أنّ بخاري قد حصل فعليّاً على ٥٩٪ من النتائج، مقابل ٣٩٪ لجوناثان.

وهذا الاختلاف جاء بسبب نتيجة الانتخابات في الجنوب، فالمنظمة قد راقبت النتيجة في تلك المنطقة، والتي جاءت ٤١٪، وهي قريبة بصورةٍ كبيرةٍ مع المتوسط العام، في حين كانت النتائج الرسمية ٥٦٪، والتداعيات هي أنّ تلك النتائج تمّ تضخيمها بصورةٍ غير حقيقيةٍ من أجل تضخيم نتائج جوناثان، فطبقاً لبيانات المنظمة بدا أنّ ذلك قد حدث في ولايات النهر والدلتا وبايلسا وأكوا إيبوم في المنطقة، وليس في ولايات إيدو أو ولاية عبر النهر.

وجود حزب (PDP) في معارضةٍ حتى عام ٢٠١٩م يفرض عليه ضرورة الاستفادة من تلك الاختلافات في نتائج وحدات الاقتراع، إنّ عدم وجوده في السلطة حاليّاً يعدّ أهمّ تحدٍّ للحزب، فربما يتحوّل من حزبٍ لجميع البلاد يهدف إلى الحصول على السلطة إلى حزبٍ نشطٍ وبراجماتيٍّ معارضٍ فقط.

جيمس شنايدر، مجلة نيوإفريقيان، ترجمة قراءات إفريقية - ٢٠١٥/٤/٢٩م

رواندا بلد إفريقيٌّ صغير، يقع في شرقي وسط قارة إفريقيا، إلى الجنوب قليلاً من خط الاستواء، وعلى الرغم من أنّ رواندا لا تبعد كثيراً عن خط الاستواء؛ فإنها تتمتع بمناخ معتدل، وتميل إلى البرودة قليلاً، وهذا يرجع إلى أنها تقع على سلسلةٍ من الهضاب العالية.

السِّمات الجغرافية:

١ - الموقع الجغرافي:

تقع جمهورية رواندا في وسط قارة إفريقيا. يحدها من الشمال أوغندا، ومن الشرق تنزانيا، ومن الجنوب بوروندي، ومن الغرب بحيرة كيفو Kivu، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢ - المساحة:

أ. المساحة الكليّة: ٢٦,٣٣٨ كم٢.

ب. مساحة اليابس: ٢٤,٦٦٨ كم٢.

ج. مساحة المياه: ١٦٧٠ كم٢.

٣ - المناخ:

تمرّ رواندا بثلاثة مواسم مناخية: الأول: قصيرٌ جاف، ويأتي في شهر يناير. والثاني والثالث: مطيران؛ ويأتي الأول في الفترة من فبراير إلى أبريل؛ والثاني في الفترة من نوفمبر إلى يناير. ويصل متوسط سقوط الأمطار في البلاد إلى ٧٩٠مم؛ وأشدّ المناطق غزارة، هي المناطق الجبلية في الغرب والشمال الغربي؛ وتتعرض هذه المناطق، أحياناً، لسقوط الثلوج وتكوّن الصقيع، وتتباين درجات الحرارة بشكلٍ كبيرٍ؛ نظراً إلى شدة التباين في الارتفاعات.

٤ - التضاريس:

جمهورية رواندا، في معظمها، أراضٍ مرتفعة وتلالٍ، تكسوها الحشائش والأشجار، وتضاريسها جبلية، تأخذ في الانخفاض التدريجي من الغرب إلى الشرق.

التركيب السكاني:

١ - عدد السكّان: يبلغ عدد السكان ١٢,٢٣٧,١٣٨ نسمة؛ طبقاً لتقديرات يوليه ٢٠١٤م.

٢ - التقسيمات العرقية: يشكل الهوتو Hutu (البانتو)

Bantu نحو ٨٤٪ من إجمالي السكان في رواندا، بينما يشكل التوتسيTutsi (هاميتك) Hamitic نحو ١٥٪، والتوا Twa (بيجمي) (Pygmy) نحو ١٪.

٣ – الديانة: حسب بعض التقارير الرسمية؛ يشكل الكاثوليك الرومان ٥٦,٥٪، والبروتستانت ٢٦٪، طوائف مسيحية أخرى ١١,١٪، والمسلمون ٤,٦٪، وأصحاب المعتقدات الإفريقية المحلية ٠,١٪، وبلا ديانة ١,٧٪، طبقاً لتقديرات عام ٢٠٠١م.

وحسب تقديرات إسلامية؛ فإنّ نسبة المسلمين تصل إلى ١٤٪.

٤ – اللغة: الإنجليزية، والفرنسية، والكينيارواندية Kinyarwanda (وهي لغة البانتو الدارجة)، لغات رسمية في رواندا. وتُستخدم السواحيلية في المراكز التجارية.

النظام السّياسي:

١ – اسم الدولة الرسمي: جمهورية رواندا.

٢ – نظام الحُكم: جمهوري، رئاسي، يقوم على نظام تعدد الأحزاب.

٣ – العاصمة: كيجالي Kigali.

٤ – التقسيمات الإدارية: تنقسم جمهورية رواندا إلى أربعة أقاليم، هي: إيست (الشرقية) Est، ونورد (الشمالية) Nord، وكويست (الغربية) Ouest، وسود (الجنوبية) Sud. ومدينة واحدة، هي كيجالي Kigali.

٥ – الاستقلال: استقلت رواندا عن وصاية الأمم المتحدة، تحت الإدارة البلجيكية، في الأول من يوليه ١٩٦٢م.

٦ – الدستور: دستور جديد، أُقر في استفتاء شعبي في ٢٦ مايو ٢٠٠٣م.

٧ – النظام القانوني: نظام قانوني خليط: عرفي، ومدني مستمد من أنظمة القوانين المدنية الألمانية والبلجيكية. تجري مراجعة القوانين، قضائياً، من قبل المحكمة العليا. لم تقبل رواندا السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، وليست دولة عضواً في المحكمة الجنائية الدولية.

بيانات اقتصادية:

١ – النظام الاقتصادي:

رواندا دولة ريفية، يرتبط نحو ٩٠٪ من سكانها، في تحصيل أرزاقهم، بزراعة الكفاف أو بعض التصنيع الزراعي والتعدين. وهي دولة كثيفة السكان (أكثر الدول الإفريقية كثافة)، وليس لها منافذ بحرية، ولا تمتلك سوى قليل من موارد الثروة الطبيعية، وقطاعها الصناعي فقير. وتُعد السياحة والمعادن والقهوة والشاي الموارد الرئيسة للنقد الأجنبي في رواندا. وقد انخفضت صادرات المعادن ٤٠٪ خلال الفترة (٢٠٠٩م – ٢٠١٠م) بسبب الركود الاقتصادي العالمي.

٢ – مصادر إجمالي الناتج المحلي، طبقاً لتقديرات عام ٢٠١٢م:

أ. قطاع الزراعة: ٣٣,٣٪.

ب. قطاع الصناعة: ١٣,٩٪.

ج. قطاع الخدمات: ٥٢,٩٪.

٣ – قوة العمل الإجمالي: ٤,٤٤٦ ملايين عامل؛ طبقاً لتقديرات عام ٢٠٠٧م.

٤ – السكان تحت خط الفقر: ٤٤,٩٪؛ طبقاً لتقديرات عام ٢٠١١م.

٥ – الزراعة – المنتجات: من أهم المنتجات الزراعية في رواندا: البن، والشاي، والموز، والفول، والذرة الصفراء، والبطاطس، والماشية.

٦ – الصناعات: من أهم الصناعات في رواندا: الأسمنت، والمنتجات الزراعية، والمشروبات – ولكن على نطاق ضيق–، والصابون، والأثاث، والأحذية، والسلع البلاستيكية، والمنسوجات، والسجائر والمبيدات الحشرية.

٧ – معدل نموّ الإنتاج الصناعي: ٦٪ طبقاً لتقديرات عام ٢٠١٢م.

المسلمون في رواندا:

دخول الإسلام:

لم يختلف دخول الإسلام في رواندا وانتشاره بها عن سائر أقطار بلاد إفريقيا جنوب الصحراء؛ إذ دخلها أول ما دخلها على أيدي التجار المسلمين الذين كانت الدعوة لديهم تسير حذواً بحذو مع النشاط التجاري، فقد كان دخول الإسلام إلى رواندا امتداداً طبيعيّاً لحركة الإسلام في مجتمعات شرق إفريقيا ووسطها، مثل السودان، وتنزانيا، وأوغندا، وكينيا.

ومعلوم أنّ الإسلام قد سبق المسيحية في رواندا؛ إذ دخلها منذ أوائل القرن الثامن عشر الميلادي، أما

الكاثوليكية الرومانية فجاءت مع المستعمر الفرنسي والبلجيكي في ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

وبهذا الدخول السلمي للإسلام إلى رواندا وغيرها من البلدان؛ فإنّ الدعوة الإسلامية قد استهوت الطبقة الحاكمة من الملوك والسلاطين، وتمتع المسلمون بتعايش سلميٍّ مع الوثنيين الذين كانت تجمعهم معهم رابطة اللغة والعِرق، وعندما جاءت المسيحية وتمكّنت من النفوذ إلى بعض الممالك المحلية؛ عمدت إلى إيغار قلوب ملوكها على المسلمين وعلى الوثنيين على السواء.

موقف المسلمين من الصراع الرواندي:

قبل حرب الإبادة الجماعية التي وقعت بين قبيلتي التوتسي والهوتي، في الفترة بين شهري أبريل ويوليو من عام ١٩٩٤م، والتي راح ضحيتها مئات الآلاف، كان المسلمون يعيشون في الدرك الأسفل من السلّم الاجتماعي والحرمان من الحقوق المدنية الأساسية، ولعل هذه النظرة التمييزية عززت لدى المسلمين الروانديين الشعور بالانتماء الديني؛ أكثر منه إلى العِرق والقبيلة، وفي هذا الظرف المشحون بالإقصاء والتهميش، وحرمان المسلمين من حقوقهم المدنية الأساسية، والنظرة الدونية إليهم، في دولة كانت توصف بأنها «أكثر الدول الإفريقية مسيحية»، اندلعت الحرب، وكان من الطبيعي أن تختزن النفسية المسلمة مركّبات من الحنق والكراهية المتبادلة، ولكن ما حدث كان عكس ذلك؛ إذ التزم المسلمون أولاً بكفّ أيديهم عن الخوض في القتال الوحشيّ، وهبّوا ثانياً لنصرة اللاجئين والمستصرخين بإيوائهم وحمايتهم من موت محقق.

تقول الكاتبة آلانا تيمسين: «لقد لعبت المجموعات المسلمة دوراً جوهريّاً وغير معتاد خلال الإبادة الجماعية، إذ وفروا ملاذاً آمناً لكلٍّ من التوتسي والهوتو، وفي الغالب لم يكن المسلمون طرفاً في الإبادة.. فبينما كان الجيران والأصدقاء يقتل بعضهم بعضاً، وفّرت الأسر المسلمة ملاجئ آمنة للغرباء»، في مقابل ذلك؛ كانت هناك عدة حالات مشهورة لقساوسة من الهوتو كانوا يحرّضون فيها على قتل التوتسي، وتشير تقارير دولية إلى أنّ هناك مسؤولية جنائية مباشرة في هذه الحرب على عددٍ كبير من القساوسة، بعضهم حوكم، وبعضهم معتقل، وبعضهم الآخر كان ضحية مباشرة لأعمال انتقامية.

ليس معنى ذلك أنّ المسلمين لم يتعرضوا للقتل؛ بل كانت هناك عمليات انتقام ضد المسلمين، إذ تعرّض كثيرٌ من المسلمين أفراداً ومجموعات لنقمة ميليشيات الإنترهاموي، وفرق الموت التي ساءها أن يؤوي المسلمون الفارين من الإبادة، ومن أشهر الحالات بهذا الصدد حادثة مسجد حي نيراميرامبو (Nyamirambo)، الذي تحصّن فيه مئاتٌ من التوتسي، وقام بحراستهم المسلمون متسلحين بالعصي والسكاكين وقِطع الحديد، وفي قتالٍ شرسٍ في حماية اللاجئين صمد المسلمون في وجه الميليشيات الذين كانوا متسلحين بالآلات النارية، وأخيراً اقتحمت الميليشيات المسجد، وقتلوا أكثر من ثلاثمائة ضحية من المسلمين والتوتسي.

ولم يقتصر دور مسلمي رواندا في الحفاظ على النفوس أثناء حرب الإبادة، وإنما تجاوزه إلى ما بعد الحرب؛ بالقيام بدورٍ مركزيٍّ في مشروع المصالحة الوطنية، هذا الدور في أثناء الحرب وما بعدها أوجد في المجتمع الرواندي رؤية تبجيلية وشعور بالامتنان للمسلمين؛ مما ساهم في زيادة الدخول الجماعي في الإسلام، والارتفاع المطرد السريع لنسبة المسلمين في هذا البلد.

فالتوتسي يدخلون في الإسلام بعد هذه التجربة المريرة التي ذاقوها على يدي إخوانهم- بالأمس- في العقيدة المسيحية، ولم يكن لهم ملاذ إلا المسلمون. والهوتو (قتلة الأمس) يدخلون الإسلام «بحثاً عن علاج روحيٍّ جديد بعد أن تلطخت أيديهم بالدماء»، ومن ثمّ فبعد أن كان المسلمون لا يتجاوزون ٥٪ من سكان رواندا؛ يبلغ تعدادهم الآن ١٤٪ من تعداد السكان، يقول الشيخ صالح هابيمانا مفتي رواندا: «الإسلام اليوم في كلّ مكان برواندا».

وفي ظلّ تلك المسؤولية الجديدة المنوطة بالمجتمع المسلم في مشروع المصالحة الوطنية؛ فإنّ المسلمين أعادوا تنظيم صفّهم، وأصبحوا أكثر انتشاراً ونشاطاً في المجتمع المدني.

المراجع: موسوعة مقاتل الصحراء، موقع ويكيبيديا، مؤسسة آفران للدراسات والبحوث، النزاعات الأهلية في إفريقيا - قراءة في الموروث السلمي الإسلامي، الدكتور آدم. بمبا، دورية دعوة الحق الصادرة عن رابطة العالم الإسلامي، العدد ٢٤٣.

ندوة عن موقف الإسلام من الإرهاب في العاصمة السنغالية داكار:

أقيمت في العاصمة السنغالية داكار ندوة عن موقف الإسلام من الإرهاب، يوم الأحد ٢٤ مايو ٢٠١٥م، بجامعة شيخ أنت جوب، جمع اللقاء عدداً كبيراً من العلماء والدعاة والأئمة ومعظم منسوبي القوى السنيّة، بمشاركة فاعلة من كبريات الجمعيات والمؤسسات الدعوية والتربوية في السنغال.

وكانت الجهات المنظمة للندوة: حركة الفلاح، وجماعة عباد الرحمن، ومؤسسة دار الاستقامة، والتجمع الإسلامي، ومؤسسة دار الإيمان، ورابطة الأئمة والدعاة، ومعهد دار الأرقم، والجمعية الخيرية الإسلامية بلوغا، وجمعية مصعب بن عمير بغات.

وتمت معالجة الموضوع معالجة علمية من خلال الورقات:

- الإرهاب، مفهومه وتاريخه وأسبابه وأنواعه وآثاره. قدمها الدكتور محمد أحمد لوح.
- براءة العمل الخيري الإسلامي من الإرهاب. قدّمها الأستاذ مختار كبي.
- موقف الجمعيات الإسلامية من الإرهاب. قدمها الشيخ عثمان قلاجو كاه.
- دور المساجد والمؤسسات الإسلامية في استقرار المجتمع وتكريس السلام. قدمها الشيخ دام انجاى.

أدار الندوة الدكتور خديم امباكي، وشاركت الحكومة السنغالية عن طريق ممثلين عنها.

وخرجت الندوة بتوصيات، كان من أهمها:

- وضعُ الحكومة خطةً استراتيجيةً متكاملةً للوقاية من الإرهاب بكافة أنواعه، والتعاونُ مع من يهمه الأمر في مجال مكافحته، وفضُّ النزاعات الإقليمية، ورعايةُ التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطبيقُ معايير الحكم الرشيد.
- تعزيزُ التكافلِ الاجتماعي، ووضعُ خُطَطٍ اقتصادية فعَّالة للحَدِّ من الفقر والبطالة؛ باعتبارهما مما يُزعزع الاستقرارَ.
- إنشاءُ مراكزِ أبحاثٍ متخصّصة، تضمّ كافةَ القُوى الحيَّة لمكافحة كلِّ أنواع العنف والجريمة، تقوم بجمع المعلومات بكّل حِيادِية وتجرد، عن الأفعال الإجرامية، وتحليلها، وتبادلِها بين الأجهزَة المعنية، وتكون مَرجعيةً لكل الهيئات العاملة في هذا المجال.
- ضرورةُ محاربة العنف والجريمة بكلّ أنواعها، من سرقةٍ وغصبٍ واغتيال، وسَطوٍ على المنازل والممتلكات، وهذه الأمور هي التي نعانيها أكثر من معاناتنا الإرهاب.
- دعمُ المؤسسات الدعوية والخيرية، وإفساحُ المجال لها للقيام بواجبها في توعيةِ الشباب، ونشرِ الوسطية، ومحاربةِ الفقرِ، وتحقيقِ التنمية.

حلقة نقاش حول العدد الرابع والعشرين من مجلة قراءات إفريقية:

أقامت مجلة قراءات إفريقية حلقة نقاش حول العدد الرابع والعشرين من المجلة، وذلك في يوم الأحد ١٤٣٦/٨/١٣هـ الموافق ٢٠١٥/٥/٣١م، وقد أدار الحلقة الأستاذ رأفت صلاح الدين مدير التحرير.

تناول موضوع الحلقة مناقشة محتويات العدد الرابع والعشرين من حيث المضمون، ومن حيث النواحي الفنية، والتحريرية، وقد حضر الحلقة، بجانب هيئة تحرير المجلة، نخبةٌ من الباحثين والدارسين والأكاديميين الأفارقة، وتم تكريم بعض أعضاء هيئة التحرير والباحثين لحصولهم على ترقيات ودرجات علمية، وعلى جهودهم في خدمة المجلة.

الأستاذ هارون موسى رئيس مجلس مسلمي مدغشقر في زيارة لمكتب مجلة قراءات إفريقية بالرياض:

استقبل مكتب مجلة قراءات إفريقية بالرياض الأستاذ هارون موسى رئيس مجلس مسلمي مدغشقر اليوم الخميس ٢٤ شعبان ١٤٣٦هـ / ١١ يونيه ٢٠١٥م، وكان في استقباله الدكتور محمد اللعبون رئيس التحرير، والشيخ عبد الله القرعاوي رئيس اللجنة الدعوية والتربوية بالمنتدى الإسلامي، والدكتور ربيع الحاج عضو هيئة التحرير، والأستاذ رأفت صلاح الدين مدير التحرير، وتناول اللقاء طبيعة واقع المسلمين بمدغشقر، وأمور الدعوة والتعليم والعمل الخيري، كما تناول الضيف بالشرح دور مجلس مسلمي مدغشقر في رعاية المسلمين والاهتمام بالدعوة والتعليم الإسلامي.

حملة القلوب الصغيرة في دار السلام بتنزانيا

أتمّ المنتدى الإسلامي حملته الطبية (الحادية عشرة) لجراحة وقسطرة قلب الأطفال، بالشراكة مع مؤسسة ذي النورين الخيرية.

كانت الحملة هذه المرة بدولة تنزانيا، وذلك بمستشفى موهمبيلي الدولي بمدينة دار السلام، خلال الفترة ١٩-١٤٣٦/٧/٢٧هـ الموافق ٨-٢٠١٥/٥/١٦م، وبتمويل من شركة إسماعيل أبو داود التجارية.

فريق الحملة الطبي:

شارك في الحملة فريقٌ طبيٌّ عالميٌّ متطوّع ومتخصّص في جراحة وقسطرة قلب الأطفال، يتكون من (٢٨) عضواً ما بين أطباء استشاريين وجرّاحين وأختصاصي العناية المركزة والتخدير وفنيين وممرضين، برئاسة الدكتور جميل العطا استشاري أمراض قلب الأطفال بمستشفى الملك فيصل التخصّصي بجُدّة.

مؤتمر الافتتاح الصحافي:

كانت بداية الحملة مع وصول الفريق الطبيّ إلى مستشفى موهمبيلي الدولي بدار السلام ومقر إقامة الحملة، ثم أقام فريق الحملة الطبي مؤتمراً صحافيّاً، حضره مدير المستشفى ورئيس الفريق الطبي ومدير مؤسسة ذي النورين، حيث أبرزوا فيه فكرة المشروع الذي يُقام لأول مرة في تنزانيا، وبيّنوا فوائده، وكذلك عدد العمليات المستهدفة، ودور المشروع في تدريب الفريق الطبي المحليّ وتأهيله لمثل هذه العمليات.

بدء الإجراءات والعمليات:

قام الفريق الطبيّ بعد المؤتمر الصحافي بمعاينة جميع الحالات المقدمة للمستشفى، وفرزها ومناقشتها، وقد بلغ عددهم قرابة (١٢٠) حالة تحتاج إلى قسطرة أو عملية جراحية للقلب.

ومن ثمّ تم- بحمد الله وتوفيقه- إجراء (٢٣) عملية جراحية للقلب المفتوح، و (٤١) عملية قسطرة للأطفال، ليصبح المجموع (٦٤) عملية، تكللت جميعها بالنجاح.

زيارة الرئيس التنزاني للحملة:

شرّف الحملة زيارة الرئيس التنزاني السيد جاكيا موريشو كيكويتي والوفد المرافق له، وكذلك زيارة وزير الصحة الدكتور سليمان سيف راشد. قام الجميع بتفقّد حالات الأطفال الذين تمّ إجراء العمليات لهم وعلاجهم بغرفهم داخل المستشفى، وأبدوا سعادتهم الغامرة وهم يرون هذا النجاح الباهر لمثل هذه العمليات الخاصّة لحملة القلوب الصغيرة. وقدّم لهم الهدايا، ودموع الفرح تسبق دعوات الأمهات والآباء بشفاء أبنائهم في هذه الحملة الطبية، والتي رسمت بنجاحها الابتسامة على وجوههم.

اختتام الحملة الطبية:

ثم اجتمع الرئيس التنزاني مع الفريق الطبيّ للحملة والفريق الطبيّ المحليّ، وبحضور رئيس مجلس أمناء المنتدى الإسلامي الشيخ خالد بن عبدالله الفواز.

افتتح الرئيس التنزاني السيد جاكيا موريشو كيكويتي الاجتماع بكلمة أعرب فيها عن شكره وتقديره للمنتدى الإسلامي ولمؤسّسة ذي النورين الخيرية، وللفريق الطبي المتميز؛ على جهودهم في إنقاذ حياة أطفال صغار من الموت، وعلى ما وفّروه من دعم ماليٍّ لنجاح هذه الحملة. ثم تكلّم الشيخ خالد الفواز رئيس مجلس أمناء المنتدى الإسلاميّ مقدماً شكره وتقديره لرئيس الدولة على حضوره، واهتمامه لإنجاح هذه الحملة وتحقيق الأهداف المرجوة منها، معرباً عن امتنانه للترحيب الكبير الذي لاقته هذه الحملة من أهل تنزانيا حكومةً وشعباً، ثم وضّح مدى الحاجة إلى مثل هذه العمليات الدقيقة التي تُقدّم مجاناً للجميع، ومثمّناً الجهود المتضافرة والتنسيق الراسخ والقويّ والمتكامل الذي قاد إلى هذا المستوى من النجاح، وأدخل السعادة على الوجوه الصغيرة التي تتعافى لتعود إلى حياتها الطبيعية كغيرهم من الأطفال الآخرين؛ بعد أن كانت بالأمس تعاني من المرض.

ثم أشاد الدكتور رئيس الفريق الطبيّ الدكتور جميل العطا بتميّز سير العمل في هذه الحملة، وشرح بعض حالات العمليات المعقدة للأطفال التي استغرقت وقتاً طويلاً، فبعض عمليات القسطرة كانت تستغرق من (٣ - ٤) ساعات، وعمليات جراحة القلب المفتوح من (٦ - ٧) ساعات، وتراوحت أعمار الأطفال من أسبوعين إلى (١٢) عاماً.

ومن جانبه أعرب د. محمد جنابي مدير مركز القلب بمستشفى موهمبيلي الدوليّ عن شكره وامتنانه للمنتدى الإسلامي وللفريق الطبي ومؤسسة ذي النورين الخيرية بتنزانيا؛ على هذه الحملة الأولى، والذي تمكّن الفريق خلالها من إجراء (٦٤) عملية ما بين قسطرة وجراحة للقلب المفتوح ■

ملتقى المنتدى الإسلامي السنوي (12) لتطوير الجمعيات الإفريقية

نحو شراكة استراتيجية فاعلة (قادة مؤثرون)

في سبيل تطوير المؤسسات الخيرية والإنسانية في إفريقيا، وتمكينها من أداء عملها وفق النظم الإدارية الحديثة، وبما يحقق الكفاءة والجودة في عملها، دأب المنتدى الإسلامي على عقد لقاء سنوي مع شركائه في إفريقيا، يجمع بين التحفيز والتدريب وتبادل الخبرات ومتابعة المستجدات في مجال العمل. وقد انعقد اللقاء الثاني عشر من هذه السلسلة بمدينة إسطنبول – تركيا، في الفترة من ٢٣ : ٢٩ أبريل ٢٠١٥م الموافق ٤ : ١٠ رجب ١٤٣٦هـ، تحت عنوان: "نحو شراكة استراتيجية فاعلة (قادة مؤثرون)". وذلك بالتعاون مع اتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي.

ويهدف الملتقى إلى:

١ – المساهمة في رصد التجارب الناجحة للعمل الخيري والإنساني لدى الشركاء، وإتاحتها للباقين ليستفيدوا منها في عملهم.

٢ – المساهمة في تطوير الثقافة الإدارية والعمل المؤسسي الحديث.

أقيم هذا الملتقى على مدى سبعة أيام، بفندق ريتاج رويال بإسطنبول، وتضمّن العديد من الفعاليات، والنقاشات، والدورات، وعرض التجارب الناجحة، وتبادل الخبرات وإثراء المعلومات بين المشاركين.

حفل افتتاح الملتقى:

افتُتح الملتقى في يوم الخميس ٢٣ أبريل بحضور ٥٤ مشاركًا من ١٩ دولة، وبحضور مدراء ومنسوبي الجمعيات الخيرية التركية، وعلى رأس الحضور: (اتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي) ممثلاً برئيس الاتحاد الأستاذ/ علي كورت.

بدأت فعاليات الملتقى بتلاوة الشيخ جعفر خامس

(من توجو) لآيات من القرآن الكريم، وألقى الأمين العام للمنتدى الإسلامي/ الأستاذ خالد الفواز كلمة الافتتاح، أثنى في بدايتها على الحضور، والاستقبال، ودَوْر اتحاد المنظمات الأهلية، وتحدّث عن دَوْر المنتدى الإسلامي في العمل الخيري في إفريقيا، وعلاقات الشراكة مع الجمعيات، وتحدث عن أسباب اختيار مدينة إسطنبول لعقد الملتقى بعيداً عن القارة الإفريقية.

ثم تحدّث الرئيس العام للمنظمات الأهلية في العالم الإسلامي/ الأستاذ علي كورت، وأثنى على الملتقى وتنظيمه، ورحّب بالحضور، وتحدّث عن دور الاتحاد في المشاركات.

ثم ألقى كلمة الجمعيات الإفريقية الدكتور/ محمد أحمد لوح (من السنغال)، وتناولت كلمته: أهمية العمل الخيري وعلاقته بالعبادة.

ثم قام الأمين العام للمنتدى الإسلامي/ الأستاذ خالد الفواز بتكريم الأستاذ كورت وبعض الحضور، منهم الدكتور/ سعيد برهان (من جزر القمر) رئيس اتحاد علماء إفريقيا لفوزه برئاسة الجامعة الوطنية، وكذلك الأستاذ/ إبراهيم كنتاو (من دولة مالي) لمنحه وساماً شرفيّاً من دولته لجهوده في الدعوة.

وتخلل الحفل عرضٌ لفيلم وثائقي عن دَوْر المنتدى في العمل الخيري في إفريقيا.

ثم تحدّث ممثلو الجمعيات الخيرية التركية عن دورهم في العمل الخيري، وكان منها: جمعية أطباء حول العالم، وجمعية دَنيز فَناري، وجمعية أُوز كوثر، وجمعية البشير، وجمعية IHH، ووقف الديانة، ووقف الخيرات، ومجموعة المهندسين والمعماريين.

ثم اختُتم حفل الافتتاح بجلسات للتعارف والشراكات بين الجمعيات الإفريقية والتركية.

فعاليات الملتقى:

تضمّن الملتقى العديد من الفعاليات والأنشطة، على مدى الأيام السبعة، حيث عُقدت محاضرات وندوات، وورش عمل، ودورات تدريبية، وزيارات لجمعيات خيرية تركية بلغ عددها (٦) جمعيات، وكان عدد المحاضرات المنعقدة في الملتقى (٨) محاضرات، و(١١) ورشة عمل، ودورة تدريبية، ومنها :

١ – محاضرة: (النجاحات القيادية لدى (أسكيا محمد) في دولة مالي)، ألقاها الدكتور/ سعيد سيلا؛ الأمين العام لاتحاد علماء إفريقيا.

٢ – ندوة عن تجربة منظمة الفاروق بمالي، بعنوان: (منظمة الفاروق القيادة والتأثير)، ألقاها الأستاذ/ إبراهيم كنتاو مدير المنظمة.

٣– دورة تدريبية بعنوان: (القائد المؤثر)، بقيادة وإلقاء الدكتور/ صالح المحيميد.

وقام المشاركون بمجموعة من الزيارات الخارجية:

١ – زيارة إلى: جمعية أطباء حول العالم.

٢ – زيارة إلى: مقرّ جمعية IHH.
٣ – زيارة إلى: وقف سمرقند.
٤ – زيارة إلى: جمعية البشير.
٥ – زيارة إلى: وقف الديانة.
٦ – زيارة إلى: جمعية دَنيز فَناري.
٧ – زيارة إلى: وقف الخيرات.

اليوم الأخير في الملتقى:

وفي الحفل الختامي للملتقى قام المسؤولون عن الملتقى بقراءة التوصيات على المشـــاركين، وكان من أبرزها:

– دعم التعليم العالي المحلّي في إفريقيا، وتزويده بالوســـائل المُعينـــة، وتطوير الطاقـــات العاملة فيه، وترقية مناهجه، والحرص علـــى الاعتمادات الدولية فيه، وتهيئة السبل للوصول إلى المانحين، وبحث أوجه الدعم المســـتدام له، كإنشاء الأوقاف ووسائل التمويل الذاتي؛ ضماناً لاستمرارية هذا النوع من التعليم.

– العنايـــة بالمؤسســـات التعليمية الأساســـية، والســـعي لتوحيد المناهج الدراســـية فـــي المدارس الإسلامية الإفريقية؛ باعتباره عاملاً رئيساً من عوامل وحدة الكلمة في هذه القارة، والاســـتفادة في ذلك من منهج (بصائر) التعليمي، مـــع العمل على اعتماده من الجهات الرسمية.

– الاهتمام بتقنية المعلومـــات وقواعد البيانات، والأرشـــفة والتخزين، والتوثيق الجيـــد، وتهيئة جميع الوثائق والبيانات؛ بما يســـاعد على التخطيط السليم للعمل في القارة ولتكـــون مرجعاً للباحثين والمانحين، والساعين إلى عقد شـــراكات مع المؤسسة وشركائها بصورة متوازنة.

– الاهتمام بالمبادرات الاســـتراتيجية ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، التي تقدِّم حلولاً مســـتدامة، وتُسهم في نقلات نوعية لواقع المسلمين بالدولة.

– العنايـــة الفائقة بالأداء المهني للمشـــروعات، والحرص على المتابعة والتقييم المســـتمرَّين للأعمال التنفيذيـــة، والعنايـــة الخاصّة بتقارير المشـــروعات والبرامج ■

قراءات إفريقية

مجلة ثقافية فصلية محكّمة متخصصة في شؤون القارة الإفريقية، تصدر عن المنتدى الإسلامي.

25

صدر من المجلة 25 عددًا بداية من أكتوبر 2004م حتى يوليو 2015م.

أكثر من **450** مادة

ما بين دراسات ومقالات وتقارير وتحقيقات وملفات وحوارات.

10

احتوت المجلة على 10 ملفات تناولت المنظمات الإنسانية الغربية ودورها في إفريقيا، وانفصال جنوب السودان، والتداعي على إفريقيا، ومستقبل التعليم الإسلامي في القارة، والتنصير، وكذلك سلطت الضوء على مستقبل مالي في ضوء التدخلات الغربية، واللغة العربية في إفريقيا.. واقعها ومستقبلها، والتمويل الإسلامي في القارة، ودور المرأة الإفريقية في النهوض بالقارة.

تصنيف المواد

وفقًا للمناطق الجغرافية

- دول غرب إفريقيا: (80 مادة).
- دول شرق إفريقيا: تقريبا (50 مادة).
- دول شمال إفريقيا: تقريبا (40 مادة).
- دول وسط إفريقيا: تقريبا (20 مادة).
- دول جنوب إفريقيا: (10 مواد).

وفقًا للموضوعات

- الدعوة الإسلامية في إفريقيا: (55 مادة).
- كشف مخططات أعداء الدعوة الإسلامية: (40 مادة).
- التعليم العربي والإسلامي في إفريقيا: (40 مادة).
- أوضاع المسلمين في الدول الإسلامية أو في بلدان الأقليات الإسلامية :(55 مادة).
- الشأن السياسي لمسلمي القارة: (60 مادة).
- تاريخ الإسلام في إفريقيا وتاريخ الدول الإسلامية: (55 مادة).
- قضايا فكرية وشرعية متعلقة بإفريقيا: (20 مادة).
- القضايا الاجتماعية للمسلمين في القارة: (25 مادة).
- قضايا التنمية في إفريقيا: (35 مادة).
- قضايا عامة لا تختص بالمسلمين وحدهم :(30 مادة).

إصدارات المجلة

الإصدار الأول : موسوعة مجلة قراءات إفريقية الإلكترونية.

الإصدار الثاني: موسوعة كشاف الكتب والرسائل العلمية عن إفريقيا.

الإصدار الثالث: كتاب التعليم العربي الإسلامي في إفريقيا.. واقعه ومستقبله.

الإصدار الرابع: كتاب التنصير في إفريقيا.. أساليبه ووسائله وآثاره الاجتماعية.

أسعار البيع و الأشتراك السنوي لمجلة قراءات إفريقية

الدول و الجهة	سعر البيع	إشتراكات	
		أفراد	مؤسسات
مصر و إفريقيا	1.5 دولار	10 دولار	20 دولار
السعودية و دول الخليج	10 ريال	50 ريال	100 دولار
أوروبا و أمريكا	—	20 دولار	30 دولار

عناوين المجلة و تلفوناتها

المملكة العربية السعودية - الرياض
هاتف : 00966114964949
فاكس : 00966114942900
جوال : 00966555097415

جمهورية مصر العربية - القاهرة
هاتف : 002022284277
فاكس : 002022284275

جمهورية السودان العربية - الخرطوم
هاتف : 00249183266666
فاكس : 00249183285830

أيها السكان الأصليون في جميع أنحاء العالم:

اتحدوا..!

قراءة في كتاب:

(معذبو الأرض)

عرض:

أ. عبدالله الشباني

المؤلف:

فرانز فانون.

تقديم:

الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر.

ترجمة:

د. سامي الدروبي, د. جمال أتاسي

الناشر:

دار القلم, لبنان, بيروت.

كان يمكن أن يكون هذا الاستهلال عنواناً أجمل لكتاب فانون الذي سنعرضه في هذه الإطلالة، والذي هو أشبه بقراءة في علم الاجتماع لواقع الاستعمار، وسنن التحرّر.

يرسم فرانز فانون في هذا الكتاب مشهداً دراميّاً لحالةٍ بشعةٍ من الاستعباد الأوروبي للقارة الإفريقية، فهو يشرح فضائح المستعمرين، ليس ليظهرها فقط؛ وإنما لينبّه (معذبي الأرض)- كما أسماهم- على هذه الأساليب والمؤامرات؛ ليزيلوا الغشاوة عن أعينهم، ويدخلوا التاريخ من جديد بعد أن أخرجهم المستعمرون منه.

يمكن أن نضع نقاطاً إجمالية لفلسفة ضياع إفريقيا في قبضة الاستعمار- كما يراها المؤلف- قبل أن ندخل في العرض التفصيلي، وهي تتمثل في ثلاث نقاط: الزعيم، عبادة الشخص، الثقافة الغربية وعدم الرجوع إلى الماضي البعيد للثقافة الإفريقية، حيث يذكر فانون أنّ الثقافة الحقّة هي التي تنشأ في ظلّ الثورة والنار حامية.

قسّم المؤلف كتابه إلى عدة فصول، هي: في العنف، الانطلاق العفوي.. عظمته ومواطن ضعفه، مزالق الشعور القومي، في الثقافة القومية، فجر إفريقي، الأسس المشتركة بين الثقافة الوطنية وكفاح التحرير.

ونستعرض فيما يأتي أهم ما ورد فيها من آراء ورؤى للمؤلف.

يشير فانون إلى أنّ منسوبي الأحزاب السياسية بفعل طبيعة تركيبتهم، التي تجمع بين التنشئة التعليمية في بلد المستعمِر، والانتماء إلى البلد المستعمَر، تنقلب جهودهم ديناميكيّاً إلى تقويض قوام الأمّة ومسخ هويتها

في العنف:

يبدأ الكتاب بعرض عقدة الاستعمار النفسية، وهي تسويغه لجرائمه باعتباره السكان الأصليين ليسوا بشراً، وينزع عنهم الأهلية في إدارة شؤونهم، فيحكي قول المستعمر عنهم: (لا بد أنّ القشرة الدماغية لدى أهل الجزائر متخلّفة النمو!)، (إنّ الإفريقي لا يستخدم الفصّين الجبهيين في الدماغ إلا قليلاً جدّاً!).

أوّل عنوان يضعه المؤلف في الكتاب هو: (في العنف)، فهو يراه استراتيجية للانعتاق لا يجدي غيرها مع الاستعمار، وفي سياق فلسفتها يقول: (ومكافحة الاستعمار لا تكون إلا بإحلال نوع إنساني مكان نوع، ويقتضي صراع قوتين متعارضتين)، (فتغيير المستعمر للعالم الاستعماري ليس معركة عقلية بين وجهتي نظر).

يبدأ المؤلف بعد ذلك بعرض الأفكار التي جاء بها المستعمر، ومن ذلك: (الفردية وتحقيق الذات) بوصفها مذهباً يغرسه في نفوس المستعمَرين؛ ليكسر من خلاله مفهوم: (الجموع الكفاحية)، ويطيش بالإرادة القومية، ويهتك

سلطة الجماعة.

ويعـــرّج المؤلف في أثناء فصل: (في العنف) على طبيعـــة المنظمات السياســـية، والأهداف الحقيقية وراءها، فهي تقوم بأدوار رعاية النظام الاســـتعماري، وذلك عبر المقايضة بالمزيد من الســـلطة مقابل رفض العنف في التغيير وحفظ أصول النظـــام الجديد، إنها تتجه إلى الانتخاب لكـــي تصنع التغيير، فتقرر بـــأنّ لكلّ فردٍ صوتاً فقط!

غالب هـــذه الأحزاب تســـتفيد من الوضع الاســـتعماري الراهـــن عبر حزمـــة تحقّقت لها من المصالح، ويوضح فانون في هذه الســـردية دَوْر الحـــزب الوطني الحاكم، والمتمثل في وقف الكفاح ضدّ الاســـتعمار عبر لعبة: (التســـوية)، بـــأنّ يقوم بـــدَوْر الوســـيط بين قوى الشـــعب الثائرة والمســـتعمِر، و (اللاعنف) الذي ينادون به يفسّـــرونه: (بأنه حركة لتســـوية المســـألة الاســـتعمارية على مائدة خضـــراء قبل إهراق الدم)!

الوسائل التي يجابه بها المستعمر الحركات التحررية لم تعد محصورة في استخدام الأسلحة المتطورة، فالقصف بالمدافع وسياســـة الأرض المحروقـــة قد حـــلّ محلّها سياســـة الإخضاع الاقتصـــادي، وأصبحت الأراضي المســـتعمرة ســـوقاً لضخ منتجات الدول المســـتعمِرة بفعل الرأســـمالية وجماعات المصالح، فالذي يحصل عند وقوع اختلال في واقع النُّظُم البرجوازية أن يُضيّق عليها اقتصاديّاً.

والحقيقـــة الصارخـــة أنّ دوائـــر العمـــل السياســـي، في دول العالم الثالـــث، لا تعدو أن تكون مطابخ للتسوية مع المستعمِر، يمثل فانون لنجاعة مثل هذه الطريقة في تنويم الشعب بأن يُسمح للســـيد ليون مبا Léon M›ba (رئيس جمهورية الغابـــون) أن يقول، في كثيرٍ من الأبّهة والعظمة، حين وصوله لباريس في زيارة رسمية: (لقد استقلّت الغابون، ولكن بين الغابون وفرنسا لم يتبدل شـــيء، بل كلّ شيء يســـتمر كما كان. والواقـــع أنّ التبدّل الوحيد الـــذي تحقّق هو أنّ السيد مبا قد أصبح رئيس الجمهورية الغابونية، وأنّ رئيس الجمهورية الفرنسية يستقبله!).

يتحدث فانون بعد ذلك عن تفعيل المستعمر لأداة (التعايش الســـلمي) من قِبل الرأســـمالية الدوليـــة التي تقودها أمريكا في الحرب الباردة، فليس عندهم مانع من أن يهبوا شـــعوب العالم الثالث استقلالهم، أو ترفع أمريكا عقيرتها بحقّ الشـــعوب في تقرير مصيرهـــم، لكن الهدف هو الحفاظ على توازن المستعمرة في هذا الظرف الدولي، فاتجاه المستعمرات إلى العنف والحروب الوطنية يشكّل تهديداً رهيباً، واستمرار الثورات يُحدث خللاً في الحياة الاقتصادية المستعمرة، وهذا الذي تخشاه الإمبريالية.

جماهيـــر الشـــعب المضطهد هـــم الرقم الصعـــب في معادلة التحريـــر الحقيقي! والأمّة الجديـــدة تنبثـــق إما بعنـــفٍ يقوم به الشـــعب المستعمَر، أو بثمرة عنفٍ تقوم به شعوبٌ أخرى، فيضغط على النظام الاستعماري، عملية التحرر الحقيقي لا تتحقق حتى يُعمّق في وعي الشعوب أنّ الحياة معركة لا تنتهي، فالشـــعب يُدعى في عهد الاســـتعمار إلـــى الكفاح ضد المســـتعمر الغاشـــم، حتى إذا تحقّق التحرر الوطني أصبح يُدعى إلـــى الكفاح ضدّ الفقر، ضدّ الأمية، ضدّ التخلّف الاقتصادي، فالكفاح يظلّ مستمراً.

وينبّـــه فانون على أنّ للعنـــف ثماراً في بناء شخصية المستعمَر، منها:

١ - أنـــه إذا كان الاســـتعمار ينشّـــط الانقســـامات؛ فالعنف ضد الاســـتعمار يوحّد الأفراد على الصعيد القومي.

٢ - أنّ العنف يزيل من نفس المستعمَر مركّب

عملية التحرر الحقيقي لا تتحقق حتى يُعمّق في وعي الشعوب أنّ الحياة معركة لا تنتهي... ضد المستعمر الغاشم... ضدّ الفقر، ضدّ الأمية، ضدّ التخلّف الاقتصادي

النقص الذي ينشأ بإزاء الذات الاستعمارية.

٣ - أنّه يغرس في نفوس الشعب أنّ فضل عملية التحرير يرجع للجميع، وأنّ وعياً جمعيّاً يمنع من أن يستغفل أحدٌ الناسَ وينسب الفضل لنفسه أو لحزبه وجماعته.

٤ - أنّ العنف يحقن شخصية الشعوب بمصل المناعة والإباء، فيستعصي على الخنوع للحكم الديكتاتوري.

الانطلاق العفوي.. عظمته ومواطن ضعفه:

ويُعَنْوِن فانون فصلاً بعد ذلك حول (الانطلاق العفوي.. عظمته ومواطن ضعفه)، ويلفت الانتباه إلى تزامن نشأة الأحزاب السياسية في واقع الاستعمار بعودة المثقفين الذين تلقّوا تعليمهم في بلد المستعمِر، وهذه النخبة تخلع على التنظيم قيمة كبيرة، وكثيراً ما تتغلب عبادة التنظيم على الدراسة العقلية للمجتمع المستعمَر، ويشير فانون إلى أنّ منسوبي الأحزاب السياسية بفعل التنشئة التعليمية في بلد المستعمِر؛ تنقلب جهودهم ديناميكيّاً إلى تقويض قوام الأمّة ومسخ هويتها، ومعاداة بِنَى المجتمع القديم، كما أنّ الاحتلال في الوقت نفسه يقف وراء القادة التقليديين وبعض زعماء القبائل؛ ليجعل منهم طبقة عازلة عن تأثير حركات التحرر الوطني، وهنا يعوّل فانون كثيراً على دَوْر قاطني الأرياف في مجابهة الاستعمار، فهو يرى أنهم مجتمعٌ عفويٌّ، ما زال يعيش في سلامةٍ من آفات الاستعمار، ويمتلك مقوماته الذاتية، ويعيش في إطار الجماعة، ويتفاعل معها.

وفي هذا السياق؛ يذكر المؤلف من الأساليب الاستعمارية الرأسمالية القذرة، التي كان يستخدمها المستعمر لإعطاء نفسه مشروعية، خلق حزب جديد، سُمّي: (حزب المحرومين)، من عناصر غير منظّمة من بين صفوف البروليتاريا الدنيا، والغرض منه أن تكون استفزازاته حجّةً تتذرع بها سلطة الاستعمار للمحافظة على النظام.

ومن وجهة نظري؛ أنّ هذا الأسلوب الاستعماري- الذي أشار إليه فانون- أسلوب متجدّد، لا يزال يُخلق ويُهيأ له الواقع للتذرّع به في تدخّلٍ سافرٍ في شؤون العالم الثالث، ومنه إفريقيا، ومن ذلك ما نشهده اليوم من تذليل الطرق أمام موجات الغلوّ والتطرف العاتية في إفريقيا وغيرها؛ لتكون ذريعة لاستئصال أي حراك فتيٍّ يناكف المطامع الغربية ويحقّق السيادة الشعبية.

أبدع فانون في عرض سيناريو مشهد الثورة، وكيف أنّ الفلاحين يستقبلون بوعيهم طغيان الاستعمار على بلادهم بِردّة فعلٍ عفوية عنيفة، يستعصي على المستعمِر فَهْم دوافعها وإحكام السيطرة عليها، يصف فانون ذلك فيقول: (إنّ الأنباء تصل إلى الأرياف مضخّمة، مضخّمة تضخيماً كبيراً: الزعماء اعتُقلوا، الرشاشات تقذف الناس برصاصها، دم الزنوج يُغرق المدينة، المستوطنون يستحمّون بالدم العربي. وتتفجر مراجل الحقد المتجمّع المكظوم، فيهجم الفلاحون على مخفر الشرطة المجاورة فيحتلونه... وتهرع السلطة الاستعمارية فترسل

إلى المنطقة فِرقاً من جيوشها، وتأخذ الطائرات تقذف قنابلها، وهكذا ترتفع راية الثورة).

ولكن سرعان ما يعترض هذا الوهج الثوري مشكلة عدم الانسجام بين طبقات الأمّة، بين أهل الريف والمدينة، ولا سيما رواد الأحزاب الوطنية، وتستمر حالة التوجس إلى ما بعد الاستقلال، فكما أنّ أصحاب الأحزاب الوطنية لم يشاركوا في العمل المسلّح للثورة القادمة من الريف، كذلك أهل الأرياف لم يحصلوا على الوعي السياسي الكافي ليستوعبوا مشروع الكفاح وأهدافه، فيستغل المستعمِر هذا الفراغ في نسيج الأمّة؛ ليعيد ترميم النظام الاستعماري من جديد.

ويمضي المؤلف في استعراض سيناريوهات الثورة على المستعمر، فيضع احتمالية بروز دَوْر بعض النقابات العمّالية، ويذكر أنها يمكن أن تعيق الوضع الاقتصادي العام في المستعمرة عبر إضرابات عامّة.

وينتقل لتفصيل موقف الأحزاب الوطنية، ويبيّن انقسامها بخصوص واقع الاستعمار إلى قسمين: أحدهما يريد تحطيم الاستعمار، والآخر يريد التفاهم معه بالحسنى، تزداد وتيرة الخلاف بينهما، حتى يجد القسم الأول نفسه غير مرغوبٍ فيه، وقد يُضيّق الخناق عليه بفعل تواصل القسم الأول مع المستعمر، فيضطرون إلى الخروج من المدينة إلى الريف، عندها يدركون الواقع الحركي الحقيقي للثورة، فتبدأ حركة انبعاث الأمّة التي تعني وحدة الهدف، وهو جلاء الاستعمار، فتتّحد الجماعة عليه، وتزول الخصومات الجانبية وتتلاشى، فيبدأ الصراع مع قوات المستعمر التي تمتلك التكنولوجيا المتطورة للسلاح، فتحصل الصدمة الأولى؛ مما يدفع نحو توجّه الجموع إلى استراتيجية حرب العصابات.

ثم يكشف فانون افتقار الجموع للوعي الثوري الذي يُعدّ أداة استراتيجية لضمان استمرارية الثورة، وفي أثناء ذلك تبدأ آلة الاستعمار باستخدام التقنيات التخريبية لتضييع الجهود وتفتيت الجموع، يذكر فانون بأنه- أي الاستعمار-: (يعمد إلى «الأساليب السيكولوجية» لتضليل الناس، وهو يحاول هنا وهناك أن يبعث المنازعات القبلية من مرقدها، حتى لينجح في ذلك أحياناً بدفع بعض الأفراد إلى ارتكاب أعمال استفزازية)، بذلك تدخل الثورة مرحلة جديدة؛ مما يحدو بفانون أن يؤكد أنّ معركة التحرير ليست معركة واحدة، إنما هي عدة معارك لا تُعدُّ واحدةٌ منها حاسمة، وهذا المعنى في طبيعة المواجهات في العالم اليوم يُعدُّ مهمّاً في بناء عقلية المسلم المعاصر، وعدم إدراكه يُدخل الأمّة في دائرة مفرغة من الجهود المبعثرة التي تُستنزف ذهنيّاً في مرحلة من مراحل الصراع، ولا تمتلك الوعي الكافي لكي تتجاوزها.

مزالق الشعور القومي:

يمضي فانون بعد ذلك في مبحث أسماه: (مزالق الشعور القومي)، فيصف ما انتهت إليه المرحلة السابقة بأنّ يرحل الاستعمار كوجودٍ فعلي، لكن بعد أن صنع ربائبه ممن أسماهم: (برجوازية الوطنية)، وهي طبقة تقوم بدَوْر الوساطة بين البلد المستعمَر وقادة الاستعمار، وتوثق الارتباط الاقتصادي بينهما، ويصف فانون نفسية هذه الطبقة بأنها نفسية رجال أعمال لا روّاد صناعة، فليس هناك توجّهٌ نحو الإنتاج والابتكار والبناء والعمل.

ينتقل فانون- بعد ذلك- لعرض طبيعة الوحدة الإفريقية بعد عهد الاستقلال، ويبين أنّ القادة الجدد كان من المفترض أن يقوموا بعملية تأميم حقيقيٍّ، يخلق صبغة جديدة للأمّة الإفريقية من عرب وأفارقة وما بين ذلك، ولكنهم

حرصـــوا فقط على تملّك الســـلطة، فأصبحت الوحدة من أحـــلام اليقظة، وهنا يرى الإفريقي أنّ مصالحـــه لا تُحمى من خـــلال هذه الوحدة؛ في مقابل أنه يجد الرجوع إلى الإقليمية والقبلية أوفر لحظّه وأحصن لحقوقه.

يبيّن فانون- بعد ذلك- أنّ أجندة الاستعمار الجديـــد (ما بعد الاســـتقلال) تلعـــب على وتر الطائفيـــة فـــي تمزيق لُحمـــة المجتمعات، وأنّ الديكتاتوريـــات ســـاهمت في طرد الشـــعوب الإفريقية من التاريـــخ لمّا ملكت مقاليد الأمور، وبعض البلدان التي استقلت حديثاً كانت تستعمل وســـائل لخداع الناس؛ عبر الإشـــراك الباهت للناس فـــي الحيـــاة السياســـية، ولا تريد منه الحكومات إلا كســـب مزيدٍ من الشرعية وتبرير مواقفها الانتهازية فقط.

ويعبّر فانون هنا تعبيراً جميلاً يجلّي الحقيقة الفعلية لإشراك الشـــعوب في الحياة السياسية فيقول: (إشراك الشـــعب في الحياة السياسية ليس بـــأن تردّه طفلاً؛ بل بأن تجعله راشـــداً!)، ثم يضع الإجراء الملائـــم من خلال عرض دَوْر الحزب السياسي في إشراك الشعوب في الحياة السياســـية، فأعضاء الحزب ينبغـــي أن ينفكوا عن السلطة، وينتشـــروا في جميع أنحاء البلاد للاقتـــراب إلى جميـــع أطياف الشـــعب وتبليغ احتياجاته للسلطة.

كما ينفي المؤلف فكرةً روّج لها الاســـتعمار في وعي الســـكان الأصليين، وهي: أنّ (الشعوب جاهلة لا تستطيع قيادة نفسها)، فمعادلة الشعب لا بد أن تُضمّ للكيان السياسي فيما بعد التحرير.

يركّز المؤلف بعد ذلك في تفعيل دَوْر الشباب في انبعـــاث الأمّة، وصناعة الكيان السياســـي الراقـــي، ويقـــول كلاماً جميلاً عـــن المنظمات الشـــبابية التي تنشـــأ في البلـــدان المتخلّفة، ويتصور قادتها أنّ رســـالتهم على غرار رســـالة قادة المنظمات الشـــبابية في الدول المتطورة، فيقول: (إنّ شبيبة البلد المتخلّف شبيبة عاطلة عن العمل في كثيرٍ من الأحيان، فيجب شـــغلها بالعمل أولاً وقبل كلّ شـــيء... يجـــب ألا تُوجّه شبيبة إفريقيا نحو الملاعب الرياضية، بل نحو الحقول، نحـــو الحقول ونحو المـــدارس... إنّ المفهوم الرأســـمالي للرياضة مختلف اختلافاً أساســـيّاً عن المفهوم الذي يجـــب أن تأخذ به البلدان المتخلّفة).

ولكي يقوم كفاحٌ شـــعبيٌّ حقيقـــيٌّ ينبغي أن يُبني ذلك على معركةٍ يُشارك فيها الجميع، حتى نضمن السلامة العامّة، والخلاص العامّ يجب أن يكون في وعي الشعوب.

وفي سياق حديث المؤلف عن دَوْر (الجيش الوطني) في حفظ بيضة الأمّة؛ ذكر أنه يجب أن يُعبّأ وجدان الجندي بالوعي القومي الذي يجعله يدافع فـــداءً لبلده ضدّ العدو؛ لا رهناً لإشـــارة ضابط من الضباط.

(لقد رأينا أنّ الدعوة القومية هذه الأنشودة الرائعة التـــي أثارت الجماهير على المتســـلط الغاشـــم تتحلل غداة الاســـتقلال؛ لأنها لم تكن عقيدة سياسية، ولم تكن برنامجاً اجتماعيّاً، فإذا أردنا حقّاً أن نجنّب البلاد أمثال هذه النكســـات وهـــذه الوقفات وهـــذه التدهـــورات؛ كان علينا أن نســـارع إلى الانتقال مـــن الوعي القومي إلى الوعي السياسي والاجتماعي. لا وجود للأمّة إلا ببرنامج تُنضجه قيادة ثورية، وتعتنقه الجماهير اعتناقـــاً قائماً على الفهم الواضح والحماســـة الثابتة).

اختتم فانون كتابـــه ببيان ارتباط قيام الأمّة بانتعاش الثقافة المصاحبة لتكوينها، وحضّ على حفظها وتعليمها للأجيال ■

Missionaries' Aim and Role in Eliminating Arabic Effects in the Swahili language

Dr. Abu Yaasir Mbwarali Kame
Lecturer, Department of Kiswahili and Other African Languages, College of Arts and Social Sciences, Moi University, Eldoret, Kenya

The missionary movement is a product of both Christian Crusade and colonization whose effects in different aspects of life are far reaching. Our concern here is the Arabic Language which occupied a central place before the advent of missionaries, as history shows clearly.

The Arabic language had a direct impact on various languages and dialects in Africa and Asia. More importantly, the Swahili language and all its dialects were overwhelmingly influenced by Arabic, both in their terms and structures.

With the advent of missionaries under the Church Mission Society in 1844, the missionaries started to eliminate the Arabic influence in the central language used in East Africa, namely, the Swahili language, which was written with Arabic scripts.

The first setback of Arabic language took place when the missionaries deliberately used Latin in their communication in place of Arabic. In addition, whilst Africans were fond of using African dialects in worship, attempts were made to translate the Bible into a Swahili free from Arabic-related words. Furthermore, attempts were made to remove Arabic-related words from Swahili dictionaries.

In contrast, Swahili scholars attempted to stop the elimination of Arabic impacts on the Swahili language, and wrote extensively against such elimination.

Finally, the future of Swahili in East African is looming. It is considered as not only a language but also a mode of civilization duly accepted by members of East African communities ■

Nigeria›s Presidential Elections: Observation and History

Abdul Hakeem Najmuddeen
Nigerian Writer and Researcher

Nigeria, like many African countries faces the challenges of post-colonialism and military coups, but after the recently concluded elections, in which the opposition party (APC) not only won the presidential race but also carried along Nigeria's two biggest cities, Lagos and Kano, there is no doubt that the country's political system is taking another direction.

In a step categorized by the media as unprecedented, the incumbent president, Goodluck Jonathan conceded defeat to the President-elect Mohammadu Buhari by a phone call, and issued a statement urging his supporters to accept the result, a move that says a lot about the political developments in Nigeria, and few had expected, although Jonathan was widely criticized for his failure to stop corruption and the deadly insurgency by the Boko Haram militants.

While hosting the national executive council of the Arewa Consultative Forum (ACF), Mohmmadu Buhari said: "My administration will concentrate on three major areas upon assumption of office; that is insecurity, the economy/ unemployment and corruption. We will ensure we nip insecurity in bud." By this statement, it is obvious that the former General surely knows what it takes to be the president of Africa's most populous nation ■

Impact of Monetary Policy on African Exports: The South African Case

Dr. Diab M. Elberry
Researcher and analyst in African Economic Affairs

This study aims to analyze and estimate the impact of monetary policy on African exports, with emphasis on South Africa between 1980 and 2012. It uses the statistical approach and the econometric technique by applying a gravity model in the South African case. The study is arranged in three sections. The first addresses theoretically the importance of export and the impact of monetary policy on it. The second analyzes the developments of monetary policy and the performance of exports in South Africa since 1980. The third estimates the impact of monetary policy on exports in South Africa.

The study concludes that the monetary policies in South Africa between 1980 and 2012 had a significant effect on the total exports of South Africa and their structure. Therefore, using the monetary policy tools will positively affect the performance of merchandise exports in South Africa, and thus contribute to increasing their growth rate. That will increase the national income and the profits from foreign exchange, reduce the trade balance deficit, and improve the deficit in the balance of payments with other countries. The overall results of this study may apply to African countries other than South Africa ■

Traditional African Theater: Roots and Functions

Dr. Omar Abd-Elfattah
Nigerian Writer and Researcher

Theatre is a mirror of society – a reflection of social life. Africa has known theater in its modern sense only recently, but has known it in a traditional sense since a very ancient time. It is manifested in people's festivals, rituals, mythology and other forms of social engagements. Traditional African theater has survived in spite of the intrusion of modern culture and theater from outside Africa.

This study aims to shed light on the traditional African theater through showing its original roots and aspects. It also attempts to demonstrate its most important features, both formal and in terms of content, as well as its roles and functions in African societies. Especially noted is that this art is still there and persistent, to some extent, despite the introduction and spread of modern theater, which dominated drama in most African societies.

This study begins with an introduction of the subject and is arranged in four sections. The first section discusses the beginnings and original roots of traditional African theater. The second highlights the most important aspects of the traditional African theater. The third discusses its distinctive features, both formal and in terms of content. The fourth deals with the roles and functions of traditional African theater in African societies. The study ends with the main results and some concluding remarks ■

The Oil Factor in India's Policy towards Africa

Hnane Rezaiguia
Algerian researcher in political science and international relations

India is a most important energy consumer worldwide, and energy is a fundamental factor that shapes its policy towards the African continent. Like other oil-dependent countries, India faces serious problems securing regular oil provisions. Strategic oil producers in many parts of the world have in the last few years been the subject of fierce competitions between major industrial powers, let alone that some such producers are unstable. This impelled India to seek new oil markets, hence the African continent seems to be quite appropriate.

India has adopted different strategies to achieve its oil policy. For instance, it proposed to provide some African countries with economic development aids. However, to the disappointment of India, which is not the only oil-seeking power in the continent, it faces fierce competitions from a number of industrial powers such as China, France, and the United States. Such competition has obliged India in some cases to reconsider its policy and even its alliances as it wanted to preserve its oil interests in the African continent ■

The Post-Colonial State in Africa : the Case of Nigeria

Amadou Mamadou
Researcher in political science at the University of Mohammed V in Rabat

African nations have marched towards building modern, post-colonial nation-states, but faced different problems. Despite the diversity of problems and challenges, the observer can find a common thread of challenges and crises in all regions of the black continent. The most essential and notable of those problems are the following: the fragility of social structures in African countries, the strong loyalty to tribe and race over national unity and citizenship, the collapse of state institutions, the loss of state legitimacy and credibility in the people's eyes, and the widespread political corruption in all forms, which is the subject of this study. The essential problem of building nation-states after colonialism in most African countries is the absence of justice and peaceful mechanisms of power transfer. Therefore, people in these countries use unlawful methods, such as military coups in which army officers seized power repeatedly, and rebel movements. This overall status of post-colonial states in Africa applies, to a large extent, in Nigeria. As crises begin to loom in all nation-building projects in Africa, this study aims at showing and explaining the most important reasons of the aggravated crises of building modern nation-states in Africa generally, and in Nigeria in particular. It also discusses ways to address them and ease tensions through positive roles that can be played by the elites, such as the political and cultural ones ■

Reading in the Rwandan Experience: From Fighting to Coexistence

Yunusu MUSHUMBA
Writer,Researcher and Islamic preacher from Rwanda

After a violent conflict, the experience of bloodshed and terror leaves deep scars amongst the parties of conflict. In cases where violence perpetrated the intimate realm of a community, such as during the 1994 genocide in Rwanda, future cohabitation is profoundly affected by the experience. Coming to terms with the past is a major challenge.

The division of Rwanda has a long history, central to the Hutu-Tutsi conflict lies the interplay between ethnic realities and their subjective reconstruction (or manipulation) by political entrepreneurs. Over time, ethnic belonging has become meaningful for many Rwandans, even more so for a section of population in the post-genocide environment. It is therefore necessary to address these cleavages through changing the way the members of a community relate to each other. Otherwise, violence and aggression may remain a mode of solving inter-community problems.

In this article, I have demonstrated how processes of post-conflict political, social and economic transformations, or the absence thereof, reflect the way the past is remembered.

In Rwanda today, people who lived through the 1994 genocide of Tutsi have different recollections of the past, depending on their roles at the time and their situations today. Rwanda`s society is highly diverse, reflecting various experiences of the genocide as victim or participant, bystander, absentee or savior ■

Quranic schools... Its impact on shaping the national identity of the Comoros

Dr. Noordin Mohammad Bacha

Faculty of Imam Shafiee, Comoros, Supervisor of Al-Belad bilingual (Arabic-French) newspaper.

Quranic schools were established in the Comoros with the advent of Islam. They constituted the first educational system witnessed by the people there, so they rushed to send their children to them. Hence, they became the main heaven of forming the components of the national identity of the Comoros and its pure elements, with its national, religious and cultural dimensions. They served as a fusion tub to melt ethnic, tribal and racial groups into a single unified fabric. Thus, they planted the meanings of the united homeland, under the umbrella of the Arab-Islamic identity, and encouraged putting aside all affiliations that may divide the society's structure.

Side by side with religious lectures in the mosques, the Quranic schools continued to teach the basics of the Arabic language, the pillars of the Islamic religion, and its specialized knowledge in accordance with the Sunni school of thought.

The Quranic schools worked also to install values of religious tolerance in the Comorian people and to consolidate a unified system of moral values in their life, especially with regard to veneration for holy symbols of Islam, loyalty to the believers, and respect of the other's point of views.

However, the foreign-based education is still attractive in fulfilling the requirements of contemporary life, even though it destroys the elements of national identity of the Comorian people. The solution lies in the modernization of Quranic schools, and we hope that the initiatives of civil and private sectors will take this responsibility, with the support of interested Islamic associations and organizations ■

selectively, as only Africans have been subjected to it. The legal cases currently in front of the ICC are only about African countries, namely, Uganda, Congo, Central Africa, Sudan (Darfur), Libya, Cote d'Ivoire, Mali and Kenya. This made some people ridicule it, saying that the ICC is only dedicated for prosecuting dark-skinned Africans!

There are surely many international crimes that are more offensive than what happened in Darfur or Kenya, as the world watches live broadcasts of massacring children and weak people, and the use of internationally prohibited weapons in Gaza, Syria, Iraq, Burma and elsewhere. However, the ICC did not lift a finger in these cases, as if they took place on another planet!

The Court is also completely silent towards the crimes taking place in Africa by Western powers, such as France's crimes in Rwanda, Mali and Central Africa, as if its jurisdiction does not cover these crimes.

In addition, while the ICC rejects to investigate United States, European or Israeli crimes, it rushes to investigate crimes in African countries, regardless how untenable the arguments are.

In the case of Sudan, which is not a member of the Rome Convention, Ocampo surprisingly took a completely illegal position by accepting to investigate the case referred to him by Security Council, which decided to investigate the so-called war and "genocide" crimes in Darfur. Ocampo did not only violate his role as Attorney General in this case, but also acted illegally by announcing the results of his investigations in the media and calling publicly to arrest al-Bashir, although he was expected to only make recommendations to the Criminal Court. This only confirms the doubts that the case against President al-Bashir is politicized, especially as Ocampo's actions came only three days after the US State Department called for the arrest of al-Bashir

What we aspire for the African continent is real independence within the legal framework of human rights that protects both peoples and states against the transgression of international organizations. We also call for a fair treatment with the continent, as well as protecting its people from dictator and brutal governments ■

Africa in The Face of the International Criminal Court

Both the African Union and South Africa rejected the arrest warrant against the Sudanese President Field Marshal Omar al-Bashir, which was issued by the International Criminal Court (ICC) and supported by some local human rights organizations in South Africa, thus raising many questions on, and putting again in the spotlight, the purpose and role of the ICC and the viability of its trials, given many overlapping data.

Is this a special case of African solidarity, or an expression of a normal collective African position toward the Court? Does this position stem from convictions on the Court, its role and selective justice? Or, is it based on a balance between African interests on the one hand, and international interests on the other hand? Are there other reasons and justifications for this African position? These are some of the many open questions in this regard.

The ICC was established under the Rome Convention, signed on 17 July 1998, and took effect in July 2002. It was the first permanent international criminal court, thus replacing the special courts formed by the Security Council for trying war criminals, human rights violators, and those accused of crimes against humanity. At that time, helpless people around the world rejoiced, thinking that the Court will back them in front of the injustices of major powers, and restore the missing balance in the world. However, till now, the court had thirty two legal cases against accused war criminals, with only one conviction, that is, against Thomas Lubanga in the Democratic Republic of Congo,

Over time, it became clear that the court may not be able to oblige states to fulfill their responsibilities against the individuals indicted with the court's verdicts. The court confront multiple impunity, and has no independent executive body that can oblige states to act upon its verdicts. The court's constitutive law, however, stipulates that states (or their representatives) that do not sign the ICC treaty may be indicted as long as the concerned crimes took place in a country that has already ratified the treaty. Accordingly, government officials of the United States or Israel may be prosecuted.

Nevertheless, in practice, this international organization clearly acts

مجلة قراءات إفريقية

مصر وإفريقيا:
سعر البيع: 1.5 دولار
الاشتراكات: الأفراد 10 دولار المؤسسات: 20 دولار
السعودية والخليج:
سعر البيع: 15 ريال
اشتراكات: الأفراد 60 ريال المؤسسات: 100 ريال
أوروبا وأمريكا:
اشتراكات: الأفراد 60 ريال المؤسسات: 100 ريال

صدر حديثاً

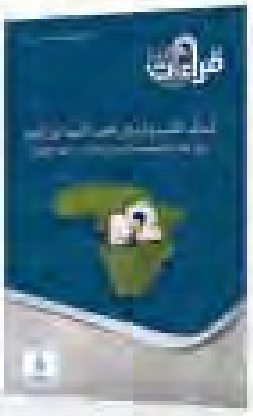

مجلة قراءات إفريقية

المملكة العربية السعودية، الرياض، حي الملك فهد، ١١٦٣٣ ص.ب/ ٥٩٠٩١

+966502210920 | +966114942900 | +966114944949

Qiraat African

Cultural Refereed Quraterly Magazine Specialized in African Affairs
Tenth Year\Issue #25\Rajab-Ramadan 1436 (A.H.)\July-September 2015

The Oil factor in the Indian Policy towards Africa

Nigerian Election... The Event and the Interaction

Ethiopian Renaissance Dam: Ethiopian Hegemony on Nile Water

Traditional African Theater: Roots and Functions

Reading in the Rwandan Experimence: From Fighting to Coexistence